الكِتَابُ الخَامِسُ
فِي التَّوَابِعِ وَعَوَارِضِ التَّرْكِيبِ

الكتاب الخامس في التوابع وعوارض التركيب

حدّ ابن مالك في التسهيل التابع فقال : هو ما ليس خبراً من مُشَارِكِ ما قَبْله في إعرابه وعامله مطلقاً [١] ، مخرجاً بالقيد الأخير المفعول الثاني ، والحال ، والتمييز .

قال أبو حيّان : ولم يحدّه جمهور النحاة لأنه محصور بالعدّ ، فلا يحتاج إلى حدّ . فلذلك قلت :

(التّوابع : نعت ، وعطف بيان ، وتوكيد ، وبدل ، وعطف نسق) لأنه [٢] إمّا أن يكون بواسطة حرف ، فالنّسق أولاً ، وهو على نيّة تكرار العامل فالبدل ، أوْلاً ، وهو بألفاظ محصورة ، فالتأكيد أوْلاَ وهو جامد فالبيان ، أو مشتقّ فالنّعت [٣] .

(وإذا اجتمعت رتبت كذلك) بأن يُقدّم النعت ، لأنه كجزء من متبوعه ، ثم البيان ، لأنه جارٍ مجراه ، ثم التأكيد ، لأنه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النّعت ، ثم البدل ، لأنه تابع كلا تابع لكونه مستقلاً ، ثم النّسق لأنه تابع بواسطة ولهذا ناسب ذكرها في الوضع على هذا التّرتيب ؛ بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد .

فيقال : جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ، ورجل آخر وكذا لو كان

---

(١) انظر التسهيل ١٦٣ .

(٢) دليل انحصار التوابع في خمسة .

(٣) يوضّح عبارة السيوطيّ ما جاء في التصريح : ٢ : ١٠٨ حيث يقول : « ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أولا ، الأول : عطف النسق ، والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أولا ، الأول : البدل ، والثاني : إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أوْ لا ، الأول : النعت ، والثاني : عطف البيان .

التأكيد بالتكرّر نحو : جاء زيد العاقل زيد ، قال :

١٥٣٢ - • وَيْلٌ له وَيْلٌ طَوِيلُ [١] •

(وقدّم قوم التأكيد على النعت) فيقال : قام زيدٌ نَفْسُه الكاتِبُ ، وردّ بأن التأكيد لا يكون إلا بعد تمام البيان ، ولا يحصل ذلك إلاّ بالنعت .

(وينبغي تقديم) عطف (البيان) ؛ لأنه أشدّ في التّبيين من النعت [٢] . إذ لا يكون لغيره ، والنعت يكون مدحاً وذمّاً ، وتأكيداً .

(وتتبع) كلها (المتبوع في الإعراب ، ثم قال المبرّد ، وابن السّراج ، وابن كيسان : العامل في الثلاثة الأوَل) : النعت ، والبيان ، والتأكيد (عامله) أي المتبوع يَنْصَبُّ عليها انصبابةً واحدةً (وعُزِي للجمهور) .

(وقال الخليل وسيبويه والأخفش والجَرْمي): العامل فيها (التبعيّة) ثم اختلف: (فقيل) :: المراد التبعيّة من حيث المعنى ، أي اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف .

(وقيل) : المراد الاتحاد (من حيث الإعراب ، ولو اختلفت جهته .

(وقيل) : اتحاد الإعراب (بشرط اتحادها) أي : جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد . ولا تكون مختلفة .

(والأكثر) على (أن العامل في البدل مقدّر بلفظ الأول) فهو من جملة ثانية ، لا من الأولى لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالى : « لِلَّذِين اسْتُضْعِفوا لِمَن آمَنَ

---

(١) لم يعلم قائله ولا تتمته .
أنظر : الدرر ٢ : ١٤٧ .

(٢) « من النعت » سقط من أ .

مِنْهم » [١] ، « ومن النَّخْلِ من طَلْعها » [٢] . « من المشركين من الّذين فَرّقوا دينهم » [٣] ، « لمن يَكْفُرُ بالرَّحمن لِبُيُوتهم » [٤] .

(وقيل : هو) : العامل (نيابة عنه) أي عن المقدّر ، حكاه أبو حيّان عن ابن عصفور قال : لمّا حذفت العرب عامل البدل عوّضت منه العامل في المبدل منه فتَولّى من العمل ما كان يتولاّه ذلك المحذوف ، كما أنهم لمّا عوّضوا [٥] الظرف والمجرور في نحو : زيد عندك قائماً وفي [٦] الدار جالساً من مستقر المحذوف تولّيا من العمل ما له ، فنصبا الحال ، ورفعا الضّمير .

(وقيل) هو العامل (أصالة من غير نيّة تكرار عامل ، وعليه المبرّد وابن مالك ،

(و) الأكثر على أن العامل (في النّسق الأولُ بواسطة الحرف وقيل) : العامل فيه (مقدّر) بعد الحرف ، (وقيل) العامل فيه (الحرف) نفسه وثمرة الخلاف [عدم جواز] [٧] الوقف على المتبوع [دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول] [٨] .

(ولو قيل : العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد) تؤيده ، منها قولهم : إن المبتدأ عامل في الخبر والمضاف عامل في المضاف إليه ، ولم أر أحداً قال بذلك هنا .

---

(١) سورة الأعراف ٧٥ . (٢) سورة الأنعام ٩٩ .
(٣) سورة الروم ٣١ ، ٣٢ : (٤) سورة الزخرف ٣٣ .
(٥) ط : « لما عرفوا » مكان : « لما عوضوا » تحريف .
(٦) ط فقط : « زيد عندك قائماً في الدار جالساً » بدون واو عاطفة تفصل بين الجملتين . تحريف ، صوابه من أ ، ب .
(٧) ، (٨) ط فقط : « وثمرة الخلاف في الوقف على المتبوع » . وقد سقطت هذه العبارة من أ ، ب . ولا معنى لعبارة ط في هذا التركيب ، وما بين المعقوفين رقم (٧) ، ورقم (٨) زيادة من كلام الدمامينيّ حيث قال الصبان ٣ : ٥٨ ما نصه :
قال الدمامينيّ : « فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول » .

(ويجوز فصلها) أي التّوابع (من المتبوع بغير مُباين محض) كمعمول الوصف نحو : [٢ / ١١٦] « ذلك حشرٌ علَيْنا يَسيرٌ [١] » .

والموصوف نحو : « سبحانَ اللهِ عمّا يصفون عالِم الغيب [٢] » .

والعامل فيه نحو : أزيداً ضربت القائم .

والمفسّر نحو : « إنْ امْرؤٌ هَلَكَ ليس له ولد » [٣] .

والمبتدأ الذي خبره في متعلّق الموصوف نحو : « أفِي اللهِ شكٌّ فاطرِ السموات والأرض » [٤] .

والخبر نحو : زيد قائم العاقل .

وجواب القسم نحو : « بلى وربّي لتأتينّكم عالِم الغيب » [٥] .

والاعتراض نحو : « وإنه لقسمٌ لو تعلمونَ عظيم » [٦] .

والاستثناء نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيداً خيرٌ منك .

ومن الفصل بين التأكيد والمؤكّد : « ولا يَحزَنَّ ويَرْضَيْنَ بما آتَيْتَهُـن كُلُّهُنَّ » .[٧]

ومن العطف والمعطوف « وامْسَحوا بِرءُوسِكم وأرجلكم » [٨] بين « الأيدي » والأرجل ، وحسن ذلك أنّ المجموع عمل واحد ، وقصد الإعلام بترتيبه .

وبين البدل والمبدل منه : « قُم اللّيل إلا قليلاً نِصْفَه » [٩] .

---

(١) سورة قّ ٤٤ .
(٢) سورة المؤمنون ٩١ ، ٩٢ .
(٣) سورة النساء ١٧٦ .
(٤) سورة إبراهيم ١٠ .
(٥) سورة سبأ ٣ .
(٦) سورة الواقعة ٧٦ .
(٧) سورة الأحزاب ٥١ .
(٨) سورة المائدة ٦ .
(٩) سورة المزمّل ٢ ، ٣ .

ولا يجوز الفصل بمباينٍ مَحْض، أي أجنبيّ بالكليّة من التّابع والمتبوع فلا يقال : مررت برجل – على فرس – عاقل – أبلق ، وشذّ قوله :

١٥٣٣ – • قلْتُ لقوم في الكنيفِ تروَّحُوا
عَشِيّة بتنا عند مـــا وانَ رُزَّح [1] •

(لا نَعْتَ) مَنْعوت (مبهم ونحوه) مما لا يستغني عن الصِّفة ، أي لا يجوز الفصل فيه ، فلا يقال في « ضرب هذا الرجل زيداً » [2] . « وطلعت الشِّعري العبور » : ضرب هذا – زيداً – [3] الرَّجُلُ ، والشعري طلعت العبور .

قال في شرح الكافية : ومنه المعطوفُ المتمِّمُ وما لا يستغنى عنه من الصفات نحو : إن امْرأ يُنْصَح ولا يَقْبل خاسِرٌ ، فلا يجوز الفصل بـ « خاسر » بين « ينصح » ومعطوفه ؛ لأنهما جزءا صفة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر .

وكذا كلّ نعت ملازم التبعيّة كأبْيَض يَقَق ونحوه .

ومنه توابع التوكيد « أجمع » وما بعده ، لا يفصل بينها وبين كل .

(ولا التأكيد) أي لا يفصل بينه وبين المؤكد (بإما على الأصح) فلا يقال :

---

(١) لعروة بن الورد العبسيّ المعروف بعروة الصعاليك . ديوانه ٢٣ .
والكنيف : الحظيرة من الشجر ، وما وان : قرية في أرض اليمامة .

(٢) ط : « زيد » بالرفع . تحريف .
وأسماء الإشارة – كما قال الأشموني – تنعت وينعت بها مثل مررت بزيد هذا ، وبهذا العالم ، ونعته مصحوب « أل » خاصة ، فان كان جامداً محضاً نحو : بهذا الرجل فهو عطف بيان على الأصح .
انظر الأشموني ٣ : ٧٢ .

(٣) ط : « زيد » بالرفع . تحريف .

مررت بقومك – إما – أجمعين ، وإما بَعْضِهم ولا مررت بهم إما كُلِّهم ، وإما بَعْضِهم ، وأجازه الكسائي والفراء .

(ولا يقدّم معمولها) أي التّوابع على المتبوع ، لأن المعمول لا يحل إلاّ [1] في موضع يَحلُّ فيه العامل ، ومعلوم أن التابع لا يتقدّم على المتبوع .

(خلافاً للكوفية) في تجويزهم ذلك ، فيقال : هذا طعامَك رجل يأكل .

ووافقهم الزّمخشريّ في قوله تعالى : « وقُلْ لهم في أنْفُسِهم قولاً بليغاً » [2] ، فجعل « في أنفسهم » متعلّقاً بـ « بليغاً ».

---

(١) « الاّ » سقطت من أ .

(٢) سورة النساء ٦٣ .

النَّعْت

أي ، هذا مبحثه . قال أبو حيّان : والتّعبير به اصطلاح الكوفيّين . وربّما قاله البصريّون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة .

(تابِعٌ مكمِّلٌ لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلَّق به) .

فخرج بالمكمِّل : البدل والنسق [١] . وبما بعده : المشار بأول قِسْمَيْه إلى الجاري عليه ، وبالثاني إلى المسند إلى سببه [٢] : التوكيدُ والبيانُ [٣] .

(ويرد مدْحاً) نحو : « الحمدُ لله ربّ العالمين » [٤] الآيات . (وذمّاً) نحو : « أعوذُ بالله من الشَّيْطان الرجيم » . (وتَرحُّماً) نحو : « لطَف اللهُ بعباده الضعفاء » . (وتوضيحاً) أي لإزالة للاشتراك العارض في المعرفة نحو : مررت بزيد الكاتب . (وتخصيصاً) في النكرة نحو : « فتَحْرِيرُ رقبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » [٥] . (وتوكيداً) نحو : « لا تتّخِذوا إلهين اثنين » [٦] (وغير ذلك) كالتعميم نحو : « إن الله يَحْشُر النّاس الأوّلين والآخرين » ومقابله نحو : « الصلاة الوسطى » . والتّفْصيل نحو : « مررت برجلين عربيّ وعجميّ » .

---

(١) لأنهما لا يكملان متبوعهما حيث لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص . يقول التصريح ٢ : ١٠٨ ومجيء البدل للإيضاح في بعض الصّور عرضيّ .

(٢) ط فقط : « إلى سببيه » .

(٣) لأنهما لا يدلاّن على معنى في المنعوت أو في متعلّقه .

(٤) سورة الفاتحة ١ .

(٥) سورة النساء ٩٢ .

(٦) سورة النحل ٥١ .

(ويوافق متبوعه تعريفاً وتنكيراً) سواء [١] كان معناه له أو لما بعده فهو كما قال ابن مالك : أوْلى من التّعبير بمنْعُوته ، لأنه إنما يصدق حقيقة على الأوّل [٢] ، ولأنه يشمل المقطوع ، ولا تجب الموافقة فيه ، ولا يطلق عليه تابع [٣] .

وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذراً من التّدافع بين ما هو [٤] في المعنى واحد ، لأن في التعريف إيضاحاً ، وفي التنكير إبهاماً والنّعت والمنعوت في المعنى واحد فتدافعا . (وشرط الجمهور ألا يكون أعرف) من متبوعه ، بل دونه أو مساوياً له نحو : « رأيت زيداً الفاضل ، والرَّجُلَ الصّالح » . نعم يجوز كونه أخصّ نحو : « رجل فصيح ولحّان » ، و « غلام يافع ومراهق » .

وقال الفرّاء : يوصف الأعم بالأخص نحو : مررت بالرجل [٥] أخيك .

وابن خروف توصف كلّ معرفة بكلّ معرفة ، كما توصف كلّ نكرة بكلّ نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم . قال : وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليـــل .

(وجوّز الكوفية التخالف في المدح والذم) ومثّلوا بقوله تعالى : « وَيلٌ لكُل هُمزَةٍ لُمزةٍ الّذي جمع » [٦] ، فجعلوا « الذي » صفة لِهُمَزَة .

(و) جوز (الأخفش [١١٧/٢] وصف النكرة بالمعرفة إذا خُصِّصَتْ) قبل ذلك

---

(١) « سواء » سقطت من أ ، ب .

(٢) وهو المتبوع ، وقول ابن مالك المشار إليه – هو : « ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير » التسهيل ١٦٧ .

(٣) أ ، ب : « تابعاً » بالنصب .

(٤) في ط : « بين ما هما في المعنى واحد » تحريف صوابه في ب ، وقد سقطت العبارة من أ .

(٥) ط : « مررت برجل أخيك » بتنكير : « رجل » . تحريف .

(٦) سورة الهمزة ١ ، ٢ .

بالوصف، وجعل منه قوله تعالى: « فآخران يَقُومان مقامَهُمَا من الّذين استَحَقَّ عليهمُ الأوْلَيَانِ »[1] قال : « الأوليان » صفة « لآخران »، لأنه لما وُصف تَخَصّص .

(و) جوّز (قوم عكسه) أي وصف المعرفة بالنكرة (مطلقاً) ومثل بقوله :

١٥٣٤ – • وللمُغنّي رَسولِ الزُّور قَوّادِي[2] •

قال : « قواد » صفة المغني[3] .

(وَ) جوز أبو الحسين (ابن الطراوة) وصف المعرفة بالنكرة (إذا كان الوصف خاصّاً بالموصوف) لا يوصف به غيره كقوله :

١٥٣٥ – • في أنيابها السُّمُّ ناقِعُ[4] •

قال : « ناقع » صفة للسّمّ .

وأجيب بالمنع في الجميع بإعرابها إبْدالاً .

(وهو) أي النعت (في الإفراد والتذكير وفروعهما) أي التّثنية والجمع والتأنيث .

---

(١) سورة المائدة ١٠٧ . وفي أ : « عليهما » مكان « عليهم » . تحريف .

(٢) للأحوص . وصدره :

• لابن اللّعينِ الذي يخبا الدّخانُ له •

في قصة ذكرها الكامل للمبرد ٢ : ٢٦٢ ، وانظر الديوان ٤١ .

وفي أ ، ط : « والمعنى » بالعين . تحريف .

(٣) أ ، ط « صفة المعنى » بالعين . تحريف كما سبق .

(٤) من قصيدة للنابغة الذبيانيّ يعتذر فيها للنعمان والبيت بتمامه :

فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع

ديوانه ٨٠ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٢٦١ ، والعينيّ ٤ : ٧٣ ، والأشموني ٣ : ٦٠ .

(كما مرّ في) مبحث إعمال (الصّفة) المشبّهة .

فإن رفع ضمير المنعوت بأن كان معناه له نحو : مررت برجلين قارئين ، أو لسببيّة ، ولم يَرْفَع الظّاهر نحو : مررت بامرأة حسنة الوجه ، وبرجال حسانِ الوجوهِ وجبت المطابقة في ذلك .

أو رفْعَهُ [١] فكالمسند إلى الفعل يجب إفرادُه في الأصحّ ، وتأنيثه حيث الظاهر حقيقيّ ، ورجّح حيث هو مجازيّ ، على التفصيل الآتي في التأنيث .

(ويكون) النّعتُ (جملةً كالصّلة) فلا تكون إلاّ خبريّة ونحو :

١٥٣٦ — • جاءوا بمذْقٍ هل رأيْتَ الذّئْبَ قَطْ [٢] •

مؤوّل على حذف الوصف ، أي مقولٌ فيه : « هل رأيت »، ومنه قول أبي الدّرداء : « وجدت النّاسَ أخْبَر تَقْلَهْ » [٣] ، أي مقولاً فيهم .

ويجب معها العائد كعائد الموصول . (و) لكن (حذف عائدها) هنا (كثير) وفي الخبر قليل ، وفي الصلة أكثر [٤] ...

---

(١) أي الظاهر .

(٢) قيل : إنه للعجّاج . وقيل : لغيره . وصدره :

• حتّى إذا جنّ الظلام واختلط •

من شواهد : المحتسب ٢ : ١٦٥ ، وابن الشجريّ ٢ : ١٤٩ ، وابن يعيش ٣ : ٥٣ ، والخزانة ١ : ٢٧٥ : والمغني ١ : ١٩٩ ، ٢ : ١٤٦ والتصريح ٢ : ١١٢.

(٣) انظر الدرر ٢ : ١٤٩ .

(٤) بعد كلمة : « أكثر » بياض في النسخ الثلاث مشار إليه بـ « كذا » في ب .

وفي ط علق مصحح الهمع في طبعته الوحيدة فقال في الهامش ما نصه : « هكذا وجد بياض في عدة نسخ منها نسخة بخط المؤلف بمكتبة المرحوم الشيخ إبراهيم السقا، ووجد بهامش بعض النسخ :=

[مسألة]

(لا ينعت الضّمير ولا) ينعت (به) مطلقاً ، أما الأول ، فلأنه إشارة بحرف واحد ، أو حرفين إلى ظاهر تقدّم ذكره .

= « تنبيه » هكذا نصه : « اعلم أن هنا سقطاً متناً وشرحاً أكثر من صفحة وقد كتبت من بعض المتون مجرّداً ريثما نسخة أخرى من الشرح » . وهذا نصّ المتن : « ويكون جملة كالصلة ، وحذف عائدها كثير وفي نيابة « أل » عنه خلف ، ولا تدخلها الواو خلافاً للزمخشريّ .

وإنما يتبع به نكرة . قيل : أو ذو أل الجنسيّة ، ومفرداً مشتقّاً ، أو جارياً مجراه باطّراد كأسماء النسب والإشارة ، والموصول المبدوء بهمز وذو الطائية ، ورجل بمعنى : كامل ، ومضافاً لصدْق ، وسوء بمعنى صالح ، وطالح ، وأيّ الموجدّ ، وحقّ ، وذي الخيريّة مضافات كـ « كل » .

وغير مطرد كثيراً كالعدد ، ومصدر الثلاثيّ بتقدير مضاف . وقال الكوفية بتأويله بمشتق وقليلاً كمصدر غيره ، وكالمقدار ، وجنس ما صنع منه ، وأعيان مؤولة .

وسمع : بما شئت من كذا لنكرة ، والأصحّ أن « ما » فيه شرطيّة جوابها محذوف . والتزام يونس — رفع متلوّ النكرة مضافاً رافعاً لأجنبيّ مستقبلاً ، ونصبه حالاً . وعيسى : رفع العلاج مطلقاً ، ونصب غيره حالاً ، وإتباعه مستقبلاً .

والفراء : نصب العلاج حالاً ، وإتباع غيره . وجوّز سيبويه : الكل مطلقاً .

واتفقوا على اتباع المنون ، وجرى المنسوب كالمشتق دون ما عداه إلا شذوذاً » .

على أن الذي سجّلته من هامش ط خليط من نصين ، ذكر أحدهما في « التسهيل » والثاني في « كتاب سيبويه » .

أما التسهيل فيقول : « وقد ترد الطلبيّة محكيّة بقول محذوف واقع نعتا أو شبهه وحكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلة أو خبراً لكن الحذف من الخبر قليل ، ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر » إلى أن يقول : « والمفرد مشتقّ لفاعل أو مفعول ، أو جار مجراه أبداً أو في حال دون حال » . إلى أن يقول : « والجاري في حال دون حال مطّرد وغير مطرد ، فالمطّرد أسماء الإشارة غير المكانية ، وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل » .

وتعبير المتن : « وأيّ وجدّ . إلى قوله : مضافات كـ « كل » يوضّحه التسهيل بقوله : « وأيّ مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، وكلّ ، وجدٌ وحقٌ مضافات إلى إسم جنس مكمّل معناه للمنعوت » .

والإشارة لا تنعت بل المشار إليه الظاهر المتقدّم ، ولأن النعت في الأصل إيضاح أو تخصيص ، ولا إضمار إلاّ بعد معرفة لا إلْباس فيها .

وأما الثّاني ، فلأنّه ليس بمشتقّ ولا مؤوّل به ، فلا يتصوّر[1] فيه إضمار يعود على منعوته ، ولأنه أعرف المعارف . وتقدّم اشتراط ألا يكون النعت أعرف .

(وجوّز الكسائيّ نَعْتَ) مضمر (الغائب) إذا كان (لمدح أو ذمٍّ أو ترحم) كذا نقله عنه الناس ، كما قال أبو حيّان ، واحتجّ بقوله تعالى : « قُلْ إن ربّي يَقْذف بالحقّ علاّمُ الغيوب »[2] وقولهم : « مررت به المسكين » ، وقولهم : « اللّهم صَلِّ عليه الرؤوفِ الرّحيم » .

= وأمّا نص الكتاب : « فالعمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت في هذا الباب سواء ، وهو القياس وقول العرب .

فإن زعموا أن نأساً من العرب ينصبون هذا فهم ينصبون : « به داءٌ مخالطه » وهو صفة للأول : وتقول : هذا غلام لك ذاهباً ، ولو قال : مررت برجل قائماً جاز ، فالنصب على هذا وإنما ذكرنا هذا لأن ناساً من النحويين يفرّقون بين التنوين وغير التنوين . ويفرّقون إذا لم ينوّنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يرونه نحو : الآخذ ، واللازم ، والمخالط ، وما أشبهه ، وبين ما كان علاجاً يرونه نحو : الضارب ، والكاسر فيجعلون هذا رفعاً على كل حال . ويجعلون اللازم وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً .

ويجرّونه على الأول إذا كان غير واقع .

وبعضهم يجعله نصباً إذا كان واقعاً ، ويجعله على كل حالٍ رفعاً إذا كان غير واقع . وهذا قول يونس ، والأول قول عيسى » أنظر : التسهيل ١٦٨ ، والكتاب ١ : ٢٢٨ ولعل غموض المتن قد وضح بعد نقل هذين النصّين .

(١) أ : « فلا يصحّ يتصوّر » .

(٢) سورة سبأ ٤٨ . وفي « علاّم » الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ثان ، أو بدل من الضمير في : « يقذف » أو صفة على الموضع .

وفيها أيضاً النصب على أنها صفة لاسم إنّ أو على إضمار : أعني . انظر العكبريّ ٢ : ١٩٨ .

وقولـــه :

١٥٣٧ – • فلا تَلُمْهُ أن ينَامَ البائِسا [١] •

وغيره خرّج ذلك على البدل، قال ابن مالك ، وفيه تكلّف .

(وقيل) : إنه أجازه (إذا تقدّم المظهر) كذا نقله [٢] عنه النحاس والفرّاء .

(وكذا كل متوغّل في البناء) لا يُنْعت ولا يُنْعت به كأسماء الشّرط ،والاستفهام، وكم الخبرية ، وما التعجبيّة ، والآن ، وقبل ، وبعد .

(غير ما مرّ) أنه ينعت أو ينعت به منها .

وكذلك « ما » و « من » النكرتان ، وذو الطائية ، والموصول المقرون بأل (والمصدر) الذي (للطلب) نحو : ضرباً زيداً ، وسقياً لك لا ينعت ، لأنه بدل من الفعل ، ولا ينعت به ، لأنه طلب .

(قال [١١٨/٢] الكوفية ، والزّجّاج ، والسّهيليّ : ومنه) : أي مما لا ينعت ولا ينعت به (الإشارة) . أمّا الثاني [٣] ، فلأنه جامد ولا يتصوّر فيه الإضمار . وأمّا الأول [٤] ، فلأنّ غالب ما يقع بعده جامد قال السّهيليّ : فالأولى جعله بياناً ، وإن سمّاه سيبويه صفةً فتسامح ، كما سمّى بذلك التوكيد ، والبيان في غير موضع .

واختاره ابن مالك ، وأكثر البصريين على أنه ينعت وينعت به نحو : « بل فعله

---

(١) تقدّم ذكره رقم ١٨٢ .

(٢) أي عن الكسائيّ .

(٣) والمراد بالثاني : ما لا ينعت به .

(٤) والمراد بالأول : ممّا لا ينعت .

كَبيرُهم هذا »[١] . « أرأيْتَك هذا الّذي كرَّمْتَ عليَّ »[٢] .

(و) لكن (لا ينعت عند المجوّز له إلا بذي أل) .

أمّا غير المضاف من المعارف فواضح أنّه لا ينعت به . وأمّا المضاف فلأن النعت مع منعوته كاسم واحد ، واسم الإشارة لا يضاف ، فكذا منعوته ، ولوحظ في ذي أل معنى الاشتقاق ، على أن معنى قولك هذا الرجل : هذا الحاضر المشار إليه .

(فإن كان) الواقع بعده (مشتقّاً ضعف) .

(وينعت فقط) أي ولا يُنْعت به (العلَم) لأنه ليس بمشتق وصفاً ولا تأويلاً . (والأجناس) ما دامت على موضوعها كرجل ، وسبع .

(وعكْسُه) أي ينعت به ولا ينعت (أي) كما سبق (وما مرّ) من كُلّ وجدٌ ، وحَـقّ[٣] .

(ومنه ما لا يقع إلاّ نابعاً : كخالدة تالدة ، وحسَن بسَنٍ ، وشيطان ليطان ، أي كالاسم الثاني من المذكورات . قال أبو حيّان : وهي محفوظة لا يقاس عليها قلت : ألف فيها ابن فارس كتاباً .

(قيل : ومنه الموصول) ، لأنه كجزء كلمة ، إذ لا يتمّ إلا بصلته ، وجزء الكلمة لا ينعت .

والأصحّ أن المقرون بأل منه يوصف كما يوصف به ، ويصغّر ، ويثنّى ، ويجمع ، وكذا « ما » و « من » تقول : جاءني من في الدار العاقِلُ ، ونظرت إلى ما اشتريت الحَسِن .

---

(١) سورة الأنبياء ٦٣ . (٢) سورة الإسراء ٦٢ .

(٣) من النصّ الساقط من المجمع وكتب النص من أحد المتون في الهامش ، وقد علقت عليه آنفاً :

(قيل : ومنه الوصف) قال ابن جني : من خواصّ الوصف ألاّ يقبل الوصف [١] ، لأنه بمنزلة الفعل والجملة ، وإن كثرت الصفات فهي للأوّل .

وقال غيره : لأنه من تمام الأول ، فكأنه بعضه .

وردّ بأن المضاف والمضاف إليه كذلك ، ولا خلاف في وصفهما .

والأصحّ أنه قد يوصف مطلقاً ، لأنه اسم ، وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف ، فلا يُرَدُّ بشبَهٍ ضعيف . وقد أجاز سيبويه : يا زيد الطويل ذو الجُمّة على جعل : « ذي الجُمّة » نعتاً « للطويل » ، وجعل « صائماً » من قوله :

١٥٣٨ – • لدى فرسٍ مُسْتَقْبِلِ الرّيح صائمِ [٢] •

صفة لمستقبل وهو عامل .

(وثالثها : يوصف إن دلّ على جموده دليل) قاله السّهيليّ : كأن يكون خبراً لمبتدأ ، أو بدلاً من اسم جامد ، بخلاف ما إذا كان نعتاً فيقوى فيه معنى الفعل حينئذ بالاعتماد ، فلا ينعت .

(ورابعها) : يوصف (إن لم يعمل) عمل الفعْل لبعده حينئذ عن الفعل بخلاف ما إذا عمل .

[مسألة]

(يفرّق نعت غير الواحد) أي المثنى والجمع (بالواو إن اختلف) نحو :

---

(١) في أ : « الاّ يقبل الوصف ، والأصح أنه يوصف لأنه بمنزلة الفعل » بزيادة : « والأصح أنه يوصف » . تحريف .

(٢) لجرير . ديوانه ٥٥٤ . وصدره :

• ظللنا بمستَنّ الحرور كأنّنا •

من شواهد : سيبويه ١ : ٢١١ .

مررت برجلين [1] كريم وبخيل (وإلاّ) بأن اتفق (جمع) بينهما في اللفظ نحو : مررت برجلين كريمين .

(وغلب التّذكير والعقل وجوباً عند الشّمول) نحو : مررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرأة عاقلين ، واشتريت عبدين وفرسين مُخْتَارَيْن .

(واختياراً عند التفصيل) نحو : مررت بإنسانين صالح ، وصالح ، ويجوز : وصالحة ، وانتفعت بعبيد وأفراس سابقين ، وسابقين ، ويجوز : وسابقات .

(فإن تعدّد العامل وجب القطع إلى الرّفع) بإضمار مبتدأ .

(وكذا النّصب بفعل لائق واجب الإضمار في غير تخصيص) سواء اختلف العمل نحو : مررت بزيد ، ولقيت عمراً الكريمان ، أو الكريمين ، أم اتّحد واختلف جنس الكلام في المعنى نحو : قام زيد ، وهل خرج عمر والعاقلان . أو اتّفق ، واختلف جنس العامل كأن يكونا مرفوعين ، هذا على الفاعلية ، وهذا على الابتداء ، أو منصوبين ، هذا على المفعولية ، وهذا على الظرفيّة أو مجرورين ، هذا بحرف ، وهذا بإضافة نحو : هذا زيد ، وقام عمر والظّريفان ، أو الظريفين .

(وجوّز قوم) منهم الأخفش (الإتباع إذا اتّحد العمل ، لا جنس العامل ، وتقارَب المعنى) وهو القسم الأخير مما ذكر .

(و) جوّز (الكسائيّ) والفرّاء الإتباع (إذا تقارب المعنى) أي معنى العاملين (وإن اختلفا) في العمل نحو : رأيت زيداً ومررت بعمر والظريفين ، لأن المرور في معنى الرؤية ، ومررت برجل معه رجلٌ قائمين ، لأنه قد مرّ بهما جميعاً ، لكن الكسائيّ يتبع الثاني والفرّاء يتبع الأول .

---

(١) ط : « مررت برجل كريم وبخيل » . تحريف .

وقولي : في غير تخصيص راجع إلى وجوب إضمار الفعل ، فإن نعت التخصيص يجوز فيه إظهاره نحو : أعني .

(فإن اتحدا) أي العاملان جنساً وعملاً (جاز) الإتباع (عند الجمهور) سواء اتفقا لفظاً ومعنى نحو : قام [١١٩/٢] زيد ، وقام بكر العاقلان ، أو اختلفا فيهما نحو : أقبل زيد وأدبر عمر والعاقلان ، أو اتفقا لفظاً فقط نحو : وَجَد [١] زيد على عمرو ، ووجَدَ بكر الضالة العاقلان ، أو معنى فقط نحو : ذهب زيد ، وانطلق خالد العاقلان .

وذهب ابن السّراج إلى وجوب القطع في الجميع إلاّ أنه فصّل في الأولى ، فقال : إن قَدَّرْتَ الثاني عاملاً فالقطع ، أو توكيداً والعامل هو الأول جاز الإتباع ووافقه المبرّد في الثانية والثالثة .

قال أبو حيّان : ومقتضى مذهب سيبويه : أنه لا يجوز الإتباع لما انجرّ من جهتين كاختلاف الحرف والإضافة نحو : مررت بزيدٍ ، وهذا غُلامُ بَكْرٍ الفاضلين ، وكاختلاف الحرفين نحو : مررت بزيد ، ودخلت إلى عمرو الظريفين ، وكاختلاف معنى الحرفين نحو : مررت بزيد ، واستعنت بعمرو الفاضلين ، أو الإضافتين نحو : هذه دار زيد ، وهذا أخو عمرو الفاضلين .

(وإن كان العامل واحداً جازا) أي الاتباع والقطع (إن لم يختلف العمل) نحو : قام زيد وعمرو العاقلان بخلاف ما إذا اختلف ، فيتعيّن القطع سواء اختلفت النسبة إليهما من حيث المعنى نحو : ضرب زيد عمراً العاقلان أم اتّحدَتْ .

وقال الفراء وابن سَعْدان [٢] : يجوز الإتباع في الأخيرة ، ثم قال الفراء : يجب

---

(١) وجَد عليه في الغضب مَوْجدةً ووجداناً بكسر الواو . ووجد ضالّته وجْداناً بكسر الواو أيضاً .

(٢) ابن سعدان هو : محمد بن سعدان الضرير الكوفيّ النحويّ المقرىء ، مات ٢٣١ .
وصنف كتاباً في النحو ، وكتاباً في القراءات :

اتباع المرفوع تغليباً له . وقال ابن سعدان : يجوز إتباع كلّ منهما نحو : خاصم زيد عمراً الكريمان والكريمين ؛ لأنّ كلاً منهما مخاصِمٌ ومُخَاصَمٌ ، فهو فاعل ومفعـــول .

قال أبو حيّان : وَرُدّ بأنه لا يجوز : ضارب زيد هنداً العاقلة بالرفع على الإتباع إجماعاً ، فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الحمل على المعنى لا يجوز إذا ضممته إلى غـــيره .

(ويجوزان) أي الإتباع والقطع (في نعت غير مبهم إن لم يكن ملتزماً ولا مؤكداً . قال يونس : ولا ترحّماً) نحو : الحمد لله الحميد، أي هو . « وامرأته حمالةَ الحطب »[1] أي أذم . « والمُقِيمِين الصَّلاةَ »[2] . أي أمدح . و « اللهم ألطف بعبدك المسكين » ، أي أترحّمُ على رأي الجمهور : بخلاف نعت المبهم نحو : مررت بهذا العالم ، أو النعت الملتزم نحو : نظرت إلى الشّعري العبور ، أو المؤكد نحو : « لا تتّخِذوا إلـهَيْن اثْنَيْن »[3] فلا يجوز فيها القطع :

(فإن كان) النعت (لنكرة شُرِط) في جواز القطع (تقدُّمُ) نعتٍ (آخر اختياراً) لقول أبي الدرداء : « نزلنا على خالٍ لنا ذو مال وذو هيئة » ، فإن لم يتقدم آخر لم يجز القطع إلاّ في الشعر .

(لا لكونه لغير مدح أو ذم أو ترحم) اي لا يشترط ذلك (في الأصحّ) .

وقال يونس : لا يجوز القطع في الثلاثة ، ووافقه الخليل في المدح والذّمّ . أمّا نعت المعرفة فلا يشترط ذلك فيه باتّفاق إلاّ ما تقدّم عن يونس في التّرحم .

(وإن كثرت نعوت معلوم) لا يحتاج إليها في التمييز (أو منزّل منزلته) تعظيماً أو

---

(١) سورة المسد ٤ . (٢) سورة النساء ١٦٢ .
(٣) سورة النحل ٥١ .

غيره (أُتْبِعَت) كلها (أو قطعت أو) قطع (بعضها) وأتبع بعض (بشرط تقديم المُتْبَع في الأصحّ) ، لأنه الثابت عن العرب لئلا يفصل بين النعت والمنعوت .

وقيل : لا يشترط ، بل يجوز الإتباع بعد القطع ، لأنه عارضٌ لفظيّ ، فلا حكم له ، وقد قال تعالى : « والمُقيمينَ الصَّلاةَ ، والمُؤْتُون الزكاة »[1] . وقالت الخرنق :

١٥٣٩ – لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذين همُ سَمُّ العُدَاةِ ، وآفةُ الجُزْرِ •
النّازِلين بكل مُعْتَـــرَكٍ والطّيّبُون معَـــاقِدَ الأزْرِ[2]

روى برفعهما ، ونصبهما ، ونصب الأول ، ورفع الثاني ، وعكسه وهو مما نزّل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيماً ، وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الأول ، وفي الآية على الابتداء .

أما إذا احتاج المنعوت إلى إتباع الجميع أو بعضها في البيان ، فإنه يجب إتباعه ويقدّم في الثانية على المقطوع ، وإتباعه أيضاً أجود .

(ويجوز تعاطفها) أي النُّعوت[3] ، أي عطف بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة . قال أبو حيان : وتختص بالواو نحو : « سَبِّح اسْمَ رَبِّك الأعلى الذي خلق فسوّى ، والذي قدَّر فهدى ، والذي أخرج المَرْعَى »[4] . قال : ولا يجوز بالفاء إلاّ إن دلت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض نحو : مررت برجل قائم إلى زيد فَضاربِهُ فقاتِلُه ، قال :

---

(١) سورة النساء ١٦٢ .

(٢) من شواهد : سيبويه ١ : ١٠٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ في ٢٨٨ . والمحتسب ٢ : ١٩٨ ، وابن الشجريّ ١ : ٣٤٥ ، والخزانة ١ : ٣٠١ ، والعينيّ ٣ : ٤/٦٠٢ : ٧٢ ، والتصريح ٢ : ١١٦ ، ٢٠٤ والأشموني ٣ : ٦٨ ، ٢١٤ .

(٣) ط : « المنعوت » بالميم . تحريف .

(٤) سورة الأعلى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

١٥٤٠ – * يا وَيْحَ زَيّابَة للحارث الصـ ابح فالغانِم ، فالآئـبِ * [١]

أي الذي صبّح العدُو فغنم ، فآب .

قال السّهيليّ : والعطف بثُم في مثل هذا بعيد جوازه ، وقال ابن خروف : إذا كانت [٢/١٢٠] مجتمعةً في حالة واحدة لم يكن العطف إلاّ بالواو ، وإلا جاز بجميع حروف العطف إلاّ حتّى وأمْ .

وإنما يجوز العطف (لاختلاف المعاني) ، لأنه حينئذ ينزّل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات ، فيصحّ العطف ، فإن اتفقت فلا ، لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه .

(وإنما تحسن لتباعدها) نحو : « هو الأوّلُ والآخِرُ والظّاهِرُ والبَاطِنُ » [٢] بخلاف ما إذا تقاربت نحو : « هو الله الخالِقُ البارِىءُ المصوّر » [٣] .

(ويلي) النعت (« أما » أوْ « لا ») لإفادة شكّ ، أو تنويع ، أو نحوهما (فيجب تكرارهما) مقرونين (بالواو) نحو : مررت برجل إما صالح وإما طالح : « وظل من يَحْمُوم لا باردٍ ولا كريمٍ » [٤] .

(وقيل : لا يجب تكرار لا) لأنها ليست في جواب .

---

(١) لابن زيابة ، واسمه : سهل بن ذهل .
وقيل : اسمه عمرو بن الحارث .
وفي أ : « ريابة » بالراء . تحريف .
وفي ب : « ربى » . وفي ط : « ذيابة » بالذال كله تحريف . صوابه من الخزانة ٢ : ٣٣١ .
من شواهد : ابن الشجرى ٢ : ٢١ ، والخزانة ٢ : ٣٣١ / ٤ : ٣٩٧ ، والمغني ١ : ١٤٠ .

(٢) سورة الحديد ٣ . (٣) سورة الحشر ٢٤ .

(٤) سورة الواقعة ٤٤ .

(وإذا وصف بمفرد وظرف) أو مجرور (وجملة فالأولى ترتيبها هكذا) كقوله تعالى : « وقال رجلٌ مؤمن من آل فِرْعونَ يَكْتُمُ إيمانَهُ » [١] ، وعلّة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديمه ، وإنما تقدّم الظرف ونحوه على الجملة ، لأنه من قبيل المفرد .

(وأوجبه ابن عصفور اختياراً) وقال : لا يخالف في ذلك إلا في ضرورة أو ندور ، وردّ بقوله تعالى : « كتابٌ أنْزَلْنَاهُ إليك مُبَارَكٌ » [٢] وقوله : « فسوف يأتي اللهُ بقَوْم يحبّهم ويُحِبّونه أذلةٍ على المؤمنين أعزّة على الكافرين » [٣] .

(وقدّم ابن جني الصفة غير [٤] الرافعة عليها) أي على الرافعة ، لأن الرافعة شبيهة بالجملة ، فيقال : مررت برجل قائم عاقل أبوه ، وعلى هذا يليها الظرف .

(وقدّم بعضهم) وهو صاحب « البديع » الجملة (الفعلية على الاسمية) قال : لأن الوصف بتلك أقوى منه بهذه . قال : وأكثر ما يوصف من الأفعال بالماضي .

[مسألة]

(لا يقدّم النّعت) على منعوته (خلافاً لبعضهم) وهو صاحب البديع (في) إجازته تقديم النعت (غير مفرد) أي مثنى أو جمع (إذا تقدّم أحَدُ متبوعيه) فيقال : قام زيد العاقلان وعمرو كقوله :

١٥٤١ — • أبَى ذَاكَ عَمّي الأكْرمانِ وخَالِيا • [٥]

---

(١) سورة غافر ٢٨ .
(٢) سورة صٓ ٢٩ .
(٣) سورة المائدة ٥٤ .
(٤) كلمة : « غير » سقطت من ط .
(٥) قائله مجهول . وصدره :

• ولست مقرًّا للرجال ظلامة •

من شواهد : المغني ٢ : ١٦٢ والعينيّ ٤ : ٧٣ ، والأشموني ٣ : ٥٨ .

(ويحذف المنعوت لقرينة) كتقدّم ذكره نحو : « ائتني بماء ولو بارداً » .

واختصاص النعت به كمررت بكاتب وحائض ، وراكب صاهلاً .

ومصاحبة ما يعينه نحو : « وألَنّا له الحديد أن اعمل سابغات »[١] أي « دروعاً » .

وقصد العموم نحو : « ولا رَطْب ولا يابس »[٢] .

وإجراؤُه[٣] مجرى الأسماء ، كمررت بالفقيه أو القاضي .

وإشعاره بالتعليل نحو : أكرم العالم ، وأهن الفاسق .

وكونه لمكان أو زمان نحو : جلست قريباً منك ، وصحبتك طويلاً .

(ويُقَام نعتُه مقامه إن لم يكن ظرفاً أو جملة) بأن كان مفرداً كما مثلنا ، لتصحّ مباشرته ، لِما كان المنعوت يُباشِره (أو كان همّاً) أي ظرفاً أو جملة (والمنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن) نحو : « وإنّ من أهل الكتاب إلاّ لَيُؤْمِنَنّ به »[٤] أي : وإن أحدٌ ، « ومِنّا دُونَ ذلك »[٥] . أي قوم دون . وقالوا : منا ظعن ومنّا أقام أي: إنسان . وقال :

١٥٤٢ — • وما الدَّهْرُ إلا تارتان فمِنْهُمـا

أَمُوتُ وأخرى أبتغي العيْش أكْدَح[٦] •

---

(١) سورة سبأ ١١ .
(٢) سورة الأنعام ٥٩ .
(٣) ط : « وأجرياه » . تحريف .
(٤) سورة النساء ١٥٩ .
(٥) سورة الجنّ ١١ .
(٦) لابن مقبل . ديوانه ٢٤ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٧٦ ، والحيوان ٣ : ٤٨ والمحتسب ١ : ١١٢ ، والخزانة ٢ : ٣٠٨ ، وحماسة البحتري ١٢٣ .

أي تارة .

(قال ابن مالك : أو في) كقوله :

١٥٤٣ - • لو قُلْتَ ما في قَوْمِها لم تِيثَمِ
يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ [1] •

أي « أحد » يفضلها .

وغيره لم يذكر ذلك ، بل جعله ابن عصفور من الضرائر .

(وإلاّ) بأن لم يكن قرينة أو كان النعت ظرفاً أو جملة ، والمنعوت غير بعض مما قبله أو بعض بلا تقدم « مِنْ » أو « في » على رأي ابن مالك (فضرورة) حذفه كقوله :

١٥٤٤ - • وقُصْرَى شَنَجِ الأَنْساء نَبَّاحٍ من الشُّعبِ [2] •

أي ثور شنج الأنساء ، وقد يوصف به الفرس والغزال .

وقولك : وما من البصرة إلاّ يسير إلى الكوفة ، أي رجل .

---

(١) قيل : إنه لحكيم بن معيّة الرّبعيّ . وقيل : لحميد الأرقط . من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٧ ، والخصائص ٢ : ٣٧٠ ، وابن يعيش ٣ : ٥٩ ، ٦١ ، والخزانة ٢ : ٣١١ ، والعيني ٤ : ٧١ ، والتصريح ٢ : ١١٨ . والأشموني ٣ : ٧٠

(٢) لأبي دؤاد الإياديّ .

من شواهد : المقرّب ١ : ٢٢٨ ، واللسان : « شنج » .

وهذا الشاهد كتب محرّفاً في النسخ الثلاث :

ففي أ ، ب : « شيخ الإنشا نباح من الشعث » .

وفي ط : « وقصري شبح الانشا نباح من الشعب » .

ولم يستطع أن يصوبه مصحح نسخة الجمع في طبعتها الأولى وقال في هامشه : « هكذا بالنسخ التي بأيدينا فليحرّر » . وتصويب الشاهد من اللسان ، والمقرب :

وقولـــه :

١٥٤٥ – • تَرْمِي بكَفَّيْ كان من أرمَىٰ البشر [١] •

وقولـــه :

١٥٤٦ – • والله ما زَيْدٌ بنامَ صاحِبُهْ [٢] •

أي : « رجل نام » ، و « بكَفَيّ رجلٍ كان » .

(ويقلّ حذف النّعت) مع العِلْم به ، لأنه جيء به في الأصل لفائدة إزالـــة الاشتراك ، أو العموم فحذْفُه عكس المقصود .

ومما ورد منه : « وكذّب به قَوْمُك » [٣] . أي المعاندون . « إنه ليس من أهلك » [٤]

---

(١) قائله مجهول . وقبله :

ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

وفي شواهد الكشاف ٨٤ ، وتفسير الكشاف ٢ : ٦١٦ : « حادث » مكان : ترمي :
من شواهد : مجالس ثعلب٢ : ٤٤٥ ، والمقتضب ٢ : ١٣٩ .
والخصائص ٢ : ٣٦٧ ، والمحتسب ٢ : ٢٢٧ ، وابن يعيش ٣ : ٥٩ ، ٦٢ ، والمقرّب ١ : ٢٢٧ والخزانة ٢ : ٣١٣ ، والمغني ١ : ١٣٨ والعيني ٤ : ٦٦ ، والتصريح ٢ : ١١٩ ، والأشموني ٣ : ٧١ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥ :
وفي النسخ الثلاث : « والله ما زيد » والرواية المشهورة هي : « والله ما لعلي » .

(٣) سورة الأنعام ٦٦ .

(٤) سورة هود ٤٦ .

أي النّاجين . « الآن جئت بالحق »[١] أي : الواضح . « تدمّر كُلّ شيء »[٢] أي : سلّطت عليه .

١٥٤٧ – • فلم أعطَ شيئاً ولم أُمْنَعِ[٣] •

أي : طائلاً [١٢١/٢]

(١) سورة البقرة ٧١ :

(٢) سورة الأحقاف ٢٥ :

(٣) من أبيات قالها العبّاس بن مرداس : وصدره :

• وقد كنت في الحرب ذا تُدْرأ •

و « ذا تدرأ » أي ذا قوّة على دفع الأعداء . هذا وفي ط : كتب الشاهد على النحو التالي :

• فلم أعط شيئاً ولم أمنع طائلاً • وهو تحريف :

من شواهد : المغني ٢ : ١٦٦ ، والعينيّ ٤ : ٦٩ ، والتصريح ٢ : ١١٩ ، والأشموني ٣ : ٧١ :

عَطفُ البَيَان

أي : هذا مبحثه . قال أبو حيّان : وسمّي به ، لأنه تكرار الأوّل لزيادة بيان ، فكأنك رددته على نفسه ، بخلاف النعت ، والتأكيد ، والبدل .

وقيل : لأن أصله العطف ، فأصل جاء أخوك زيد ، وهو زيد : حذف الحرف والضمير ، وأقيم زيد مقامه ، ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة ، ذكره صاحب البسيط .

والكوفيّون يسمونه : التّرجمة .

(هو الجاري مجرى النّعت) في تكميل متبوعه (توضيحاً ، وتخصيصاً قيل : وتوكيداً) . فالأوّل في المعارف نحو : جاء أخوك زيد . والثاني في النكرات نحو : « من شجرة مباركةٍ زيتونة »[1] . والثالث في المكرّر بلفظه نحو :

١٥٤٨ – • لقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً[2] •

قال ابن مالك : والأولى عندي جعله توكيداً لفظيّاً ، لأنّ عطف البيان حقّه أن يكون للأوّل به زيادة وضوح ، وتكرير اللفظ لا يتوصّل به إلى ذلك .

وفارَق بما ذكرناه سائر التوابع إلاّ النّعت .

(لكن يجب جموده) ولو تأويلاً ، وبذلك يقارن النعت .

---

(١) سورة النور ٣٥ .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٥٧ .

والمراد بالجامد تأويلاً : العلَمُ الذي كان أصله صفة فغلبَت .

(لا كونه أخصّ من المتبوع أو غير أخصّ) منه ، أي لا يجب واحدٌ منهما (في الأصَحّ) . قال في شرح الكافية : واشترط الجرجاني والزمخشريّ زيادة تخصيصه ، وليس بصحيح ، لأنه في الجامد بمنزلة النّعت في المشتقّ ، ولا يشترط زيادة تخصص النّعت فكذا عطف البيان ، بل الأولى بهما العكس ؛ لأنّهما مكمّلان ، وقد جعل سيبويه : « ذا الجُمّة » من : « يا هذا ذا الجُمّة » ـ عطف بيان مع أن « هذا » أخصّ [1] . انتهى .

وقال في شرح التّسهيل : « زعم أكثر المتأخرين أنّ متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه ، أو يكون أعمّ منه . والصّحيح جواز الثلاثة ، لأنه بمنزلة النعت ، وهو يكون في الاختصاص فائقاً ، ومَفُوقاً ، ومساوياً فليكن العطف كذلك . انتهى .

فذكر في كل من الكتابين [2] مسألة ، وتحصّل من ذلك في المسألتين ثلاثة أقوال .

وقال أبو حيّان : شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه ، وعلّله بأن الابتداء بالأخصّ يوجب الاكتفاء به ، وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دونه .

(ويوافقه) أي متبوعه (في الإفراد والتذكير ، والتنكير) ، وفروعهما : أي : التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، والتعريف ، كالنّعت .

(ومنع البصريّة جريانه على النّكرة) وقالوا : لا يجري إلاّ في المعارف كذا نقله عنهم الشّلوبين . قال ابن مالك : ولم أجد هذا النقل عنهم إلاّ من جهته.

وذهب الكوفيّون ، والفارسيّ ، والزمخشريّ : إلى جواز تنكيرهما ، ومثّلوا

---

(١) لأن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة :

(٢) وهما : شرح الكافية ، وشرح التسهيل .

بقوله تعالى : « من ماءٍ صديد » [١] وقوله : « أو كفارةٌ طعامُ مساكين »[٢] « من شجرة مباركةٍ زيتونةٍ » [٣] . وهو الصحيح .

واحتج المانعون بأن الغرض في عطف البيان تبيينُ الاسم المتبوع وإيضاحُه ، والنكرة لا يصحّ أن يبيّن بها غيْرُها ، لأنها مجهولة ، ولا يبيّن مجهولٌ بمجهولٍ .

وأجيب بأنها إذا كانت أخص مما جرت عليه أفادتْهُ تبييناً ، وإن لم تصيّره معرفة . وهذا القدر كافٍ في تسميته عطف البيان . قاله ابن عصفور ، وهو مبنيّ على اشتراط كونه أخصّ .

(وجوز الزمخشري تخالفهما) فأعرب قوله تعالى : « مقَامُ إبْراهيم » [٤] عطف بيان ، وهو معرفة جارٍ على « آيات بيّنات » ، وهي نكرة .

قال أبو حيّان : وهو مخالف لإجماع البصريّين ، والكوفيين فلا يلتفت إليه .

(وخصّه بعضُهم بالعلم) بأن يجري على الاسم كنيته [٥] ، وعليهما [٦] اللقب ، ولا يجري في سائر المعارف ، نقله صاحب « البسيط » .

(ولا يكون مضمراً وِفاقاً [٧] ، ولا تابعاً له) أي لمضمر (على الصّحيح) لأنه في الجوامد نظير النّعت في المشتق .

وجوّز بعضهم جريانه على المضمر ، فإنه قال في « قاموا إلاّ زيداً » : إنّ زيداً بيان للمضمر في قاموا .

---

(١) سورة إبراهيم ١٦ .

(٢) سورة المائدة ٩٥ في قراءة من نوّن : « كفّارة » انظر : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٠٩ ط أولى .

(٣) سورة النور ٣٥ .

(٤) سورة آل عمران ٩٧ .

(٥) « كنيته » بدون ضمير . تحريف .

(٦) أي على الإسم والكنية .

(٧) « وفاقاً » سقطت من أ .

وقال الزّمخشريّ في قوله تعالى : « أن اعبُدوا اللهَ » [١] ، إنه بيان للهاء [٢] من « أمرتني به » .

(ولا) يكون (جملة ولا تابعاً لها) كذا نقله ابن هشام في المغني جازماً به ، وسواء الاسمية والفعليّة .

(و) كل ما كان عطف بيان (يصلُح) أن يكون (بدلاً) بخلاف العكس ، لأن البدل لا يشترط فيه التّوافق في التعريف والتنكير ، ولا الإفراد وفرعيه . (إلاّ إذا أفرد) عن الإضافة مقروناً بأل أو « لا » [٣] . (تابعاً لمنادى) منصوب أو مضموم كقولــه :

١٥٤٩ — • فيا أخوَيْنَا عَبْد شَمْسٍ ونوفَلا [٤] •

وقولك : يا أخانا الحارِث . يا غلامُ بِشْر ، يا أخانا زيداً بالنصب فإنه يتعيّن في هذه الأمثلة كونه عطف بيان ، ولا يجوز إعرابه بدلاً لأنه في نية تقدير حرف النداء ، فيلزم ضمّه ، ونحو : يا زيد الرجل إذ على البدلية يلزم دخول « يا » على المعرف بأل ، وذلك ممنوع .

(أو جُرّ [٢/١٢٢] متبوعه بما لا تصلح إضافته إليه) بأن كان صفة مقترنة بـ «أل» والتّابع خال منها نحو :

---

(١) سورة المائدة ١١٧ .

(٢) ط : « بيان لما » مكان : « للهاء » . تحريف .

(٣) أولا : أي إذا لم يكن كذلك بأن كان تابعاً لمنادى . الخ .

(٤) لطالب بن أبي طالب القرشيّ . وتمامه :

• أعيذكما بالله أن تحدثا حربا •

من شواهد : العينيّ ٤ : ١١٩ ، والتصريح ٢ : ١٣٢ والأشموني ٣ : ٨٧ .

١٥٥٠ – • أنا ابن التّارِكِ البكْريِّ بشْرٍ [١] •

فإنه لا تجوز هنا البدليّة لئلاّ يلزم إضافة المعرّف بـ « أل » إلى الخالي منها بخلاف ما إذا صلح نحو :أنا الضَّارب[٢] الرَّجل غُلامِ القوم .

أو أفعل [٣] تفضيل مضافاً إلى عام متبع بقسميه ، والمفضَّل أحدهما نحو : زيد أفضل الناسِ ، الرجالِ والنساءِ ، إذْ على البدليّة يكون التقدير : زيد أفضل الرجال والنساء، وذلك لا يسوغ .

أو « أي » ، أو « كِلا » مُفصَّلاً ما بعده نحو : أيّ الرجلين زيدٍ وعمروٍ أفضل [٤] ، وكِلا أخويك زيد وعمرو قال ذلك [٥] .

---

(١) للمرار بن سعيد الفقعسيّ . وتمامه :

• عليه الطير ترقبه وقوعا •

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٣ ، وابن يعيش ٣ : ٧٢ ، والمقرب ١ : ٢٤٨ والخزانة ٢ : ١٩٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ وشذور الذهب ٣٨٣ والعينيّ ٤ : ١٢١ ، والتصريح ٢ : ١٣٣ والأشموني ٣ : ٨٧ .

(٢) ط : « أنا لضارب » بدون : « أل » . تحريف .

(٣) أي من المسائل التي لا يجوز فيها البدليّة .

(٤) لأنه « لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محلّ الرجلين لزم إضافة : « أي » إلى المعرفة المفردة ، وهي لا تضاف إليها إلاّ إذا كان بينهما جمع مقدّر نحو : أي زيد أحسن ؟ . أي أجزائه أحسن ؟ أو عطف على أيّ » مثلها مثل :

• أيّ وأيك فارس الأحزاب • .

انظر : التصريح ٢ : ١٣٣ .

(٥) لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو : « عمرو » محل أخويك لزم إضافة : « كلا » إلى مفرّق ، وهي إنما تضاف إلى مثنّى غير مفرّق . انظر التصريح ٢ : ١٣٣ :

[تنبيهات] :

الأول : عدّ أبو حيّان في الارتشاف الصور المستثناة إحدى عشرة شملت العبارة منها سبعة .

والثامنة : أن يفتقر الكلام إلى رابط ولا رابط إلاّ التابع نحو : هند ضربت الرجل أخاها ، إذ على البدليّة يلزم خلوّ الجملة الأولى عن رابط ، لأن البدل في التقدير من جملة أخرى [١] .

والتاسعة والعاشرة : أن يتبع موصوف أيّ في النداء بمضاف أو منوّن نحو : يأيها الرجل غلامُ زيد ، ويأيها الرجل زيدٌ ، إذ على البدليّة يلزم وصف أي بما ليس فيه أل ..

والحادية عشرة : أن يتبع المنادى المضموم بإشارة نحو : يا زيد هذا ؛ إذ على البدليّة يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف . وكل ذلك ممنوع .

الثاني : استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما علّل به الصُّور [٢] المذكورة بأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل [٣] وقد جوزوا في : « إنك أنت » كون « أنت » توكيداً ، وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز : « إنّ أنت » .

---

(١) في « أخاها » يتعيّن كونه عطف بيان على الرجل ، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ، لأنه لا يصحّ الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبراً لـ« هند » ،والرابط هنا هو الضمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع للرجل ، فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب « أخاها » بياناً لا بدلاً ، لأن البدل على نية ، تكرار العامل ، فكأنه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط . أنظر التصريح ٢ : ١٣٢ .

(٢) ط : « الصورة » بتاء التأنيث . تحريف .

(٣) التعليل مبنيّ على أن البدل لا بد من صحة حلوله محلّ الأول . وضّح بعضهم هذا التعليل بأنهم يغتفرون في الثواني الخ . انظر حاشية الخضري ٢ : ٦٠ .

الثالث : قال أبو حيّان : ما عدا هذه المواضع يجيء عطف البيان فيه مشتركاً ، فتارة مع النعت نحو : جاء زيد أبو عمرو ، وتارة مع البدل نحو : جاء أبو محمد زيد ، وتارة مع التأكيد نحو : رأيت زيداً زيداً .

وفي شرح الكافية : عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه ويفارقه في أن تكميله شرح وتبيين لا بدلالة على معنى في المتبوع ، أو سببيّة .

ومجرى التوكيد في تقوية دلالته . ويفارقه في أنه لا يرفع توهّم مجاز .

ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال ، ويفارقه في أنه غير منويّ الاطّراح . انتهى .

(قيل :. ويتعيّن للبدلية إذا كان) التابع (بلفظ الأوّل) نحو : « وترى كُلَّ أُمّةٍ جاثِيةً كُلُّ أُمّةٍ تُدْعى إلى كِتابِها »[1] . قاله ابن الطراوة ، وتبعه ابن مالك ، لأن الشيء لا يبين نفسه .

قال ابن هشام : وفيه نظر ، لأن اللفظ المكرّر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتّجه كونه بياناً لما فيه من زيادة الفائدة نحو :

١٥٥١ – • يا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ[2] •

١٥٥٢ – • يا تَيْمَ تَيْمَ عَـــدِيٍّ[3] •

---

(١) سورة الجاثية ٢٨ .

(٢) قطعة من بيت لعبد الله بن رواحة . تمامه :

• . . . . . الذّبّل تطاول الليل عليك فانزل •

واليعملات جمع يعملة ، وهي الناقة القوية .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣١٥ ، والمنصف ٣ : ١٦ وابن يعيش ٢ : ١٠ ، والخزانة ١ : ٣٦٢ . والمغني ٢ : ٨٦ ، ١٦٤٠ والأشموني ٣ : ١٥٣ .

(٣) لجرير . ديوانه ٢٨٥ وتمامه :

• . . . . . لا أبالكم لا يلقينكم في سَوْءَةٍ عمرُ •

من شواهد : سيبويه ١ : ٢٦ ، ٣١٤ ، والخصائص ١ : ٣٤٥ ، وابن الشجرى ٢ : ٨٣ ، وابن يعيش ٢ : ١٠ ، ١٠٥ / والخزانة ١ : ٣٥٩/ ٢ : ١١٦ / ٤ / ٢٧٣ ، والمغني ٢ : ٨٦ ، والعينيّ ٤ : ٢٤٠ . والأشموني ٣ : ١٥٣ .

التوكيد

أي : هذا مبحثه . وهو مصدر وكّد . والتأكيد مصدر أكّد ، لغتان . قال ابن مالك : وهو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره .

وهو قسمان : فالأول : معنويّ بألفاظ محصورة ، فلا يحتاج إلى حدّ (فمنه لدفع توهّم المجاز) من حذف مضاف أو غيره ، أو السّهو أو النّسيان (النّفسُ والعينُ) بمعنى الذّات (مضافين لضمير المؤكد المطابق) له في الإفراد والتذكير وفروعهما نحو : جاء زيد نَفْسُهُ ، وهند نَفْسُها والزيدان أو الهندان أنْفُسُهما ، والزيدون أنْفُسُهم ، والهندات أنْفُسُهنّ .

(فإن أكّدا مثنّى فجمعهما أفصح من الإفراد) كما تقدّم ، ويجوز الزّيدان نَفْسُهُما بالإفراد . (وجوّز ابن مالك وولده تثنيتهما) فيقال : نفساهما (ومنع) ذلك (أبو حيّان) وقال : إنه غلط لم يقل به أحد من النّحويين وإنما منع أو قَلّ لكراهة اجتماع تَثْنِيَتَيْنِ فيما هو كالكلمة الواحدة . واختير الجمع على الإفراد ، لأن التثنية جمع في المعنى .

(ولا يؤكدان غالباً ضمير رفع متّصلاً) مستتراً أو بارزاً (إلا بفاصل ما) نحو : قم أنت نفسك ، وقمت أنت نفسك ، وقاما هما نفسهما .

وعِلّته أن تركه يؤدي إلى اللّبس في بعض الصّور نحو : هند ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظنّ أنها ماتت أو عميت .

واحترزت بقول : « غالباً » كما في « التسهيل » عما ذكره الأخفش من

أنه يجوز على ضعف : « قاموا أنفسهم » .

وأشرت « بفاصل ما » إلى أنه لا يشترط كونه ضميراً فيجوز : « هلم لكم أنفسكم » بلا خلاف اكتفاء بفضل « لكم » .

(ويجوز جرّهما) أي النفس والعين (بالباء الزائدة) نحو : جاء زيد بنفسه أو بعينه ، وجعل منه بعضهم : « يَتَرَبَّصْنَ بأنْفُسِهِنَّ » [١] ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التأكيد .

(و) منه (للشمول) ورفع [٢] توهّم إطلاق البعض على الكلّ (في المثنى كلا وكلتا ، وفي غيره) أي الجمع وما في معناه : (كُلٌّ ، وجميع ، وعامّة) مضافة كلها (إلى الضّمير) المطابق للمؤكد .

(وأجمع ، وأكتع ، وأبصع ، وأبتع ، [١٢٣/٢] ومِنْ ثَمَّ) أي مِن هنا ، وهو كون هذه الألفاظ دالةً على الشمول ، أي من أجل ذلك (لم يؤكد بالأوّلين) أي : كلا وكلتا (ما لا يصلح موضعه « واحد ») فلا يقال : اختصم الرجلان كلاهما ولا رأيت أحد الرجلين كليهما ، ولا المال بين الرجلين كليهما [٣] لعدم الفائدة ، إذ لا يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد لدفعه ، ولأنه لم يسمع من العرب قطّ .

ويدلّ له أنّهم لا يؤكدون فعل التعجّب بالمصدر ، لأنّ التأكيد لرفع توهم المجاز في الفعل ، وإثباته حاصل لكونه حقيقة ، إذ لا يتعجّب من وصف شيء إلا وذلك الوصف ثابت له ، فكما رفضوا تأكيده بالمصدر رفضوا تأكيد ما ذكر لمّا كان المجاز ، لا يدخله .

---

(١) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٢) ط : « ودفع » بالدّال .

(٣) ط : « كلها » . تحريف .

(خلافاً للجمهور) في تجويزهم ذلك ، قالوا : لأن العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال ، كما أتوا بأجمع وأكتع بعد كلّ ، ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكـــلّ .

والجواب كما قال أبو حيّان : أنّ المعنى إذا كان يفيده اللفظ حقيقة ، فلا حاجة للفظ آخر يؤكده إلا إذا قوي برواية عن العرب . وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع .

(و) من ثَمّ أيضاً (لا) يؤكّد (بالبواقي) أي : كلّ وما بعده (غير ذي أجزاء ولو حكماً) إذ ما لا يتجزأ لا يتوهّم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها ، فلا يقال : جاء زيد كله ، ويقال : قبضت المال كله ، وبعت العبد كله ، ورأيت زيداً كله ، لإمكان رؤية وبيع بعض زيد ، والعبد .

(وأنكر المبرّد : عامّة) وقال : إنما هي [1] بمعنى أكثر ، ولم يذكر أكثر النحاة « جميعاً » قال ابن مالك : سهواً أو جهلاً ، وقال : قد نبّه سيبويه على أنها بمنزلة « كل » معنىً واستعمالاً ، ولم يذكر له شاهداً ، وقد وجدت له شاهداً ، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها :

١٥٥٣ - • فِدىً لكَ حَيّيْ خَوْلانْ جَميعُهُم وهَمْـــــــدانْ
وكُـــلُّ آلِ قَحْطـــانْ والأكرمَون عَدْنانْ [2] •

انتهى .

قال أبو حيّان : وممّن نقلها عن سيبويه صاحب « الإفصاح » .

(وجوّز الكوفيّة والزمخشريّ الاستغناء بنيّة الإضافة في كلّ) عن التصريح بها ،

---

(١) ط فقط : « إنما هو » .

(٢) من شواهد : العينيّ ٤ : ٩١ ، وأوضح المسالك رقم ٤٠١ ، والتصريح ٢ : ١٢٣ .

ومثلوا بقوله تعالى : « إنا كلاٌّ فيها »[١] أي : كلنا .

وخرّجه غيرهم على أنه حال[٢] أو بدل من الضّمير[٣] .

وعلّل ابن مالك المنع بأن ألفاظ التوكيد ضربان : مصرّح بإضافته إلى ضمير المؤكّد ، وهو النفس والعين ، وكلّ ، وجميع ، وعامّة . ومنويّ فيه تلك ، وهو أجمع وأخواته ، وقد أجمعنا على أن المنويَّ الإضافة لا يستعمل مضافاً صريحاً ، وعلى أن غير « كل » من الصريح الإضافة لا يستعمل مَنويُّها فتجويز ذلك في « كُلّ » مستلزم عدم النظير في الضَّربين .

(و) جوز (ابن مالك إضافتها) أي كُلّ (إلى ظاهرٍ مِثْلِ المؤكَّد) واستدلّ بقولــه :

١٥٥٤ — • يا أشْبَهَ النّاسِ كُلَّ النــاسِ بالقمر[٤] •

وقولــه :

١٥٥٥ — • وأبْعَدُ النّــاسِ كُلَّ النّاسِ من عــارِ[٥] •

---

(١) سورة غافر ٤٨ وفي أ ، ط : « إنا كلٌّ » برفع « كلّ » تحريف من ناحية القراءة المرادة ، لأن قراءة الرفع مشهورة ، وهي القراءة التي يضمها المصحف ، ولكن الاستشهاد بهذه الآية إنما هو على قراءة النصب وذكر : « كل » مرفوعة . تحريف صوابه من ب .

(٢) أي من الضمير المرفوع في « فيها » .

(٣) وهو اسم إنّ . وانظر في هذا الموضع الأشموني ٣ : ٧٥ ، والتصريح ٢ : ١٢٢ .

(٤) لكثيّر . وصدره :

• كم ذكرتك لو أجزى بذكركمُ •

انظر : المغني ١ : ١٦٤ والعينيّ ٤ : ٨٨ ، والأشموني ٣ : ٧٥ ونسبه السّيوطيّ من شرح شواهد المغني ص ٥١٨ رقم ٣٠٦ لعمر بن أبي ربيعة .

(٥) للفرزدق ديوانه ٤١٢ . وصدره :

• أنت الجواد الذي ترجى نوافلهُ •

قال أبو حيّان : ولا حجة في ذلك . لأنه فيه نعت لا توكيد ، أي الناس الكاملين في الحسن والفضل ، كما قال ابن مالك في قولك : مررت بالرجل كُلِّ الرّجل أنه نعت بمعنى الكامل .

(وَيَتبَعُ كلَّها جَمْعاءُ ، وكُلَّهُمَ أجمعون) نحو : فسجد الملائكةُ كُلُّهم أجمعون ، [1] (وكلهن جُمَع ، وكذا البواقي) أي كتعاء ، وأكتعون وكتع ، وكذا في أبصع وأبتع .

(ويجب ترتيبها إذا اجتمعت) بأن يقال : كله أجمع أكتع ، أبصع ، أبتع . وكذا الفروع .

وتقدّم (النفس على العين) وهما[2] على « كل » (في الأصحّ) لأنها توابع ، وقيل: لا يجب الترتيب بل يَحْسُن .

(وثالثها : لا يجب فيما بعد أجمع) لاستوائها ، ويجب فيها مع أجمع وما قبله ، وهو رأي ابن عصفور . (والجمهور) على أنه (لا يؤكّد بها) أي بأكتع وما بعده (دونه) أي دون أجمع ، لأنها توابع ، وجوّزه الكوفيّون وابن كيسان ، واستدلّوا بقوله :

١٥٥٦ — • تحمِلُني الذِّلفاءُ حَوْلاً أكتعا [3] •

وقولـــه :

١٥٥٧ — • وسائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ أكْتَعُ [4] •

---

(١) سورة الحجر ٣٠ (٢) أي النفس والعين .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

• يا ليتني كنت صبيّاً مرضعا •

أنظر « المقرب ١ : ٢٤٠ ، والخزانة ٢ : ٣٥٧ .

(٤) قائله مجهول . وصدره :

• ترى الثّورَ فيها مدخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ •

وفي سيبويه ١ : ٩٢ : « أجمع » مكان : « أكتع » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وقولـــه :

١٥٥٨ – • تَولّوا بالدَّوابِرِ واتّقَوْنـا بنُعْمان بن زُرْعَةَ أكْتَعِينا [١] •

والأوّلون ، قالوا : هو ضرورة ، وفيه نظر ، لإمكان الإتيان بَدَلَهُ بلفظ : « أجمـــع » .

(و) الجمهور على أنه (لا) يؤكّد (به) أي بأجمع (دون كل اختياراً) .

(والمختار وفاقاً لأبي حيّان جوازه) ، لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى : « لأغْوِينّهم أجمعين » [٢] . « وإنّ جهنّم لموعِدُهُم أجمعين » [٣] . « لأملأنّ جهنّم من الجِنّة والنّاس أجمعين» [٤] ، وفي الصحيح : « فله سلبه أجمع » ، « فصلوا جُلوساً أجمعين » .

قال أبو حيّان : ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم « كُلّ » عند الاجتماع ، لأن النفس [١٢٤/٢] يجب تقديمها على العين إذا اجتمعا . ويجوّز التأكيد بالعين عـــلى الانفـــراد .

(وهي) أي أجمع وأخواته (متعارف) بالاتّفاق ، ولهذا جَرَتْ على المعرفة .

ثم اختلف في سبب تعريفها (فقيل) : هو (بنيّة الإضافة) إلى الضمير إذ أصل رأيت النساء جُمَع : جميعهن ، فحذف الضمير للعلم به ، وعزى إلى سيبويه ، واختاره السّهيلي وابن مالك .

(وقيل : بالعلميّة) لأنها أعلام للتوكيد، عُلّقت على معنى الإحاطة [٥] بما يتبعه

---

(١) نسب إلى أعشى ربيعة . وانظر الدرر ٢ : ١٥٧ .

(٢) سورة الحجر ٣٩ . (٣) سورة الحجر ٤٣ .

(٤) سورة هود ١١٩ . (٥) أ فقط « على معنى التوكيد للإحاطة » .

كأسامة ونحوه من أعلام الأجناس ، وهذا قول صاحب البديع وغيره ، واختاره ابن الحاجب ، وصحّحه أبو حيّان ، قال : ويؤيده أنه لم يصرف ، وليس بصفة ولا شبهها . وما منع – وليس كذلك – وهو معرفة ، فالمانع فيه هو تعريف العلميّة ، فإنه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما إلاّ العلَم خاصّة .

(ومن ثَمَّ) أي من هنا وهو كونها معارف ، أي من أجل ذلك (لم تصرف) ، أمّا على العلميّة فواضح إذ معها في « أجمع » الوزن ، وفي « جُمَعَ » العدل عن : « فعلاوات » الذي يستحقّه فعلاء مؤنث أفعل المجموع بالواو والنون . وأمّا على نيّة الإضافة فلَشَبَهِ هذا التعريف بالعلميّة من حيثُ إنه لا أداة له [1] لفظاً كمنْع صرف « سحر » المعيَّن للعدْل ، وشِبْه العلميَّة إذ لا أداة لتعريفه لفظاً ، وإن كان على نيّة أل [2] .

(و) من ثَمَّ أيضاً (لم تنصب حالاً على الأصحّ) . وقيل : نعم . حكى الفرّاء : أعجبني القصر أجمعَ والدار جمعاءَ .

وقيل : يجوز نصب أجمع وجمعاء دون أجمعين ، وجُمَع . واستدلّ ابن مالك لجوازه بحديث الصحيحين : « فصلّوا جلُوساً أجمعين » ، ثم أكتع مأخوذ من تكتّع الجِلْد أي تقبّض ، والتقبّض فيه معنى التجمّع .

وأبصع ، وهو بالصاد المهملة على المشهور من قولهم : « إلى متى تكرع ، ولا تبصع » ، أي لا تروى ، وفيه معنى الغاية . والبتع طول العنق .

---

(١) أ : « لا أداة لفظا » بسقوط « له » .
ط : « لأداة لفظاً » . وهذا تحريف . والصواب من ب والمراد بقوله : « لا أداة له لفظاً » أنه كالعلم يعرّف بغير أداة ظاهرة .

(٢) وذلك لأن : « سحر » معدولة عن : « السحر » المقرون بـ « أل » فعدل عن اللفظ بـ « أل » ، وقصد به التعريف فمنع الصرف . أنظر في هذا الموضع التصريح ٢ : ٢٢٣ .

وقد جاء أجمع لغير التوكيد ، قالوا : جاءوا بأجمعهم .

وجمعاء بمعنى مجتمعة فلا تفيده كحديث .. كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء »[1] ، أي مجتمعة الخلْق . «ولا يتّحِدُ توكيدُ مُتَعاطِفَيْن ما لم يتّحد عاملهما معنىً)فلا يقال : مات زيد وعاش عمرو كلاهما .

فإن اتحدا معنىً جاز ، وإن اختلفا لفظاً جزم به ابن مالك تبعاً للأخفش نحو : انطلق زيد ، وذهب بكرٌ كِلاهما .

قال أبو حيّان : ويحتاج ذلك إلى سَماع من العرب حتى يصير قانوناً يبنى عليه ، والذي تقتضيه القواعد المنع ، لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فلا يجتمعان على تابعه .

(ولا تؤكّد نكرة) مطلقاً عند أكثر البصريّين بشيء من ألفاظ التوكيد لأنها معارف ، فــلا تَتْبَعَ نكرة ، وأجازه بعضهم مطلقاً سواء كانت محدودة أم لا ؟ نقله ابن مالك في شرح التّسهيل خلاف دعواه في شرح الكافية نفى الخلاف في منع غير المحدودة .

(وثالثها) : وهو رأي الأخفش والكوفيين(يجوز) توكيدها (إن كانت محدودة) أي مؤقتة وإلاّ فلا . قال ابن مالك : وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ، ولأنّ فيه فائدة ، لأن من قال : صمت شهراً قد يريد جميع الشهر . وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد ، ومن الوارد فيه قوله :

١٥٥٩ – • قد صَرَّت البكْرَةُ يوماً أجْمعَا [2] •

---

(١) ط فقط : « كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء » . وقد سقطت : « بهيمة » الثانية من أ ، ب .

(٢) قائله مجهول . وصدره كما في العينى :

• إنا إذا خطافنا تَقَعْقَعا •

وقولـــه :

١٥٦٠ – • تَحْمِلُنِي الذَّلْفاءُ حولاً أكتعا • [١]

وقولـــه :

١٥٦١ – • أوفتْ به حولاً وحولاً أجمعا • [٢]

وقول عائشة رضي الله عنها : « ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهراً كله إلاّ رمضـــان » .

أمّا غير المحدود فلا فائدة فيه ، فلا يقال : اعتكفت وقتاً كله ، ولا رأيت شيئاً نفســـه .

والمانعون مطلقاً أجابوا بأنّ ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النّعت أو الضّرورة .

(وفي توكيد محذوف خلاف) فأجازه الخليل وسيبويه والمازنيّ وابن طاهر ، وابن خروف فيقال في « الذي ضربته نَفْسَه زيد »: « الذي ضربت نَفْسَه زيد » ، « ومررت بزيد وأتاني أخوه [٣] أنفسهما » ومنعه الأخفش والفارسيّ ، وابن جنيّ ، وثعلب ، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان ، لأن التوكيد بابه الإطناب ، والحذف للاختصار فتدافعا ، ولأنه لا دليل على المحذوف .

ورُدّ الأول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره [٤] ، والثاني بأنّ التوكيد يدلّ على المحذوف .

= من شواهد: ابن يعيش ٣ ، ٨ ، ٤٥ ، والمقرّب ١ : ٢٤٠ والخزانة ١ : ٢/٨٧ : ٣٥٧ ، والعينيّ ٤ : ٩٥ والأشموني ٣ : ٧٨ .

(١) سبق ذكره رقم ١٥٥٦ .

(٢) قبله كما في الدرر ٢ : ١٥٨ :

إنّ تميماً لم يراضع شبعا ولم تلده أمّه مقنّعا .

(٣) ط : « أخواه » بالتثنية . تحريف .

(٤) ط : « غير » بدون « هاء » . تحريف .

قال أبو حيّان : والذي نختاره عدم الجواز ، لأن إجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العـــرب .

(ولا يجوز تعاطفهما) أي عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ، فلا يقال : قام زيد نفسه ، وعينه ، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون لاتحادهما في المعنى . (خلافاً لابن الطّراوة) في إجازته ذلك .

وينبغي أن يكون مبنيّاً في « كلّ »و« أجمعين »على ما ذهب إليه امبر ـ والفراء من اختلاف [١٢٥/٢] معناهما بإفادة أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كُلّ ، وهو مردود بقوله : « لأغْوِينّهم أجمعين »[١] مع أن إغواءهم لم يجتمع في وقت .

[تنبيـــهٌ]

خالف التوكيد النعت في أنّه بألفاظ مخصوصة ، ووجوب ترتيبها إذا اجتمعت ، وأنه لا يجري على النكرة على رأي الجمهور ، ولا على محذوف على الأصحّ عند المتأخرين ، ولا على توكيد ، ولا يعطف ، وفي أنه لا يقطع لا إلى رفع ، ولا إلى نَصْب .

[التوكيد اللفظي]

(الثاني) : من قسمي التوكيد (لفظيّ) وهو (بإعادة اللفظ) الأول (أو مرادفه) وهو أحسن في الضّمير المتصل . والحرف[٢] ، (مفرداً) كان (أو مركّباً) مضافاً أو جملة ، أو كلاماً ، نكرة ، أو معرفة ، ظاهراً أو مضمراً ، اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، (ولو ثلاثاً) نحو : « دُكّتِ الأرْضُ دكّاً دكّاً ، وجاءَ ربُّكَ والملَكُ صَفّاً صَفّاً »[٣] ، قوله :

---

(١) سورة الحجر ٣٩ .
(٢) كلمة : « والحرف » سقطت من أ ، ب .
(٣) سورة الفجر ٢١ ، ٢٢ .

١٥٦٢ – • أنْتَ بالخير حَقِيقٌ قَمِن [١] •

وقولــه :

١٥٦٣ – • أجَلْ جَيْرِ إن كانت أُبيحَتْ دعَائِرُهْ [٢] •

وقولــه :

١٥٦٤ –

• تَيَمَّمْتُ هَمْــدانَ الَّذيــنَ هُــمُ هُــمُ [٣] •

وقولــه :

١٥٦٥ – • أخــاك أخَاك إنّ مــن لا أخا لــه [٤] •

وقولــه :

١٥٦٦ – • فأيْنَ إلى أيْن النَّجاةُ ببغلــتي

أتاكَ أتاكَ اللاّحِقون احْبِس احْبِس [٥] •

---

(١) قائله مجهول :

من شواهد : الأشموني ٣ : ٨١ .

(٢) لمضرّس بن ربعي . وصدره : • وقلن على الفردوس أول مشرب •

من شواهد : ابن يعيش ٨ : ١٢٢ ، والخزانة ٤ : ٢٣٥ ، والعيني ٤ : ٩٨ .

(٣) لعليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه : وتمامه :

• إذا ناب أمر جنتي وسهامي •

انظر الدر ٢ : ١٥٨ .

(٤) سبق ذكره رقم ٦٥٢ .

(٥) قائله مجهول .

من شواهد : ابن الشجريّ ١ : ٢٤٣ ، والخزانة ٢ : ٣٥٣ والعيني ٣ : ٩ ، والتصريح ١ : ٣١٨ ، والأشموني ٢ : ٩٨ .

وقولـه :

١٥٦٧ – • فحتّـام حتّام العنـاءُ المُطـوَّلُ [١] •

وقولـه :

١٥٦٨ – • لا لا أبُوحُ بحب بَثْنَة إنّهـا أخذَتْ عليّ مواثقاً وعُهُـودا [٢] •

وقولـه :

١٥٦٩ – • أيَا مَنْ لَسْتُ أقْـلاهُ ولا في البُعْد أنسـاهُ •

لك اللهُ عـلى ذاك لك اللهُ ، لكَ اللهُ [٣] •

وقولـه :

١٥٧٠ – • قُـمْ قائِماً قُمْ قائِمـاً إنّك لاَ ترجِعُ إلاّ سالِمَا [٤] •

ولا يَضُرُّ نوع اختلاف في اللفظ نحو : « فمهّل الكافرين أمْهِلْهُم » [٥] .

---

(١) للكميت بن زيد .

وسبق ذكره رقم ١٠١٤ .

(٢) لجميل بن معمر .

من شواهد : الخزانة ٢ : ٣٥٣ ، والعينيّ ٤ : ١١٤ ، والتصريح ٢ : ١٢٩ والأشموني ٣ : ٨٤ ، وحاشية يس ٢ : ١٣٠ .

(٣) هزج قائله مجهول .

من شواهد : الأشموني ٣ : ٨٠ ، والعينيّ ٤ : ٩٧ .

(٤) قائله مجهول . وفي هامش المقتضب ٤ : ٣١٢ لامرأة ترقص ابنها وروايته :

قم قائمـاً قم قائمـاً لاقيت عبـداً نائمـاً .

وفي ط فقط : زيادة « قم قائما » مرة ثالثة . تحريف من شواهد : ابن الشجريّ ١ : ١٦٤ ، ٣٤٧ ، والعينيّ ٣ : ١٨٤ ، والخصائص ٣ : ١٠٣ .

(٥) سورة الطارق ١٧ .

(فإن كان المؤكد ضميراً متّصلاً أو حرفاً غير جواب) عاملاً [١] أو غيره (لم يَعُدْ اختياراً إلاّ مع ما دخل عليه) لكونه كالجُزْء منه [٢] نحو : قُمْتُ قُمْتُ [٣] . رأيتُكَ رأيتُكَ ، مررتُ بهِ بهِ . إنّ زيداً إنّ زيداً قائم وقوله :

١٥٧١ ـ • لَيْتني لَيْتَني تَوقّيْتُ مذ أنْـــــ
مَعْتُ طَـوْعَ الهوَى ، وكنتُ مُنِيبـــا [٤] •

(أو) مفصولاً (بفاصلٍ ما) ولو حرف عطف ووقف [٥] نحو : « أيَعِدُكُم أنّكم إذَا متُّم وكُنتم تُراباً وعِظَاماً أنكم مُخْرَجُون » [٦] وقوله :

١٥٧٢ ـ • حتى تَراها وكأنّ وكَأنْ [٧] •

وقولـــه :

---

(١) كلمة : « عاملاً » سقطت من أ .

(٢) « لكونه كالجزء منه » سقط من أ .

(٣) في هامش أ تعليق نصه : « وقال شيخنا المترلي والتاء في قمت الثانية ونحوها ليس لها محل من الإعراب .

(٤) قائله مجهول .
انظر الدرر ٢ : ١٦٠ .

(٥) أ ، ط : « وقفاً » بالنصب ، والصواب من ب والأسلوب .

(٦) سورة المؤمنون ٣٥ .

(٧) قيل إنه لخطام المجاشعي ، وقيل للأغلب العجلي . وتمامه :

• أعناقها مشدّداتٌ بقَرَنْ •

من شواهد العيني ٤ : ١٠٠ ، والتصريح ١ : ٣١٧/ ٢ : ١٣٠ والأشموني ٣ : ٨٣ .

١٥٧٣ – • لَيْتَ شِعْري هل ثُمَّ هلْ آتينّهُم [١] •

وقولــه :

١٥٧٤ – • لا يُنْسِكِ الأسَى تأسِّياً فما ما من حمام أحدٌ مُعْتَصِما [٢] •

ولا تجوز إعادته وحده دون فصل إلاّ في ضرورة كقوله :

١٥٧٥ – • ولاَ لِلِمابِهِم أبداً دَواءُ [٣] •

وقولــه :

١٥٧٦ – • إنّ إنّ الكريم يَحْلُم ما لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أجارَهُ قد أُضِيما [٤] •

(خلافاً للزمخشريّ) في تجويزه ذلك اختياراً ، فيقال : إنّ إن زيداً قائم .

أمّا أحرف الجواب فتعاد وحدها نحو : لا لا ، نَعَم نَعَم .

(والأجود مع الظاهر المجرور) إذا أكّدَ (إعادة الجارّ) مع لفظه أو ضميره نحو :

---

(١) للكميت من معروف . وتمامه :

• أو يحوُلَنّ دون ذاك حِمامُ •

من شواهد : المغني ٢ : ٢٩ والعيني ٤ : ١٠٩ ، والأشموني ٣ : ٨٣ .

(٢) سبق ذكره رقم ٤٢٢ .

(٣) لمسلم بن معبد الوالبي . وصدره :

• فلا والله لا يلفى لما بي •

من شواهد : الخصائص ٢ : ٢٨٢ ، والمحتسب ٢ : ٢٥٦ ، وابن يعيش ٧ : ١٨ / ٨ ، ٤٣ / ٩ : ٢٥ والمقرب ١ : ٢٣٩ ، والخزانة ١ : ٣٦٤ / ٢ : ٣٥٢ / ٤ : ٢٧٣ ، والمغني ١ : ١٥٥ ، ١٥٧ / ٢ : ٣٠ ، والعيني ٤ : ١٠٢ والتصريح ٢ : ١٣٠ ، ٢٣٠ ، والأشموني ٣ : ٨٣ :

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : العينيّ ٤ : ١٠٧ ، والتصريح ٢ : ١٣٠ والأشموني ٣ : ٨٢ .

مررت بزيد بزيد ، وبه . قال تعالى : « وأمّا الّذين سُعِدوا ففي الجنّة خالدين فيها »[١] « ففي رَحْمة اللهِ هم فيها خَالِدون » [٢] .

(و) الأجودُ (مع الجملة) إذا أكّدت (الفصْل) بينها وبين المعادة (بثُمّ) نحو : « أوْلى لك فأولى ، ثُمّ أولى لك فأولى » [٣] . « وما أدراك ما يومُ الدّين ، ثم ما أدراك ما يومُ الدّين [٤] » . وهذا (إذ لا لبس) بحصل ، فإن حصل لم يؤت بها نحو : ضربت زيداً . ضربت زيداً إذ لو جيء بها لتوهّم أنهما [٥] ضربان .

(ويؤكد بالمضمر المرفوع المنفصل كل) ضمير (متصل) مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً مع مطابقته له[٦] في التكلّم والإفراد والتذكير ، وأضدادها نحو : قمت انا ، واكرمتني أنا ، ومررت بك أنت ، وأكرمته هو ، وهكذا .

(وجوّز بعضهم تأكيد) الضّمير (المنفصل بالإشارة) ، وجعل منه قوله تعالى : « ثم أنتم هؤلاء » [٧] .

• • •

(١) سورة هود ١٠٨ .
(٢) سورة آل عمران ١٠٧ .
(٣) سورة القيامة ٣٤ ، ٣٥ .
(٤) سورة الانفطار ١٧ ، ١٨ .
(٥) ط : « أنها » تحريف . صوابه من أ ، ب .
(٦) ط : « مطابقته البدل له » بزيادة : « البدل » . تحريف . مصدره انتقال النظر .
(٧) سورة البقرة ٨٥ .

البَـدَل

أي هذا مبحثه ، والتّعبير به اصطلاح البصريّين والكوفيّين [١] .

قال الأخفش : يسمّونه التّبيين ، وقال ابن كيسان : التكرير .

(هو التّابع المقصود بحكم بلا واسطة) فخرج بالمقصود ما عدا النسق وهو [٢] بما بعده ، (وهو) أقسام :

(بدل كلّ من كلّ) : بأن اتّحدا معنى ، وقد يقال : بدل شيء من شيء لوجوده فيما لا يطلق عليه « كُلّ » نحو : « صراط العزيزِ الحميدِ الله » [٣] .

(و) بدل (بعض) إنْ دَلّ على بعض ما دلّ عليه الأول نحو : مررت بقومك ناسٍ منهم :

(و) بدل[١٢٦/٢] (اشتمال) : إن دلّ على معنى في الأول أو استلزامه فيه : كعجبت من زيد عِلْمِه أو قراءته . « يسألونك عن الشّهرِ الحرامِ قتالٍ فيه » [٤] . « أصحابُ الأخدودِ النّار »[٥] ، (ورجعهما السّهيليّ إلى الأول) أي إلى بدل الشّيء من الشّيء ، قال : لأنّ العرب تتكلّم بالعام ، وتريد به الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فقولك : أكلت الرغيف ثلثه ، إنما تريد : أكلت بعض الرغيف ، ثم بيّنت ذلك البعض ، وأعجبتني الجارية حسنُها ، إنما تريد أعجبني وَصفُها ، فحذفته ، ثم بينته بقولك : حسنها .

---

(١) ط : « والكوفيون » . تحريف .
(٢) أي النسق .
(٣) سورة إبراهيم ١ ، ٢ في قراءة الجر .
(٤) سورة البقرة ٢١٧ .
(٥) سورة البروج ٤ ، ٥

(وشَرْطهُما صِحّة الاستغناء بالمبدل منه) وعدم اختلال الكلام لو حذف البدل ، أو أظهر فيه العامل ، فلا يجوز : قطعت زيداً أنْفَه [١] ، ولا لقيت كل أصحابك أكْثَرِهم ، ولا أسرجت القوم دابّتهم ، ولا مررت بزيد أبيه .

(وكذا عَوْدُ ضمير فيهما) على المبدل [٢] منه ملفوظاً أو مقدّراً شرط (على الصّحيح) ليُحصل [٣] الربط . نحو « ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم [٤] » . « ولله على الناس حجّ البيتِ مَنْ استطاع » [٥] أي منهم . « أصْحابُ الأخْدودِ النّارِ » [٦] . أي فيه .

ولم يشترط ذلك في بدل الكُلّ ، لأنه نفس المبدل منه في المعنى ، كما أنّ جملة الخبر التي هي نفْس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى ذلك .

ومن النّحويين من لا يلتزم في هذين البدلين أيضاً ضميراً ، وقد صحّحه ابن مالك في شرح الكافية ، قال : ولكن وجوده أكثر من عدمه .

(وفي المشتمل) في بدل الاشتمال (هل هو الأول) على الثاني (أو الثاني) على الأول (أو العامل ؟ خلاف) .

قال الفارسي والرُمّاني في أحد قوليهما ، وخطّاب : الأوّلُ ، وصحّحه ابن مالك فلا يَجُوز : سرّني زيد دارُه ولا أعجبني زيدٌ فَرَسُه . ولا رأيت زيداً فرَسَه .

ويجوز : سرني زيدُ ثَوبُه ، لأن الثوب متضمّنه جسده .

---

(١) لأنه يقال : قطعت زيداً على معنى : قطع أنفه .

(٢) ط : « على البدل منه » مكان : « على المبدل منه » تحريف .

(٣) ط فقط : « فيحصل » والتعبير باللام أحسن .

(٤) سورة المائدة ٧١ .

(٥) سورة آل عمران ٩٧

(٦) سورة البروج ٤ ، ٥ .

وقال الفارسيّ والرّمّانيّ في أحد قوليهما : الثاني نحو : سُلِب زيدٌ ثَوْبُه، فإن الثوب يشتمل على زيد .

قال الأوّلون : إن ظهر معنى اشتمال الثّاني على الأول في : سُلب زيد ثوبه لم يطّرد في : أعجبني زيد علمه وكلامه وفصاحته ، وكرهت زيداً ضَجَرَهُ وسُلِب زيدٌ فَرسُه ونحوها ، فإن الثّاني فيها غير مشتمل على الأول .

وقال المبرِّد والسِّيرافي وابن جنيٍّ ، وابن الباذش ، وابن أبي العافية وابن الأبرش[1] هو : « العامل » بمعنى « أن الفعل يستدعيهما » ، أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد، والآخر على سبيل المجاز والتّبع ، فنحو : سُلِب زيدٌ ثُوبه، وأعجبني زيدٌ عِلمُه . « يَسْأَلُونَك عن الشّهرِ الحرام قتال فيه »[2] ، الإسناد فيه حقيقة إلى الثّاني ، مجاز[3] في الأول : إذ المسلوب هو الثّوب ، والمُعجَبَ هو العِلْم ، لا زيد ، والمسئول عنه القتالُ ، لا الشهر .

وقيل : بمعنى أنه اشتمل على التابع والمتبوع معاً ، إذ الإعجاب في : « أعجبتني الجارية حسنها » مشتمل على الجارية ، وعلى حسنها ، والوضوح في : « كان زيد عذره واضحاً » مشتمل على زيد وعذره . والكثرة في : « كان زيد ماله كثيراً » مشتملة على زيد وماله . فالمراد بالعامل ما تمّ به المتعلّق فعلاً كان أو اسماً ، مقدماً أو مؤخراً .

(و) القسم الرّابع : (بدل البَدَاء)[4] ويسمّى بدل الإضراب أيضاً (وهو ما لا تناسبَ بينه وبين الأول) بموافقة ، ولا خبريّة ، ولا تلازم بل هما متباينان لفظاً ومعنىً نحو : مررت برجلٍ امرأةٍ ، أخْبَرْت أولاً أنك مررت برجل ، ثم بدا لك

---

(١) خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الاندلسيّ الشنتريّ النحوي .
مات بقرطبة سنة ٥٣٢ .

(٢) سورة البقرة ٢١٧ .

(٣) ط : « مجازاً » بالنصب .

(٤) سمّي بذلك ، لأن المتكلّم بدا له ذكره بعد ذكر الأوّل . قصداً :

أن تُخْبِر أنك مررت بامرأة من غير إبطال الأول ، فصار كأنهما إخباران مُصرَّح بهمـــا .

وهذا البدل أثبته سيبويه وغيره ، ومثّل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره : « إن الرجل ليُصلّي الصّلاة وما كتب [1] له نصفُها ثُلُثُها » . أخبر أنه قد يصلّيها وما كتب له نصفها ، ثم أضرب عنه ، وأخبر أنه قد يصليها وما كتب له ثلثها وهكذا .

(و) الخامس بدل (الغلط : وهو ما ذكر فيه الأول من غير قصد) ، بل سبق اللّسان إليه ، وبهذا يُفارِق بدل البدَاء ، وإن كان مثله في اللفظ .

وهذا القسم أثبته سيبويه وغيره ، ومثله بقولك : « مررت برجل حمار » أردت أن تخبر بحمار ، فسبق لسانك إلى رجل ، ثم أبدلت منه الحمار .

(وأنكرهما) : أي بدلُ البدَاء والغَلط (قَوم) وقالوا في الأول : إنه مِمّا حذف فيه حرف العطف ، وفي الثاني أنه لم يوجد .

قال المبرِّد على سعة حفظه : بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ، ولا في شعر ، ولا في كلام مستقيم ..

وقال خطاب : لا يوجد في كلام العرب ، لا نثرها ولا نظمها ، وقد عُنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده ، وطالب [2] غيري به ، فلم يعرفه .

وادّعى أبو محمد بن السيد أنه وجد في قول ذي الرّمة :

١٥٧٧ – « لَمْيَاءُ في شَفَتَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ
وفي اللّثاثِ وفي أنيابِهـــا شَنَبُ [٢/١٢٧] [3] »

---

(١) ط : « وما كتبت » بالتاء .
(٢) ط : « وطنبت غيرى به » .
(٣) لذي الرمّة . ديوانه ٩ .
من شواهد : الخصائص ٣ : ٢٩١ ، والمقرب ١ : ٢٤٤ والعينيّ ٤ : ٢٠٢ ، والأشموني ٣ : ١٢٧ .

قال : « فلَعَسٌ » بدل غلط ، لأن الحوَّة السّوادُ بعينه ، واللعس سواد مُشْرب بحمـــرة » .

وردّ بأنه من باب التّقديم والتأخير ، وتقديره : في شفتيها حوّة ، وفي اللّثاث لَعَسٌ ، وفي أنيابها شَنَبٌ .

وجوّز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر ، ومنعه في الشعر (لوقوعه غالباً عن تَروٍّ) فلا يقدّر فيه الغلط ، وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره .

(والمختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكلّ من البعض) لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى : « يدخلُون الجَنّة ، ولا يُظْلَمون شيئاً جنّاتِ عَدنٍ » [1] . فجنّات أعربت بدلاً من الجنّة ، وهو بدل كُلّ من بَعْض ، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنّة واحدة ، وقول الشاعر :

١٥٧٨ — • رحمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوهـا
بِسِجِستَان طَلْحَةِ الطّلَحـــاتِ [2] •

« فطلحة » بدل من « أعظم » وهي بعضه ، وقوله :

١٥٧٩ — • كأني غداةَ البَيْن يوم تَرحّلُـوا [3] •

« فيوم » بدل من « غداة » ، وهي بعضه .

---

(١) سورة مريم ٦٠ ، ٦١ .

(٢) لابن قيس الرقيات . ديوانه ٢٠ .
من شواهد : المقتضب ٢ : ١٨٨ ، وابن يعيش ١ : ٤٧ ، والخزانة ٣ : ٣٩٢ .

(٣) من معلّقة امرىء القيس . وتمامه :
• لدى سمرات الحيّ ناقف حنظلِ •

(و) الجمهور : (لا تجب موافقة البدل) لمتبوعه (في التعريف والإظهار وضدهما) فتبدل النكرة من المعرفة والمضمر من المظهر ، والمفرد من غيره ، وبالعكوس كقوله تعالى : « إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ اللهِ »[1] . « لنَسْفعاً بالنّاصية ناصيةٍ »[2] ، وقول الشاعر :

١٥٨٠ — • ولا تَلُمْه أن ينامَ البائسا[3] •

وقولك : رأيت زيداً أباه .

(لكن إنما يبدل الظّاهر من ضمير الحاضر) مخاطباً أو متكلّماً . (إن أفاد إحاطة) نحو : « تكون لنا عيداً لأوّلِنا وآخرِنا »[4] . و « أكرمتكم أكابركم وأصاغركم » . (أو بعضاً) نحو :

١٥٨١ — • أوْعَدَني بالسِّجْن والأداهِمِ
رِجْلي فَرِجْلي شَثْنَةُ المَناسِمِ[5] •

(أو اشتمالاً) نحو :

١٥٨٢ — • وما أَلْفَيْتَني حِلْمي مُضاعا[6] •

---

(١) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .
(٢) سورة العلق ١٥ ، ١٦ .
(٣) سبق ذكره رقم ١٨٢ .
(٤) سورة المائدة ١١٤.
(٥) العديل بن الفرخ :
من شواهد : ابن يعيش ٣ : ٧٠ ، والخزانة ٢ : ٣٦٦ وشذور الذهب ٣٨٩ والعينيّ ٤ : ١٩٠ . والتصريح ٢ : ١٦٠ ، والأشموني ٣ : ١٢٩ ، واللسان : « وعد » .
(٦) لعدي بن زيد العباديّ . ديوانه ٣٥ . وصدره :
• ذريني إن أمرك لن يطاعا •
وفي ط : « حملي » ، بتقديم الميم على اللام: تحريف .
من شواهد : سيبويه ١ : ٧٨ ، وابن يعيش ٣ : ٦٥ ، ٦٠ ، والخزانة ٢ : ٣٦٨ ، وشذور الذهب ٣٩٠ . والعيني ٤ : ١٩٢ .

وإلاّ فلا يبدل منه ، لأنه إنما جيء به للبيان ، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه ، لأنّه في غاية الوضوح .

وقيل : يجوز مطلقاً ، وعليه الأخفش والكوفيّون قياساً على الغائب ، لأنه لا لُبْس فيه أيضاً ، ولذا لم ينعت ، ولو كان البدل لإزالة لَبْس لامتنع في الغائب كما امتنع أن ينعت ، وقد ورد . قال تعالى : « ليَجْمعنّكم إلى يوم القيامة لا رَيْب فيه الّذين خسِروا » [١] « فالذين » بدل من ضمير الخطاب . وأجيب بأنه مستأنف .

(وثالثها) : وهو رأي قطرب (يجوز في الاستثناء) نحو : ما ضربتكم [٢] إلاّ زيداً ، قال تعالى : « لِئلاّ يكونَ للنّاس عليكم حُجّةٌ إلاّ الّذين ظَلَمُوا » [٣] أي إلاّ على الّذين ظلموا .

(ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل النّكرة من المعرفة ما لم تُوصَف) ووافقهم السّهيليّ وابن أبي الرّبيع نحو قوله تعالى : « عن الشّهْر الحرام قتالٍ فيه [٤] » لأنها إذا لم تُوصَف لم تُفِد ، إذْ لا فائدة في قولِك : مررت بزيدٍ برجلٍ .

(زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأوّل) كما تقدّم في « ناصية » [٥] .

والجمهور : أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة . وليست من لفظ الأوّل كقولــه :

١٥٨٣ — • فَصَدُوا من خيارِهن لِقاحاً يتقَاذَفْنَ كالغُصون غِزَارُ [٦] •

---

(١) سورة الأنعام ١٢ .
(٢) ط : « ما ضربتم إلاّ زيداً » . تحريف .
(٣) سورة البقرة ١٥٠ .
(٤) سورة البقرة ٢١٧ .
(٥) من قوله تعالى : « لنسفعاً بالناصية ناصية » سورة العلق ١٦ .
(٦) لأبي دواد الإياديّ :
وفي ط : « عزاز » بزايين وعين . وفي ب ، ا : بزايين . تحريف . صوابه من الدرر ٢ : ١٦٥ .

فغزار بدل من الضّمير في يتقاذفن . وقوله :

١٥٨٤ – • فإلى ابْنِ أُمِّ أُناسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي
عَمرٍو فَتُبْلِغُ حاجَتِي أو تُزْحِفُ
مَلِكٍ إذا نَزل الوفودُ بِبَابِهِ
عَرَفُوا مَوارِدَ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ [1] •

فملك بدل من عمرو ،

وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنّه علم من طريقة العرب أنهم يُسَمّون المذكر بالمؤنث وعكسه ، ففائدة الإبدال رفع الإلباس نحو : « مررت بهند رجل ، وبجعفر امرأة » .

(و) منع (أبو حيّان وقوم بدل المضمر من مثله) أي من مُضْمر (بدل بعض أو اشتمال) نحو : « ثلث التفاحة أكلتها إياه » ، وحُسْنُ الجارية أعجبتني هُوَ ، وأجازه آخرون .

قال أبو حيّان : ومنشأ الخلاف : هل البدل من جملة أخرى ، أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الأولى يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط ، لأن الضمير يعود على المضاف إليه ، وعلى الثاني يجوز ، قال : إلاّ إنّه يحتاج إلى سماع .

(قال الكوفيّة أو كُلّ) أيّ : لا يبدل المضمر من مضمر بدل كلّ إذا كان

(١) البيتان لبشر بن أبي خازم الأسديّ ، وهما في ديوانه ١٥٥ وروايته : « إياس » بالياء مكان : « أناس » بالنّون و « غرفوا » بالغين المعجمة مكان : « عرفوا » بالعين المهملة كما روى ذلك سيبويه ١ : ٢٢٢ . وفي الديوان كذلك « ستنجح » مكان « فتبلغ » . وفي ط : « أو ترجف » بالراء والجيم . تحريف . وفي الدرر ٢ : ١٦٥ قائلهما مجهول . وفي سيبويه نسبا لبعض العرب الموثوق بهم . ولم ينسب الشاهد في معجم الشواهد ١ : ٢٣٨ . من شواهد : الخزانة ١ : ٧٢ ، والتصريح ٢ : ٣٢ .

(منصوباً) بل يحمل على التأكيد نحو : رأيتك إيّاك [١٢٨/٢] .

والبصريّون قالوا : هو بدل كما أن المرفوع بدل بإجماع نحو : « قمت أنت » وصحّح الأوّل ابن مالك ، والثاني أبو حيّان .

(و) منع (ابن مالك) إبدال (المضمر من الظاهر بدل كُلّ) قال : لأنه لم يسمع من العرب لا نثراً ، ولا نظماً ، ولو سمع لكان توكيداً ، لا بدلاً .

وأجازه الأصحاب نحو : رأيت زيداً إيّاه .

(وفي) جواز بدل (البعض والاشتمال خلف) ، قيل يجوز نحو : « ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه » ، و « حسن الجارية أعجبني الجارية هو » .

وقيل يمنع .

قال أبو حيّان : وهو كالخلاف في إبدالهما مُضْمراً من مُضْمَرٍ ، ومقتضاه ترجيح المنع على رأيه .

(والمُبْدَلُ من) اسم (شرط أو) اسم (استفهام يقترن بأداته) نحو : « ما تقرأ إنْ نحواً وإن فقهاً اقْرَأْه » وكيف زيدٌ أصحيح أم سقيم ؟

فإن دخلت الأداة على المبدل منه لم تدخل على البدل نحو : هل أحد جاءك زيدٌ أو عمروٌ ؟ ، وإن تضرب أحداً رجلاً أو امرأة أضْرِبْهُ .

(ويبدل الفعل من الفعل بدل كلّ) بلا خلاف نحو : « ومن يَفْعَل ذلك يلق آثاماً يُضَاعَفْ له العذاب » [1] .

وقولـــه :

---

(١) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩ .

١٥٨٥ - • متى تَأتِنا تُلْمِمْ بنا فِي دِيَارِنا
تَجِدْ حَطَبـاً جَزْلاً ونَاراً تأجّجَـا [١] •

(لا) بدل (بعض) بلا خلاف ، لأن الفعل لا يتبعّض .

(وفي) جواز بدل (الاشتمال) فيه (خلف) قيل : لا ، لأن الفعل لا يشتمل على الفِعل ، وقيل : نعم ، وجعل منه الآية السابقة .

قال صاحب البسيط : وأما بدل الغلط فجوّزه فيه سيبويه وجماعة ، والقياس يقتضيـه .

(و) تبدل (الجملة من الجملة) نحو : « أمدّكم بما تعلمون ، أمدّكم بأنْعامٍ وبنين » [٢] . « إني جَزَيْتُهم اليوم بما صَبَرُوا إنّهم هم الفائزون » [٣] بكسر إنّ .

(قال ابن جنّي والزّمخشريّ وابن مالك و) تبدل الجملة (من المفرد) نحو قوله :

١٥٨٦ - • إلى الله أشْكُو بالمَدِينة حاجَةً
وبالشّامِ أخـرى كَيْفَ يَلْتَقِيانِ [٤] •

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى ، كأنه قال : أشكو هاتين الحاجتين لتعذُّر التقائهمـا .

---

(١) لعبد الله بن الحر الجعفي .
من شواهد : سيبويه ١ : ٤٤٦ ، وابن يعيش ٧ : ٥٣ / ١٠ : ٢٠ ، والخزانة ٣ : ٦٦٠ ، والأشموني ٣ : ١٣١ ، وحاشية يس ٢ : ١٦٢ .

(٢) سورة الشعراء ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣) سورة المؤمنون ١١١ . وذلك على قراءة كسر إنّ الثانية ، أنظر العكبري ٢ : ١٥٢ .

(٤) نسب للفرزدق .
من شواهد : الخزانة ١ : ٣٢٨ ، والمغني ١ : ١٧٤ / ٢ : ٧٠ والعينيّ ٤ : ٢٠١ وأوضح المسالك رقم ٤٢٩ ، والتصريح ٢ : ١٦٢ ، والأشموني ٣ : ١٣٢ .

قال ابن مالك : ومنه « ما يُقالَ لك إلا ما قَدْ قِيل للرُّسُلِ مِنْ قَبْلِك إن ربَّك » [١] الآية . وإنَّ وما بعدها بدل من « ما » وصلتها . والجمهور لم يذكروا ذلك .

قال أبو حيّان : وليس « كيف يلتقيان » بدلاً بل استئنافاً للاستبعاد ، وكذا « إن ربك » لئلا يؤدي إلى إسناد الفعل إلى الجملة وهو ممنوع .

(ولا يتقدَّم بدل الكُلّ) على المُبدَل منه ، لأنه لا يُدْرى أيهما هو المعتمد عليه ، بخلاف بدل البعض ، فيقدّم ، لكن الأحسن إضافته نحو : أكلت ثلث الرغيف .

(وفي) جواز (حذف المبدل منه) وإبقاء البدل (رأيان) .

قيل : يجوز ، وعليه الأخفش وابن مالك نحو : أحسن إلى الذي وصفت زيداً أي وصفته ، وجعل منه : « ولا تَقُولوا لِما تَصِفُ ألْسِنَتُكم الكذِبَ » [٢] ، وقيل : لا ، وعليه السِّيرافيّ وغيره ، لأن البدل للإسهاب ، والحذف ينافيه .

(ويجوز القطع) على إضمار مبتدأ كالإتباع (فيما) أي بَدَلٌ (فُصِّل به جَمْعٌ أو عَدَدٌ) نحو : مررت برجالٍ طويل ، وقصير وربْعَةٍ ، « وبني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله » الحديث .

(وكذا غيره) أي غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضاً نحو : مررت بزيد أخوك ، نصّ عليه سيبويه والأخفش وقيل : يقبح في غير التفصيل (ما لم يطل الكلام) فيحسن نحو « بشر من ذلكم النار » [٣] .

---

(١) سورة فصلت ٤٣ .

(٢) سورة النحل ١١٦ .

(٣) سورة الحج ٧٢ .

حرُوفُ العَطف

أي هذا مبحث الحرُوف العاطفة ، وتسمّى المعطوفات [١] بها عند البصريين شركةً ، وعند الكوفيّين وهو المُتَداولُ نَسَقاً بفتح السين : اسم مصدر نَسَقْتُ الكلام أنْسِقُهُ نَسْقاً بالتسكين [٢] أي عَطفْتُ [٣] بَعْضَهُ على بعض .

قال أبو حيّان : ولِكوْنِه بأدوات محصورة لا يحتاج إلى حدٍّه ، ومَنْ حدَّهُ — كابن مالك — بكونه تابعاً بأحد حروف العطف لم يُصِبْ مع ما فيه من الدوْر ، ولتوقّف معرفة المعطوف على حرفه ، ومعرفة الحرف على العطف .

(حرف الواو)

(الواو) وهي (لمطلق الجمع) أي الاجتماع في الفِعْل من غير تقييد بحصوله من كِلَيْهما في زمان ، أو سَبْقِ أحدهما ، فقولك : جاء زيد وعمرو يحتمل على السّواء أنهما جاءا معاً ، أو زيداً أولاً أو آخراً . ومن ورودها في المصاحب : « فأنْجيناهُ وأصحابَ السّفينة » [٤] . وفي السابق : « ولقد أرسلْنا نُوحاً وإبْراهيم » [٥] . وفي المتأخر « كذلك يُوحِي إلَيْك [١٢٩/٢] وإلى الذين مِنْ قَبْلِك » [٦] واستُدِل لذلك بأن التثنية مختصرة من العطف بالواو ، فكما تحتمل ثلاثة معانٍ [٧] ، ولا دلالة في لفظها على تقديم

---

(١) ط : « المعطوف بها » . تحريف .

(٢) « بالتسكين » سقطت من ط .

(٣) ط فقط : « وهو من عطف » مكان : « أي عطفت » .

(٤) سورة العنكبوت ١٥ .

(٥) سورة الحديد ٢٦ .

(٦) سورة الشّورى ٣ .

(٧) ب فقط : « ثلاثة معاً » .

ولا تأخير ، فكذلك العطف بها وباستعمالها حيث لا ترتيب في نحو : اشترك زيد وعمرو وبصحّة نحو : قام زيد وعمرو بعده ، أو قبله ، أو معه .

والتّعبير بما سبق أحسن كما قاله ابن هشام من قول بعضهم : « للجمع المطلق » لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد .

(وقال قُطْرُب والرِّبَعِيّ ، وهشام ، وثعلب و) غلامه أبو عمر (الزّاهد و) أبو جعفر أحمد بن جعفر (الدِّينَورِيّ) [1] : هي (للتّرتيب) قالوا : لأن التّرتيب في اللفظ يَسْتَدْعِي سَبَباً والتّرتيب في الوجود صالح له ، فوجب الحملُ عليه ، ونقل هذا القول عن المذكورين في شرح أبي حيان ردّ به على ادّعاء السّيرافي وغيره إجماع البصريّين والكوفيّين على أنها لا تُفِيدُه ، ونَقَلَهُ ابن هشام عن الفرّاء أيضاً ، والرضيّ عن الكسائيّ وابن درستويه .

ورُد بلزوم التناقض في قوله تعالى : « وادْخُلوا الباب سُجّداً وقولوا حِطّة »[2] مع قوله في موضع آخر : « وقُولوا حِطّة وادْخلُوا البابَ سجّداً »[3] والقصة واحدة .

(و) قال (ابن كيسان) هي (للمعيّة حقيقةً) واستعمالها في غيرها مجاز . قال : لأنها لما احتملت الوجوه الثّلاثة ، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدلّ على التّفرّق .

(وعكَسَه الرَّضِيّ) فقال لقائلٍ أن يقول : استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز وهي في أصل الوضع للترتيب . ولما الثّاني فيه قبل الأوّل [4] ، والأصل في الاستعمال

---

(١) ختن ثعلب .

ومن مصنفاته : المهذب في النحو – ضمائر القرآن – توفي ٢٨٩ .

(٢) سورة البقرة ٥٨ . (٣) سورة الأعراف ١٦١ .

(٤) هكذا في النسخ الثلاث : « ولما » ولا معنى لها .

ولعلّ الصّواب : « وما الثاني فيه قبل الأول » أي أن الترتيب ليس الثاني فيه قبل الأول ، وبذلك يستقيم الأسلوب .

الحقيقة . (و) قال (ابن مالك : المعيّة) فيها (أرجح) من غيرها (والترتيب كثير ، وعكسُه قليل) .

قال أبو حيّان : وهو قول مُخْتَرَعٌ مخالفٌ لمذهب الأكثرين وغيرهم .

(وتختص) بأحكام لا يشاركها فيها غيرها من حروف العطف فاختصّت (بعطف ما لا يستغنى عنه) نحو : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ ، وهذان زيد وعمرو . وإن إخوتك زيداً وعمراً وبكراً نجباءُ ، والمال بين زيد وعمرو ، وأمّا قول امرىء القيس :

١٥٨٧ — . . . . . • بين الدَّخُول فحَوْمل • [1]

فتقديره : بين نواحي الدّخول ، وأجاز الكسائي العطف في ذلك بالفاء ، وثُمّ ، وأو .

(و) اختُصَّتْ بعطف (الخاصّ على العام وعكسه) أي العام على الخاصّ نحو : « ومَلائكتِه وَرُسُلِه وجبريلَ وميكالَ » [2] . « ربِّ اغْفِرْ لي ولوالديّ ولمن دَخل بَيْتِيَ مُؤمِناً وللمُؤْمنين والمؤمنات » [3] .

وقال ابن هشام : قد يشاركها في هذا الحكم « حتى » [4] . قال الفارسيّ وابن جنيّ ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبله ، بل أريد به غير ما عطف عليه ، لأن المعطوف غير المعطوف عليه .

---

(١) قطعة من بيت لامرىء القيس من معلّقته المشهورة :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى .....

(٢) سورة البقرة ٩٨ . (٣) سورة نوح ٢٨ .

(٤) ومثّل للعطف بـ« حتى » ابن هشام بقوله : « مات الناس حتى العلماء ، وقدم الحجاج حتى المشاة » لأنها عاطفة خاصاً على عام . انظر المغنى ٢ : ٣٢ .

(و) [١] اختُصَّت بعطف (المرادف) على مرادفه نحو : « إنّما أشكو بَثّي وحُزْني إلى الله [٢] » . « صَلَواتٌ من ربِّهم وَرَحْمَةٌ » [٣] . « لِيَلِي منكم ذوو [٤] الأحلام والنُّهَى » .

١٥٨٨ – • وألْفَى قَوْلَها كَذِباً ومَيْنا [٥] •

وقال ابن مالك : قد يشاركهـا في ذلك « أو » نحو : « ومن يَكْسِب خَطِيئةً أوْ إثْماً » [٦] وسبقه إليه ثعلب فيما حكاه صاحب « المُحْكم » عنه في قوله : « عُذْراً أو نُذْراً » [٧] ، قال : العُذْر والنُّذْر واحد .

(و) اختصت بعطف (النعت) – على ما تقدَّم تفصيلُه في مبحث النعت – (في الأصح فيها) أي في المسائل الخمسة ، وقد ذكر في كُلٍّ ما يقابله .

(و) اختصت بعطف (ما حقّه التثنية) أو الجمع كقول الفرزدق :

١٥٨٩ – • إن الرَّزِيّةَ لا رَزِيّةَ مِثْلُها فُقْدانُ مِثْلِ مُحمّدٍ ومُحَمّدِ [٨] •

وقول أبي نواس :

---

(١) من قوله : « واختصت بعطف المرادف » إلى قوله : « واختصت بعطف النعت » سقط من أ .

(٢) سورة يوسف ٨٦ . (٣) سورة البقرة ١٥٧ .

(٤) ط : « ذو الأحلام » تحريف . صوابه من ب وفي النسخ الثلاث : ليليني تحريف . أنظر صحيح مسلم : كتاب الصلاة ١٣٢ – ١٣٣ ، والنسائي : كتاب الصلاة ٥٤ .

(٥) لعديّ بن زيد . وصدره :

• فقدّمت الأديم لراهشيه •

انظر : ديوانه ١٨٣ ، والمغني ٢ : ٣٢ ، وشرح شواهده ص ٧٧٦ رقم ٥٦٧ .

(٦) سورة النّساء ١١٢ . (٧) سورة المرسلات ٦ :

(٨) للفرزدق . ديوانه ١٩٠ . وانظر شواهد المغني ص ٧٧٥ رقم ٥٦٥ .

١٥٩٠ – • أقمْنا بها يَوْماً ويوماً وثالِثا ويوماً له يومُ الترحل خـامِس [١] •

(و) اختصت بعطف (العقْد على النّيْف) نحو : أحد وعشرون .

(و) اختصت (باقترانها بإمّا) نحو : « إمّا شاكراً وإمّا كفوراً » [٢] . (ولكن) نحو : « ولكن رَسُولَ الله » [٣] (« ولا » إن سبقت بنفي ولم تقصد المعيّة) نحو : ما قام زيد ولا عمرو ، ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق ، ومنه : « وما أموالُكُم ولا أولادُكم بالّتي تقرّبكم [٤] » ، إذ لـو لم تدخل « لا » لاحتمل أنّ المراد نفي التّقريب عند الاجتماع دون الافتراق .

والعطف حينئذ من عطف المفردات ، وقيل : الجمل بإضمار العامل ، فإن لم يسبق بنفي ، أو قصد المعيّة لم تدخل ، فلا يقال : قام زيد ولا عمرو ، ولا ما اخْتَصَم زيدٌ ولا عمروٌ . وأمّا قوله تعالى : « وما يستوي الأعْمى والبصيرُ ولا الظّلماتُ ولا النُّور » [٥] . الآية . فلا الثانية زائدة لأمْن اللّبْس .

(وغير ذلك) [١٣٠/٢] اختصت به كعطف المفرد السّببيّ على الأجنبيّ عند الاحتياج إلى الرّبط نحو : مررت برَجُلٍ قائم زيدٌ وأخوهُ .

وعطف الجِوار إنْ قيل به في النّسق [٦] .

وعطف المقدَّم على متبوعه للضّرورة نحو :

---

(١) ديوانه ٣٦١ ، وأمالي الزجاجيّ ١٤٧ ، وابن الشجريّ ١ : ١١ وفي النسخ الثلاث ، والدرر ٢ : ١٦٨ : « ويومٌ » بالرّفع .

(٢) سورة الإنسان ٣ . (٣) سورة الأحزاب ٤٠ .

(٤) سورة سبأ ٣٧ . (٥) سورة فاطر ١٩ ، ٢٠ .

(٦) وذلك في قراءة مَنْ جرّ « الأرجل » على المجاورة في قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » . المائدة ٦ .

١٥٩١ – • عَلَيْكَ ورَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ [١] •

ونحوهما مما هو مفرَّق [٢] في محالّه .

(قال ابن مالك : وعطف عاملٍ حُذِف ، وبقي معمولُه على) عامل (ظاهر يجمعهما معنى) واحداً (نحو) قوله تعالى : « تبوَّءو الدّارَ والايمانَ [٣] » أصله : واعتقدوا الإيمان أو اكتسبوا [٤] فاستغنى بمفعوله عنه لأن فيه وفي تبوّءوا » معنى لازموا ، وألِفُوا ، وقول الشاعر :

١٥٩٢ – • عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارِداً [٥] •

أي : وسقيتها ، والجامع الطُّعْمُ .

١٥٩٣ – • وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونَا [٦] •

أي : وكحّلْن ، والجامع التّحسين .

---

(١) سبق ذكره رقم ٦٦٦ .

(٢) ط : « مفترق » . تحريف . (٣) سورة الحشر ٩ .

(٤) ب ، ط : « إذ التبوؤ » . وبعدها بياض مشار إليه بـ « كذا » في ب وفي ط رقم (١) أشار إليه في الهامش بقوله : « هكذا بياض في الأصل » .
وليس في أ بياض أو إشارة إليه . وقد وضعت فيه كلمة : « أو اكتسبوا » مكان : « إذ التبوؤ » وبذلك استقام الأسلوب .
ولعل كلمة « إذ التبوؤ » أصلها : « أو اكتسبوا » فحرفت إلى : « إذ التبوؤ » . وترك في هاتين النسختين بياض لعدم تناسب « إذ التبوؤ » مع ما بعدها .

(٥) قائله مجهول . وتمامه :

• حتى شتت همالة عيناها •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٨ ، والشذور ٢٤٠ والأشموني ٢ : ١٤٠ .

(٦) سبق ذكره رقم ٨٨٠ .

(وجعله الجمهور من عطف الجمل بإضمار فعل) مناسب كما تقدّم لتعذّر العطـــف .

(و) جعله (قوم) من عطف (المفرد بتضمين) الفعل (الأوّل معنى : يتسلّط) به عليه ، فيقدَّر « آثروا الدّار والإيمان » ، ونحوه .

قال أبو حيّان : فركّب ابنُ مالك من المذهبين مذهباً ثالثاً .

(وقـــال أبو حيّان) في الارتشاف : الذي اختاره التفصيل ، وذلك أنه (إن صحّ نسبة) العامل الأول (الظّاهر لما يليه حقيقـــة فالإضمار متعيّن في الثاني ، لأنه أكثر من التضمين نحو : « يجدع الله أنفه وعيّنيه » [1] أي ويقفأ عينيه . فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة . (وإلا) أي وإن لم يصح نسبته إليه حقيقة (فالتّضمين) متعيّن في الثاني ، لتعذّر الإضمار نحو : علفَت الدّابة تبناً وماء . أي أطعمتها أو غذوتها .

(والأكثر) على (أنّه) أي التّضمين (ينقاس) وضابطه : أن يكون الأوّل والثّاني يجتمعان في معنى عام [2] لهما ومنع بعضهم قياسه .

(قيل وتكون) الواو (للتقسيم) نحو : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف .

١٥٩٤ — • كما النّاسِ مجرومٌ عليه وجارِمُ [3] •

---

(١) في النسخ الثلاث وردت العبارة هكذا على أنها دعائية وليست قطعة من بيت شعريّ .
وقد ذكر صاحب الدرر ٢ : ١٦٩ أنها شاهد شعري للزبرقان بن بدر أو لخالد بن الصليفان ، وأن هذه العبارة قطعة من بيت جاء على النحو التالي :
تراه كأن الله يجدع أنفه وعينيه إن مولاه ثاب له وفْرُ
وعبارة الهمع مختلفة في ترتيبها عن ترتيبها في البيت .

(٢) كلمة : « عام » سقطت من ط .

(٣) سبق ذكره رقم ١١٥٩ .

ذكره ابن مالك في « التُّحْفة » وغيره . قال ابن هشام : والصّواب أنها على معناها الأصليّ ؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدّخول تحت الجنس .

(قال الزّمخشريّ والقزويني : والإباحة والتخيير) نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين ، أي أحدهما .

قال الزّمخشري : ولهذا قيل : « تلك عَشَرةٌ كاملة »[1] بعد ذكر ثلاثة ، وسبعة لئلا يتوهّم إرادة التخيير . قال ابن هشام : والمعروف من كلام النحويين خلافه .

(و) قال (الخارْزَنْجي)[2] : و (التّعليل) وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى : « أو يُوبِقْهُنّ بما كسَبُوا ويعفُ عن كثير ويعلم الّذين »[3] . « أمْ حَسِبتم أن تدخلوا الجنّةَ ولمّا يَعْلَم الله الذين جاهدوا منكم ويَعْلَم الصّابرين »[4] . « يا ليتنا نُرَدّ ولا نُكَذّبَ »[5] .

قال ابن هشام : والصّواب الواو فيهن للمعيّة .

(و) قال (الكوفيون والأخفش) : وتكون (زائدة) نحو : « حتى إذا جاؤوها وفُتِحت أبوابُها وقال لهم خزَنَتُها[6] » . « فلما أسْلَما وتلّه لِلْجبين وناديْناه »[7] إحدى الواوين في الآيتين زائدة ، إمّا الأولى أو الثانية .

---

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) أحمد محمد البستيّ يعرف بالخارزنجيّ ، أبو حامد صنف تكملة كتاب : « العين » – شرح أبيات أدب الكاتب – كتاب التفضلة – توفي ٣٤٨ .

(٣) سورة الشورى ٣٤ ، ٣٥ .

وفي أ ، ط : « ويعفو » بالواو وهو مع صحته مخالف لخط المصحف الذي اتفقت معه نسخة ب .

(٤) سورة آل عمران ١٤٢ .

(٥) سورة الشورى ٣٤ .

(٦) سورة الزمر ٧٣ .

(٧) سورة الصافات ١٠٣ ، ١٠٤ ،

وغيرهم قال : لا تزاد ، وهي فيهما عاطفة ، والجواب محذوف ، أو حاليّة في الأولى، أي جاؤوها وقد فتحت أبوابها من قَبْلُ إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تُفْتح لهـــم .

وأثبت الحريري [1] وابن خالويه (واو الثّمانية) وقالا : لأن العرب إذا عدُّوا قالوا : ستة ، سبعة ، وثمانية إيذاناً بأن السبعة عدد تام وما بعده عدد مستأنف ، واستدلُّوا بقوله تعالى : « سَيَقُولون ثلاثَةٌ رابِعُهم كلْبُهم » إلى قوله : « وثامِنُهم »[2] وقوله [3] في آية الجنة : « وفُتِحتْ أبوابها » [4] لأن أبوابها ثمانية بخلاف آية جهنّم ، لأن أبوابها سبعة . وقوله: « والنّاهُون عن المُنْكَرِ » [5] فإنه الوصف الثّامن . وقوله: « وأبكاراً » [6] .

ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربيّة ، ووجهت في الآية الأولى : بأنها لعطف جملة على جملة أي هم سبعة وثامنهم [7] ، وفي الثانية زائدة أو عاطفة ، أو حالية كما تقدّم ، وفي الثالثة عاطفة لأن الأمر والنّهي صفتان متقابلتان بخلاف بقيّة الصفات ، وكذا في الرابعة لعطف صفتين متقابلتين ؛ إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة .

(وتأتي) الواو (للتذكُّرِ والإنكار) كقول من أراد أن يقول : يقوم زيد ، نفس « زيد » ، فأراد مدّ الصوت ليتذكّر إذ لم يُرِدْ قطع الكلام – يقومو . وقولُك

---

(١) القاسم بن عليّ بن محمد بن عثمان البصريّ ، أبو محمّد الحريريّ صاحب المقامات المشهورة . ودرّة الغواصّ توفي ٥١٦ .

(٢) سورة الكهف ٢٢ .

(٣) كلمة : « وقوله » سقطت من ط .

(٤) سورة الزمر ٧٣ .

(٥) سورة التوبة ١١٢ .

(٦) سورة التحريم ٥ .

(٧) ط : « وثمامتهم » . تحريف واضح .

آلرَّجُلوه [١] بعد قول قائل : قام الرجل . قال ابن هشام: والصواب ألاّ يعدّان لأنهما إشياع للحركة بدليل آلرجلاه في النصب والرَّجليه في الجر .

[حرف الفاء]

(الفاء للترتيب) مع التشريك ، وهو معنوي : كقام زيد فعمرو ، وذِكْريٌّ : وهو عطف مفصّل على مُجْمَلٍ نحو : «فأزلّهما [٢/١٣١] الشّيطان عنها فأخرَجَهُما» [٢] « فقد سألوا موسى أكبرَ من ذلك فقالوا » [٣] ، « ونادَى نوحٌ رَبّهُ فقال [٤] » .

(وأنكره) أي التّرتيب (الفرّاء مطلقاً) واحتجّ بقوله تعالى : « أهلكناها فجاءَها بأسُنا » [٥] . ومجيء البأس سابق للإهلاك . وأجيب بأنّ المعنى : أردنا إهلاكها . أو بأنها للتّرتيب الذّكريّ .

(و) أنكره (الجَرْمِي في الأماكن والمطر) بدليل قوله :

١٦٩٥ — • بين الدَّخول فحَوْمل [٦] •

وقولهم : « مُطِرْنا مكانَ كذا فكان كذا » ، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد .

(وللتعقيب في كل شيء بِحَسَبه) نحو : جاء زيد فعمرو ، أي عقبه بلا مهملة

---

(١) هذا مثال الواو التي للإنكار .
وفي النسخ الثلاث تحريف ففي أ « الرجولة » وفي ب : « الرجل » . وفي ط : « الرجول » .
وصواب التحريف من المغني ٢ : ٣٨ . وقد نقل السّيوطي هذا النص عنه .

(٢) سورة البقرة ٣٦ . (٣) سورة النساء ١٥٣ .
(٤) سورة هود ٤٥ . (٥) سورة الأعراف ٤ .
(٦) سبق ذكره رقم ١٥٨٧ .

« تزوّج فلانٌ فوُلِد لَه » إذا لم يكن بينهما إلا مدّة الحَمْل ، ومنه قوله تعالى : « أنزل من السماء ماء فتُصْبِحُ الأرض مُخضرّةً » (١) .

(وللسببيّة غالباً) في عطف (جملة أو صفة) نحو : « فوكزَهُ موسى فقضَى عليه » (٢) ، « فتلقّى آدمُ من ربه كلماتٍ فتاب عليه » (٣) ، « لآكِلُون من شجَرٍ من زقُّوم فمالِئُون منها البُطون فشارِبُون عليه من الحميم » (٤) . وقد تَخْلو عنه (٥) نحو « فرَاغ إلى أهْلِه فجاء بِعجْلٍ سَمِين ، فقرَّبهُ إليهم » (٦) . « فالزّاجراتِ زَجْراً . فالتّاليات ذكراً » (٧) .

(وتختصّ) الفاء (بعطف مفصّل على مُجْمل) كالأمثلة السابقة في الترتيب الذّكريّ .

(و) بعطف (جملة شرطها العائد ، خلت منه) (٨) صفةً أو صلةً ، أو خبراً لما فيها من الرّبط نحو : « الذي يطيرُ ، فيَغْضَبُ زيدٌ الذباب » (٩) . مررت برجل يَبْكي

---

(١) سورة الحجّ ٦٣ .
(٢) سورة القصص ١٥ .
(٣) سورة البقرة ٣٧ .
(٤) سورة الواقعة ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .
(٥) أي تكون لمجرّد الترتيب فقط كما يقول المغني ١ : ١٤٠ .
(٦) سورة الذّاريات ٢٦ ، ٢٧ .
(٧) سورة الصّافات ٢ ، ٣ .
(٨) ط فقط : « وخلت » بالواو .
(٩) هذا مثال الصلة التي خلت من عائد يربطها بالموصول ويمثل له التصريح ٢ : ١٣٩ بقوله : « اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك » .
ف « اللذان » مبتدأ ، وجملة يقومان صلته ، وجملة : يغضب زيد معطوفة على جملة الصلة .
وكان القياس ألاّ يصح العطف لخلوّها من ضمير يعود على الموصول ، لأنها رفعت الظاهر ، وهو زيد ، ولكنها عطفت بالفاء ، صحّ ذلك ، لأن ما في الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير ، لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببيّة ، فكأنك قلت : اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك . وأخواك خبر « اللذان » .

فَيَضْحَكَ عمرو، خالد يقوم فيقعد عمرو » .

(قيل : وترد للغاية) بمعنى إلى ، وجعل منه قوله :

١٥٩٦ — • بين الدّخول فحومل [١] •

على تقدير ما بين « الدخول » إلى « حومل » فحذف ما دون « بين » كما عكس ذلك مَنْ قال :

١٥٩٧ — • يا أحْسنَ النّاسِ ما قَرْناً إلى قَدَم [٢] •

أي ما بين قَرْنٍ [٣] فحذف « بين » [وأقام « قرناً » مقامها] [٤] والفاء نائبة عن « إلى » قال ابن هشام : وهذا غريب . قال : ويستأنس له بمجيء عكسه في قوله :

١٥٩٨ — • وأنْتِ التي حبّبْتِ شَغْباً إلى بَدَا
إليَّ وأوطاني بلادٌ سِواهُما [٥] •

إذ المعنى : شغباً فبدا ، وهما موضعان . قال : ويدلّ على إرادة الترتيب قوله بعـــده :

١٥٩٩ — • حَلَلْتِ بهذا حَلّةً ثم حَلّةً
بهذا قطاب الواديانِ كِلاهُمـــا •

---

(١) سبق ذكره رقم ١٥٨٧ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد المغني ١ : ١٤٠ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣٥٤ . وتمامه : • ولا حبال محب واصلٍ تصلُ .

(٣) في النسخ الثلاث : « رأى ما بين قرنا » ينصب « قرناً » تحريف . صوابه من المغني ١ : ١٤٠ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من المغني ١ : ١٤٠ ، لأن هذه العبارة سقطت من النسخ الثلاث .

(٥) هذا الشاهد والشاهد الذي يليه لكثير عزة . وقد نسبا لجميل أيضاً وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٤٦٤ رقم ١٢٥٧ .

قال : وهذا معنىً غريب ، لأني لم أرَ من ذكَره [١] .

(قيل : والاستئناف) نحو :

١٦٠٠ – • ألم تَسْأل الرَّبْعَ القَواء فينطِقُ [٢] •

أي فهو ينطق ، لأنها لو كانت عاطفةً جزم ما بعدها، أو سببيَّةً نُصِب ، ومنه قوله تعالى : « أن يَقُولَ له كُنْ فيَكونُ » [٣] بالرَفع ، وقول الشاعر :

١٦٠١ – • يُرِيدُ أن يُعْرِبَه فيُعْجِمُهْ [٤] •

قال ابن هشام : والتّحقيق أنّها في ذلك كله للعطف ، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفِعْل .

(قيل) : وترد (زائدة) دخولُها كخرُوجِها كقوله :

١٦٠٢ – يَمُوتُ أناسٌ أو يَشِيبَ فتَاهُمُ
ويَحْدُثُ ناسٌ والصَّغيرُ فيَكْبُرُ [٥]

وقولـه :

١٦٠٣ – أراني إذَا ما بِتُّ بِتُّ على هَـوىً فثمَّ إذا أصبحتُ أصْبَحتُ غادِيـا [٦]

(١) أنظر المغني ١ : ١٤٠ . (٢) سبق ذكره رقم ١٠٢٤ .
(٣) سورة يس ٨٢ .
(٤) للحطيئة . ورواية الديوان ٢٣٩ :
زلت به إلى الحضيض قدمُهْ
والشعر لا يسطيعُهُ من يظلمُهْ
يريد أن يعربه فيعجُمُـهْ .
(٥) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ١٧٢ .
(٦) هو لزهير كما جاء في الدرر ٢ : ١٧٢ . وشرح شواهد المغني للسيوطيّ ص ٢٨٤ .
وقد أنكر السيّوطي في شرحه لشواهد المغني نسبة هذا الشاهد لزهير : وانظر الخزانة ٣ : ٥٨٨ .

[حرف ثُمّ]

(ثُمَّ) : ويقال : فُمّ بالفاء بدلاً من الثاء ، كما قالوا في جدَث : جدَف . (و) يقال (ثُمَتْ) بتاء ساكنة ومفتوحة قال :

١٦٠٤ – • صاحبْتُه ثُمَتْ فارقْتُهُ [١] •

(للتشريك) في الحكم (والترتيب خلافاً لِقُطْرُب) في قوله : إنّها لا تفيده ، واحتجّ بقوله تعالى : « خَلَقَكُمْ من نَفْسٍ واحدةٍ ثم جعَل منها زَوْجَها » [٢] وقوله : « وبدأ خَلْقَ الإنسانِ من طِينٍ ثم جعلَ نَسْلَهُ من سُلالَةٍ من ماءٍ مَهينٍ ثُمَّ سوّاهُ ونَفَخَ فيه من رُوحِه » [٣] .

« ذلكم وصّاكم به لعلّكُم تَتّقُون ثمّ آتينا مُوسَى الكتاب [٤] » ، وقول الشاعـر :

١٦٠٥ – إنَّ مَنْ سادَ ثُمّ سادَ أبُوه ثُمَّ قد ساد وقَبْلَ ذلِك جَدُّهُ [٥] •

وأجيب بأنها في الجميع لترتيب الأخبار لا الحكم [٦] (والمهلة) [٧] .

(خلافاً للفرّاء) في قوله : إنها بمعنى الفاء .

---

(١) شطر بيت لا أدري قائله ولا تتمته . وقد أغفله صاحب الدرر فلم يرد في كتابه .

(٢) سورة الزمر ٦ . (٣) سورة السّجدة ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٤) سورة الإنعام ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٥) لأبي نواس . ديوانه ٢٢٢ . وروايته :

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جدّه

وانظر المغني ١ : ١٠٧ .

(٦) أي لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : « بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب » أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب .

(٧) حيث يزعم أنها قد تتخلّف . وثم في هذه الحالة واقعة موقع الفاء .

(وقد تقع موقع الفاء) في إفادة الترتيب بلا مهلة (وعكسه) أي تقع الفاء موقع « ثُمّ » في إفادته بمهلة ، فالأوّل كقوله :

١٦٠٦ ـ كهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تحت العَجَاجِ
جَرَى في الأنابيب ثُمَّ اضْطَرِبْ [١]

إذ الهزّ معَ جَرْي في أنابيب الرّمح يعقبه اضطرابه بلا تراخ .

والثاني كقوله تعالى : « ثم خَلَقْنا النُّطفة عَلَقَةً فخلقنا العَلَقة مُضْغَةً فخلقنا المُضْغَة عِظاماً فكَسَوْنا العِظام لَحْماً » [٢] ، فالفاء في الثلاثة بمعنى ثمّ .

(قال الكوفيّة : و) تقعُ (زائدةً) [١٣٢/٢] كقوله تعالى : « حتّى إذا ضاقت عليهم الأرضُ بما رَحُبت » إلى قوله : « ثم تابَ عليهم » [٣] وأجيب بأن الجواب فيها مقـــدّر .

(و) قال (الفرّاء) : تقع (للاستئناف) نحو : أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالاً فيكون [٤] ...

[حرف أم]

(أم) وأنكرها أبو عبيدة مَعْمر بن المثنّى ، وتبعه محمد بن مسعود الغزّني [٥] ، صاحب

---

(١) من بائية أبي داود الإياديّ . انظر ديوان حميد بن ثور الهلاليّ ٤٣ . وفيه البائيّة .

(٢) سورة المؤمنون ١٤ .

(٣) سورة التوبة ١١٨ .

(٤) ما بعد : « فيكون » بياض مشار إليه في هامش ط : « هكذا بياض في الأصل » وليس في أ ، ب إشارة إلى هذا البياض .

(٥) في النسخ الثلاث : « الغزّي » ، والصواب : الغزنيّ وفي ط : « الغزي بن صاحب البديع بزيادة ابن » تحريف . والصواب من البغية .

البديع ، فقال : ليست بحرف عطف ، بل بمعنى همزة الاستفهام ، ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها ، كما تقع بعد الهمزة نحو : أضربت زيداً أم قتلْتَهُ ؟ . أبكرٌ في الدار أم خالدٌ ؟ أي أخالدٌ فيها ؟

قال : ولتساوي الجملتين بعدها في الاستفهام حسن وقوعها بعد « سواء » ، لكن لما كانت تتوسّط بين محتمل [١] الوجود لشيئين أحدهما بالاستفهام كتوسُّط « أو » بين اسمين مُحْتَمَلَيْ [٢] الوجود قيل إنّها حرفُ عطف .

(وزعم ابن كَيْسان أنّ أصلها : أو) أبدلت واوُها ميماً فتحوّلت إلى معنىً يزيد على معنى أو .

وقال أبو حيّان : وهي دعوى بلا دليل، ولو كان كذلك لاتّفقت أحكامهما [٣] وهما مختلفان من أوْجُه .

منها : أنّ السؤال بأو قبله بأم [٤] وأنه يقدّر [٥] مع « أو » بأحد [٦] ، ومع أم « بأيّ » [٧] .

وأن جواب « أو » بنعَمْ أوْ لا . وجواب « أم » بالتعيين بالاسم أو الفعل .

---

(١) ط فقط : « بين محتملي » . (٢) ب فقط : « محتمل » .

(٣) أ ، ط : « أحكامها » .

(٤) أي أن الاستفهام مع « أو » سابق على الاستفهام مع أم المعادلة ، لأن الطلب بالتعيين إنما يكون بعد معرفة الأحديّة ، وحكم الأحديّة » .
انظر : الأشباه والنظائر ٢ : ٢١٥ .

(٥) أ : « يقدم » مكان : « يقدّر » . تحريف .

(٦) ومن ثم يقول الخضريّ ٢ : ٦٣ : إنه لا يجوز العطف بعد همزة التسوية بأو لعدم انسلاخها عن الأحد كأم ولذا لحن في المغني قول الفقهاء : « سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم » .

(٧) أي أم مع الهمزة المعادلة تقدّر بأيّ كما يقول ابن مالك .

« وأم بها أعطف إثر همز التسويـة أو همزة عن لفظ أي مغنيه »

وأن الأحسن مع أوْ تقديم الفعل ، ومع « أم » تقديم الاسم .

وأنّ « أو » لا يلزم معادلتها للاستفهام بخلاف أم .

وأنك إذا استفهمت باسم وعطفت عليه كان « بأو » دون « أم » .

وأنّ العطف بعد أفعل التفضيل « بأم » دُون « أو » .

وكذا ما لم يحسن السكوت عليه .

(وهي قسمان : متّصلة) تقع بعد همزة التّسوية أو) همزة يطلب بها وبأم (التّعيين) ولذا تسمّى معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التّسوية أو الاستفهام ، ويجمعهما أن يقال : هي التي لا يستغني ما بعدها عما قبلها ، ولا يقع إلا فيما يستعمل في لفظ الاستفهام سواء أريد معناه أم لا ؟ .

(وتختصّ الأولى) أي التي تقع بعد همزة التسوية (بأنها لا تقع إلاّ بين جملتين) شرطهما أن يكونا (في تأويل المفردين) وسواء الاسميّتان والفعليّتان ، والأغلب فيهما المضيّ ، والمختلفتان[1] كقوله تعالى : « سَواءٌ عَلَيْنا أجَزِعْنا أم صَبَرْنا » [2] ، وقوله : « سواءٌ عَلَيكم أدَعَوْتمُوهم أم أنتم صامِتون » [3] ، وقول الشاعر :

١٦٠٧ - • ولَسْتُ أُبالِي بعد فَقْدِيَ مالِكاً
أمَوْتِيَ نـاءٍ أم هو الآن واقِـــعُ [4] •

بخلاف الأخرى فتقع بين مفردين وهو الغالب فيها نحو :

« أأنتم أشَدُّ خَلْقاً أم السّماءُ » [5] . وجملتين ليستا في تأويلهما كقوله :

---

(١) ط فقط : « والمختلفان » .
(٢) سورة إبراهيم ٢١ .
(٣) سورة الأعراف ١٩٣ .
(٤) قائله مجهول .
من شواهد أوضح المسالك رقم ٤١٧ .
(٥) سورة النازعات ٢٧ .

١٦٠٨ – • فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادني حلُمُ [١] •

وقولــه :

١٦٠٩ – • لَعَمْرُك ما أدْري وإنْ كنت دَارِيا
شُعَيْثُ بن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بن مِنْقَرِ [٢] •

وتختصّ الأولى أيضاً بأنها لا تستحق جواباً ، لأنّ المعنى معها ليس على الاستفهام ، فإن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ، لأنه خبر بخلاف الأخرى .

(ويؤخّر المنفي فيهما) ، أي الأولى والأخرى ، فيقال : « سواءٌ عليَّ أجاء أم لم يجيء » ؟ . « أقام زيد أم لم يقم » ؟ ولا يجوز سواء علي لم يجيء أم جاء ، ولا ألم يقم أم قام ، فإن كان ما قبلها وما بعدها مثبتاً قدّم ما شئت منهما .

(وفصل الثانية من معطوفها أكثر لا واجب ولا ممنوع في الأصح) مثال الفصل : « أذلِكَ خَيْرٌ أم جَنّةُ الخلد » [٣] . والوصل : « أقريبٌ أم بعيدٌ ما تُوعَدُونَ » [٤] ؟ والتأخير : أعندك زيد أم عمرو ؟ ألقيت زيداً أم عمراً ؟

وقيل : لا يجوز إلا الفَصْل ، وقيل : لا يجوز إلا ضَمّ أحدهما إلى الآخر مقدّمَيْن أو مؤخّرَيْن .

(وقد تُحذف الهمزةُ) وتُنْوَى كقوله :

١٦١٠ – لَعَمْرُك ما أدْرِي وإن كنتُ داريــاً
بَسَبْعٍ رمَيْــن الجمر أم بِثَمــــانِ [٥]

---

(١) سبق ذكره رقم ١٤٦ .
(٢) من شواهد : سيبويه ١ : ٤٨٥ وقد نسبه للأسود بن يعفر ، والخزانة ٤ : ٤٥٠ .
(٣) سورة الفرقان ١٥ . (٤) سورة الأنبياء ١٠٩ .
(٥) لعمر بن أبي ربيعة . ديوانه ٣١٩ .

أي : أبسيع .

وفرىء : « سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَنذَرْتَهُمَ أم لم تُنْذِرهم » [١] بهمزة واحدة .

(و) قد تحذف (أم والمعطوف بها) كقوله :

١٦١١ ـ دعاني إليها القلبُ إنّي لأمْرِه
سميعٌ فما أدري أرُشْدٌ طِلاَبُهـــا [٢]

أي أم غي ؟

(و) قد يحذف (هو) أي المعطوف بها (دونها بتعويض لا) نحو : أزيد عندك أم لا ؟ . أزيد يقوم أم لا ؟

(قيل : و) يحذف (دونه) أي دون تعويض ، وجعل منه قوله تعالى : « أفلا تبصرون أم [٣] » ، أي أم تبصرون ، ثم ابتدأ « أنَا خَيْرٌ » [٤] قال ابن هشام : وهذا باطل ، إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفة ، وإنما المعطوف جملة : « أنا خير » . ووجه المعادلة [١٣٣/٢] أن الأصل أم ينصرون ، ثم أقيمت الاسميّة مقام الفعليّة ، والسبب مقام المُسبّبَ لأنهم إذ قالوا له : « أنت خير » كانوا عنده بُصرَاء .

قال الزمخشري : (و) يحذف (المعطوف عليه) وجعل منه : « أم كنتم شُهَدَاء » [٥]

---

(١) سورة البقرة ٦ . وانظر القراءات الواردة في هذه الآية في كتاب : « الحجة » لابن خالويه ٤٢ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذليّ . وروايته في ديوان الهذليين ١ : ٧١ : « عصاني » مكان : « دعاني » . وفي أمالي المرتضى ١ : ٢١٧ :

عصيت إليها القلب إني لأمرها مطيعٌ . . . . . .

(٣) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢ .

(٤) سورة الزخرف ٥٢ . (٥) سورة البقرة ١٣٣ .

أي : « أتدّعُون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء » .

ووافقه الواحدي [١] وقدرَ : أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بَنيه باليهوديّة أم كنتم .

(و) الثاني من قِسْمي أم (منقطعة) سمّيت بذلك ، لأن الجملة بعدها مستقلّة ، وهي التي تقع (بعد غير همزة الاستفهام) وذلك إما خبر محض نحو : « تَنْزِيل الكتابِ لا رَيْب فيه من رَبّ العالمين » [٢] .

أو همزة لغير استفهام نحو : « ألهم أرْجُلٌ يَمشُون بها أم لهم أيدٍ » [٣] ، لأن الهمزة هنا للإنكار ، فهي بمعنى النّفي .

أو الاستفهام بغير الهمزة نحو : « هل يَسْتوي الأعْمَى والبصيرُ أمْ هل تستوي الظّلماتُ والنُّور » [٤] .

واختلف في معناها : (فقال البصريون : هي بمعنى بل) أي للإضراب (والهمزة مطلقاً) .

(و) قال (الكسائيّ وهشام) : هي (كبل وتاليها) أي ما بعدها (كمتلوّها) أي كما قبلها ، فإذا قلت : قام زيد أم عمرو ، فالمعنى : بل قام عمرو . وإذا قلت : هل قام زيد أم عمرو ؟ فالمعنى : بل هل قام عمرو .

وردَّ بقوله تعالى : « وما خلقنا السّماء والأرْضَ وما بينهما بَاطِلاً » إلى قوله :

---

(١) علي بن أحمد بن محمّد بن عليّ الإمام أبو الحسن الواحديّ صنف : البسيط – والوسيط – والوجيز في التفسير – أسباب النزول – شرح ديوان المتنبيّ – الإغراب في علم الإعراب . توفي ٤٦٨ .

(٢) سورة السجدة ٢ ، وبعدها وهو موضع الشاهد قوله تعالى : « أم يقولون افتراه » آية ٣ .

(٣) سورة الأعراف ١٩٥ .

(٤) سورة الرّعد ١٦ .

« أم نَجْعلَ الذين آمنوا »[1] الآية فـ « أم » لم يتقدّمها استفهام وقد استؤنف بأم السؤال على جهة الإنكار ، والردّ ، ولا يمكن أن يكون ما بعدها موجباً ، فليس مثل ما قبلها .

(و) قال (الفرّاء) : هي كبل إذا وقعت (بعد استفهام) كقوله :

١٦١٢ – فوالله ما أدري أسَلْمَى تغوَّلَتْ
أم النَّوْمُ أم كُلٌّ إليَّ حَبِيب[2]

أي : بل كلّ .

وردّ بأن المعنى على الاستفهام ، أي بل أكُلٌّ إليّ حبيب ، لأنها لما تمثلت لعينه لم يَدْر أذلك في النوم أم صارت من الغُول ، لأنّ العرب تزعم أنها تبدو متزيّنة لتفتن ثم لما جوّز أن تكون تغولت داخله الشك فقال : بل أكل إليَّ حبيب أي الغُول وسلمى ، كُلٌّ منهما إليَّ حبيب .

(و) قال (قوم) : تكون كبل إذا وقعت بعد الاستفهام (والخبر) .

وقال (أبو عبيدة) : هي (كالهمزة مطلقاً) قال : ومنه قوله تعالى : « أم تُريدُون أنْ تَسْألوا رسُولَكم »[3] . (و) قال (الهروي)[4] في « الأزهية » هي كالهمزة (إن لم يتقدَّم) عليها (استفهام) .

---

(١) سورة صٓ ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) قائله مجهول .

أنظر : ايضاح الوقف والابتداء ٢ : ٨٨٥ ، واللسان : « غول » .

(٣) سورة البقرة ١٠٨ .

(٤) هو عليّ بن محمد أبو الحسن الهرويّ . كان عالماً بالنحو إماماً في الأدب ، جيّد القياس ، صحيح القراءة .

له : كتاب الذخائر في النحو . وكتاب الأزهية : شرح فيه العوامل والحروف . وهذا الكتاب من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ .

وردَّ القولان بأنها لو كانت بمعنى الهمزة لوقعت في أول الكلام وذلك لا يجوز فيها ، ولورودها للاستفهام [١] بعده في قوله :

١٦١٣ ـ هَلْ ما عَلِمْتَ وما استُودِعْتَ مَكْتومُ
أم حَبْلُها إذ نَأَتْكَ اليوم مَصْـــــرومُ [٢]

فإنه استأنف السؤال بأم عما بعدها مع تقدّم الاستفهام ، لأن المعنى : بل أحبلها ؟ لقوله بعده :

١٦١٤ ـ أم هَل كبيرٌ بكى لم يَقْضِ عبرَته
إثْر الأحِبَّة يَوْم البين مَشْكُـــــومُ [٣]

(وتدخل) ام هذه (على هل) كما تقدّم (و) على (سائر أسماء الاستفهام في الأصحّ) نحو : « أمّاذا كنتم تعملون » [٤] .

ولا تدخل على حرفه ، وهو الهمزة ، وبذلك استدلّ على أنها بمعنى : بل والهمزة وإلاّ لدخلت عليها كما يدخل عليها بل في قولك : أقام زيد بل أقام عمرو .

ولا بدع في دخولها على هل ، وإن كانت للاستفهام فقد دخلت عليها الهمزة في قوله :

١٦١٥ ـ • أهَلْ رأونا بسَفْح القاع ذي الأكَمِ [٥] •

وذهب الصّفار : إلى منع دخول « أم » على «هل» وغيرها ، لأنه جمع بين أداتيْ

(١) كلمة : « للاستفهام » سقطت من أ .
(٢) لعلقمة الفحل . ديوانه ١٧ .
من شواهد : سيبويه ١ : ٤٨٧ ، والخزانة ٤ : ٥١٦ .
(٣) سبق ذكره رقم ١٣٦١ .
(٤) سورة النمل ٨٤ .
(٥) سبق ذكره رقم ١٣٦٢ .

معنى ، وقال : لا يحفظ منه إلاّ قوله :

١٦١٦ — • أم هَل كبيرٌ بكى [١] •

وقولـــه :

١٦١٧ — • أم هل لامَنِي فيك لاَ ثَمُ [٢] •

وقولـــه :

١٦١٨ — • وما أنْتَ أمْ مَا ذِكْرُها رَبَعِيّةً [٣] •

وقوله تعالى : « أمّن هذا الّذي هو جُنْدٌ لكم » [٤] . « أمّن يرزقكم » [٥] .

قال أبو حيّان : وهذا منه دليل على الجسارة ، وعَدَمِ حفظ كتاب الله .

قال : وقد دخلت على كيف في قوله :

---

(١) سبق ذكره رقم ١٦١٤ .

(٢) قطعة من بيت للجحاف بن حكيم السّلمي . والبيت بتمامه :

أبا مالك هل لمني إذ حضضتني على القتل أو هل لامني فيك لاثمُ

ورواية سيبويه ١ : ٤٨٦ : « لك » مكان : « فيك » .

(٣) لعلقمة الفحل . وتمامه :

• يخط لها من ثرمداء قليبُ •

ديوانه ١٢ .

وثرمداء : قرية . وربعيّة : من الرّبائع ، وهي أربعة أحياء من تميم .

(٤) سورة الملك ٢٠ .

(٥) هذه الآية من سورة « المُلْك » ٢١ . وذكرها السيّوطي محرّفة كما هي ليثبت قول أبي حيّان أن الصفّار غير حافظ لكتاب الله . وصواب الآية هو : « أمَّنْ هذا الذي يرزقكم » .

١٦١٩ – • أم كيف يَنْفَع ما تُعطى العَلوقُ بِه [١] •

وعلى « أين » في قوله :

١٦٢٠ – • فأصبح لا يَدْري أيَقْعُد فيكُمُ
على حَسَك الشّحْناء أم أيْن يَذْهبُ [٢] •

(لا مفرد) أي لا تدخل عليه (خلافاً لابن مالك) في قوله بذلك ، وأنه منه قولهم : « إنها لإبل أم شاء » لقول بعضهم : « إنّ هناك لإبلاً أم شاءً » بالنصب . قال : فهذا عطف صريح يقوّي عدم الإضمار في المرفوع .

قال أبو حيّان وابن هشام : وقد خرق إجماع النحويين في ذلك ، فإنهم اتفقوا على تقدير مبتدأ : أي بل : أهي شاء . وأما رواية النصب إن صحّت ، فالأولى أن [١٣٤/٢] يُقَدَّر فيها ناصب أي أم أرى شاء .

(قال أبو زيد)[٣] الأنصاريّ : (وترد) أم (زائدة) واستدّل بقوله :

١٦٢١ – • يا ليْت شِعري ولا مَنْجَا من الهَرَم
أم هل على العيش بعد الشّيْب من نَدَمِ [٤] •

---

(١) لأفنون التغلبيّ واسمه : ظالم . وقيل : اسمه صريم بن معشر شاعر جاهليّ . وتمامه :

• رُمّان أنف إذا ما ضُنّ باللّبن •

وانظر المغني ١ : ٤٤ ، والخزانة ٤ : ٤٥٥ .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ١٨٠ .

(٣) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير... أبو زيد الأنصاريّ . من تصانيفه : لغات القرآن – اللامات – الجمع والتثنية – قراءة أبي عمرو – النوادر – فعلت وأفعلت – المصادر .

(٤) لساعدة بن جؤية .
من شواهد الأشموني ٣ : ١٠٥ .

[حرف أو]

أو (قال المتقدّمون : هي لإحدى الشيئين أو الأشياء) .

قال ابن هشام : وهو التحقيق ، والمعاني التي ذكرها غيرهم مستفادة من غيرها .

(و) قال (المتأخّرون) هي مع ذلك (للشّك) من المتكلّم نحو : « لَبِثْنَا يوماً أو بعْضَ يوم » [١] .

(والإبهام) بالموحّدة على السّامع نحو : « وإنا أو إيّاكم لعلَى هُدى أو في ضَلال مبين » [٢] .

(والتّخيير والإباحة) ، والفرق بينهما أن الثّاني يجوز فيه الجميع نحو : اقرأ فقهاً أو نحواً ، بخلاف الأوّل نحو : انكح هنداً أو أختها .

قال ابن مالك وأكثر [٣] .

[ورود أو للإباحة في التشبيه نحو : « فهي كالحجارة أو أشدّ قسوة » [٤] . والتّقدير نحو : « فكان قاب قوسين أو أدنى [٥] » ، فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب] .

(والتفصيل) بعد الإجمال نحو : « قالوا كونوا هُوداً أو نصارى تَهْتَدُوا » [٦] ، « قالوا ساحِرٌ أو مَجْنُون » [٧] أي قال بعضهم : كذا ، وبعضهم : كذا .

---

(١) سورة الكهف ١٩ . (٢) سورة سبأ ٢٤ .

(٣) بعد قوله : « أو أكثر » بياض بالنسخ الثلاث . وقد عثرت على تتمة قول ابن مالك في المغني ١ : ٦٠ ووضعت هذا القول بين معقوفين .

(٤) سورة البقرة ٧٤ . (٥) سورة النجم ٩ .

(٦) سورة البقرة ١٣٥ . (٧) سورة الذاريات : ٣٩ .

والإضراب كبل . (قال قوم) : تأتي له (مطلقاً) كقوله تعالى : « وأرسلْناه إلى مائة ألف أو يزيدون » [١] أي بل يزيدون ، وقول جرير :

١٦٢٢ – • ماذا ترى في عيالٍ قد بَرِمْتُ بهم
لم أحْصِ عِدَّتَهُم إلا بعدّاد [٢] •
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً
لولا رجاؤُك قد قَتَلْتُ أولادي

(و) قال (سيبويه) : إذا وقعت (بعد نفي أو نهي أو) بعد (إعادة العامل) نحو : « ما قام زيد أو ما قام عمرو » ، أو لا « تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً » .

(قال الكوفيّة والأخفش والجَرمي والأزهري [٣] ، وابن مالك ، وبمعنى (الواو) أي لمطلق الجمع نحو :

١٦٢٣ – • لِنَفْسي تُقَاها أو عليها فُجُورها [٤] •

أي : وعليها .

١٦٢٤ – • جاء الخِلافة أو كانَتْ له قَدَراً [٥] •

---

(١) سورة الصافات ١٤٧ .

(٢) ديوان جرير ١٥٦ .
وفي ط فقط : « ماذا ترى بعيال » بالباء .

(٣) محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهريّ . من تصانيفه : التهذيب في اللغة – التقريب في التفسير – الأدوات . توفي ٣٧٠ .

(٤) لتوبة بن الحمير . من قصيدة مشهورة . وصدره :
• وقد زعمت ليلى بأني فاجرٌ •
أنظر : أمالي المرتضى ٢ : ٥٧ ، وأمالي القالي ١ : ٨٨ .

(٥) لجرير . ديوانه ٢٧٥ . وتمامه :

أي وكانت .

قال ابن مالك : ومن أحسن شواهده حديث : « أسكن حِراً [١] فما عليك إلا نَبِيٌّ ، أو صديق أو شهيد » . وحديث « ما أخطأك شرفٌ أو مَخِيلة » .

وغيرُهم تأول البيتين : الأول على أن أو [٢] فيه للإبهام . وأنها في الثاني للشكّ .

وقال ابن هشام : الذي رأيته في ديوان جرير : إذ كانت . وقال أبو حيان : إنها الرواية المشهورة .

(زاد ابن مالك) في الكافية وشرحها : (والتقسيم) نحو : الكلمة : اسم أو فعل ، أو حرف ، ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه ، بل قال : تأتي للتفريق المجرّد من الشك ، والإبهام ، والتخيير قال : وهذا أولى من التعبير بالتقسيم ، لأن استعمال الواو فيه أجود قال : ومن مجيئه بأو قوله :

١٦٢٥ – فقالوا : لنا ثِنْتان لا بُدَّ منهمـــا
صدُورُ رمـــاحٍ أُشْرِعت أو سَلاسِلُ [٣]

قال ابن هشام : ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن « أو » لا تأتي له.

= « كما أتى ربّهُ موسى على قدر »

ويعلّق ابن هشام في المغني على بيت جرير بقوله : « والذي رأيته في ديوان جرير : « إذ كانت » وعلى ذلك فلا يعتبر بيته شاهداً » . المغني ١ : ٦١ .

(١) في النسخ الثلاث : « حرا » بالقصر . وقد قال الخطابي : « كثير من المحدّثين يغلطون فيه فيفتحون حاءه ويقصرونه ويميلونه ، ولا تجوز إمالته » .

وقال سيبويه : « منهم من يصرفه ، ومنهم من لا يصرفه يجعله اسما للبقعة » اللسان : « حرى » .

(٢) ط : « على أن الواو » . تحريف .

(٣) لجعفر بن عليه الحارثي . انظر المغني ١ : ٦٣ .

(و) قال (الحريريّ) : والتقريب نحو : ما أدري أسَلّمَ أوْ ودَّع ، وأذّن أو أقـــام .

قال ابن هشام : وهو بيّن الفساد ، لأن التقريب إنما استفيد من إثبات اشتباه السّلام بالتوديع فهي للشّك .

(و) قال (ابن الشّجريّ : والشّرط) نحو : لأضربنه عاش أو مات ، أي إن عاش بعد الضرب وإن مات منه ، ولآتينّك أعطيتني أوْ أحرمتني [١] . قال ابن هشام : والحق أنها للعطف على بابها ، ولكن لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل فيـــه المعطوف .

(و) قال (قوم) من الكوفيين : (والتبعيض) نحو : « وقالوا كونُوا هُوداً أو نصارى » [٢] .

قال ابن هشام : والذي يظهر أنه أراد معنى التفصيل ، فإنّ كُلّ واحد مما قَبْلَ أو التفضيلية [٣] وما بعدها بعض ، لما تقدم عليهما [٤] من المجمل ، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد [٥] مجرّد معنى التبعيض [٦] .

---

(١) في النسخ الثلاث : « أو أحرمتني » بالهمزة والمشهور : حرمتني . ويقول القاموس : « حرم » : « وأحرمه : لغيّه » .

(٢) سورة البقرة ١٣٥ .

(٣) من قوله : « التفصيلية » إلى قوله : التبعيض سقط من أ .
وفي ب : « كل واحد التنصيل بها » . تحريف .
وفي ط : « للفصل » مكان : « التفصيلية » تحريف صوابه من المغني ١ : ٦٥ .

(٤) في ب ، ط : « عليها » تحريف . صوابه من المغني .

(٥) ط : « لتقييد » تحريف صوابه من ب والمغنى ١ : ٦٥ .

(٦) انظر هذا النص في المغني ١ : ٦٥ .

(ولا تأتي بعد همزة التسوية) لأنها لأحد الشيئين أو الأشياء . والتّسوية تقتضي شيئين فصاعداً ، فلا يقال : سواء كان كذا أو كذا .

قال ابن هشام : وقد أولع بها الفقهاء وهو لحن ، والصواب : الإتيان بأم .

وفي الصّحاح : تقول : سواء عليّ أقمت أو قعدت ، وهو سهو .

وفي الكامل إن ابن مُحَيْصِن قرأ : « أو لم تُنْذِرهم »[1] وهو من الشذوذ بمكان .

قال : أمّا همزة الاستفهام فيعطف بعدها بأو نحو : أزيد عندك أو عمرو) .

انتهـــى .

وفي البديع قال سيبويه : إذا كان بعد « سواء » همزة الاستفهام فلا بد من «أم» اسمين كانا أو فعلين ، تقول : سواء على أزيدٌ في الدار أم عمروٌ ، وسواء عليّ أقمت أم قعدت ؟

وإذا كان بعدها فعلان [2] بغير ألف الاستفهام عطف [٢/١٣٥] الثاني [3] بأو تقول : سواء علي قمت أو قعدت .

وإن كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو تقول : سواء على زيد وعمرو .

وإن كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو وأو [4] حملا عليهما [5] .

قال السِّيرافي : فإذا قلت : سواءٌ علي قمت أو قعدت فتقديره : إن قمت أو

---

(١) سورة البقرة ٦ .

(٢) ط : « فلان » مكان : « فعلان » . تحريف .

(٣) كلمة : « الثاني » سقطت من أ .

(٤) كلمة « وأو » سقطت من أ ، ط .

(٥) في النسخ الثلاث : « عليها » بدون تثنية . ولعل الصواب : « عليهما » أي على الاسم حيث يعطف بـ « أو » . والفعل مشتقّ من المصدر أو أصل الاشتقاق على خلاف بين النحاة .

قعدت فهما على سواء ، فعلى هذا سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء ، والجملة دالّة على جواب الشرط المقدّر .

قال ابن الدّمَامِينيّ : وبذلك تبين صحة قول الفقهاء [1] ، وكأن ابن هشام توهّم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتيها ، وليس كذلك .

[حرف إمّا]

(إمّا) بالكسر (المسبوقة بمثلها لمعاني « أو » الخمسة) : الأول : الشّكّ نحو : جاء إما زيد وإما عمرو ، والإبهام نحو : « وآخرون مُرْجَوْنَ لأمر الله إمّا يُعذّبُهم وإمّا يَتُوبُ عليهم » [2] .. والتخيير نحو : « إما أن تُعذّب وإما أن تَتّخِذ فيهم حسناً » [3] . والإباحة نحو : اقرأ إمّا فقهاً ، وإما نحواً . والتفصيل : نحو : « إمّا شَاكِراً وإمّا كَفُوراً » [4] . وعبّر عنه في التسهيل بالتفريق المجرّد ، كما عبر به في أو .

والفرق بينها وبين « أو » في المعاني الخمسة ؛ أنها لتكرّرها يدل الكلام معها من أول وهلة على ما أتى بها لأجله من شكّ أو غيره بخلاف « أو » ، فإن الكلام معها أوّلاً دالّ على الجزم ، ثم يؤتى « بأو » دالّة على ما جيء بها لأجله ، ثم التحقيق أن « إمّا » لأحد الشيئين أو الأشياء وهذه المعاني تعرض في الكلام من جهة أخرى كما في أو .

(وأنكر قوم الإباحة) في « إمّا » مع إثباتهم ذلك لأو .

(و) أنكر (يونس وأبو عليّ) الفارسيّ (وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة) كما أن الأولى غير عاطفة ، وقالوا : العطف بالواو التي قبلها ، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو .

---

(١) أي القول الذي سبق ذكره و هو : « سواء كان كذا أو كذا » . انظر المغني ١ : ٤٢ .

(٢) سورة التوبة ١٠٦ .

(٣) سورة الكهف ٨٦ .

(٤) سورة الإنسان ٣ .

وقال ابن مالك : وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيهٌ بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل : لا زيد ولا عمرو فيها [١] و «لا» هذه غير عاطفة[٢] بإجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فلتكن إمّا كذلك بل أولى .

(وادّعى ابن عصفور الإجماع عليه) أي على كونها غير عاطفة كالأولى تخلّصاً من دخول عاطف على عاطف ، قال : وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه .

(وقيل) « إما » (عطفت الاسم على الاسم والواو) عطفت (إمّا على إمّا) . قال ابن هشام : وعطف الحرف على الحرف غريب وقال الرّضي : غير موجود .

(وقد تفتح همزتها) والتزمه تميم وقيس وأسد كقوله :

١٦٢٦ ـ تُلَقِّحُها أمّا شَمالٌ عَرِيَّـةٌ
وأمَّا صباً جنْح العشيِّ هَبُـوبُ [٣] .

(و) قد (تبدل الميم الأولى ياء) مع كسر الهمزة وفتحها ، كقوله :

١٦٢٧ ـ . لا تُفسِدُوا آبَاءَ لَكُمْ
إيمـــا لنا إيمالَكُـــم [٤] .

وقولــه :

---

(١) ط : « وفيها » بالواو . تحريف .
(٢) من قوله : « بإجماع » إلى قوله : « غير عاطفة » سقط من أ .
(٣) نسبه أبو حيان لأبي القمقام .
وفي « تثقيف اللسان » ٢٣٥ : « تعاورها » مكان : « تلقحها » . « الظلام » مكان : « العشيّ » .
(٤) قائله مجهول .
من شواهد : المحتسب ١ : ٢٨٤ ، والخزانة ٤ : ٤٣٢ . والآبال : جمع آبل : والإبل : اسم جمع :

١٦٢٨ – • يا لَيْتَما أُمُّنَا شَالَت نَعَامَتُها
إيْمـا إلى جَنّة إيما إلى نـــار [١] •

(و) قد (تحذف الأولى) كقوله :

١٦٢٩ – • تُهاضُ بدارٍ قد تقادم عَهْدُهـا
وإمَّا بأمواتٍ أَلَمَّ خَيَالُهـــا [٢] •

ونقل النحّاس أنّ البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرير ، وأن الفراء أجازه إجراءً لها مجرى أو في ذلك .

(أو) يحذف (الواو) من الثانية فتنوى [٣] كالبيت السابق .

(أو) يحذف (ما) من الأولى أو الثانية كقوله :

١٦٣٠ – وقد كَذَبَتْكَ نَفْسُك فاكْذِبْنَها
فإن جَزَعاً ، وإن إجْمالَ صَبْـــر [٤] •

(أو) تحذف (هي) بكمالها (مستغنىً عنها بـ « وإلاّ » أو بأوْ) ، كقوله :

١٦٣١ – • فإما أن تكونَ أخِي بصـدْق فأعْرفَ منك غَثّي من سَمِيني
وإلاّ فاطَّرحْني واتَّخِذْنِي عدوّاً أتّقِيك وتَتّقِيني [٥] •

---

(١) لسعد بن فرط أحد بني جذيمة يهجو أمّه وكان عاقّاً لها .
من شواهد : المغني ١ : ٥٧ ، والأشموني ٣ : ١٠٩ .

(٢) قيل : لذي الرمّة وقيل للفرزدق ، وهو في ملحق ديوان ذي الرمة ٧٥٦ .

(٣) ط : « فتسوى » بالسين تحريف .

(٤) لدريد بن الصمة يرثي بها معاوية .
من شواهد : سيبويه ١ : ١٣٤ ، وروايته : « لقد » مكان : « وقد » . والمقتضب ٣ : ٢٨ .

(٥) للمثقّب العبديّ .
أنظر : المفضّليّات ٢٩٢ رقم ٧٦ .

وقولـــه :

١٦٣٢ ــ وقد شَفَنّني ألاّ يَزال يَروعُني
خَيَالُك إمّا طارقاً أو مُغاديا [١]

(وهي مركبة) من « إن » و « ما » الزائدة (على الأصح) وهو مذهب سيبويه وعليه بنى الاقتصار على « إن » وحذف « ما » . وقيل : بسيطة واختاره أبو حيان ، لأن الأصل البساطة لا التركيب [١٣٦/٢] .

[حرف بل]

(بل) للإضراب ، فإن كانت بعد أمر أو إيجاب نقلت حكم ما قبلها لتاليها المفرد، وصار ما قبلها مسكوتاً عنه لا يحكم له بشيء نحو : اضرب زيداً بل عمراً ، وجاء زيد بل عمرو .

أو نفي أو نهي (قَرَّرته) أي حكمه له (وجعلت ضِدّه لتاليها) المفرد نحو : ما قام زيد بل عمرو ، ولا تضرب زيداً بل عمراً .

(وجوّز المبرّد النقل فيهما) أي النفي والنّهي أيضاً على تقدير : بل ما قام ويل لا تضرب . قال ابن مالك : وهو مخالف لاستعمال العرب كقوله :

١٦٣٣ ــ لو اعْتصَمْتَ بنا لم تَعْتَصِمْ بِعدىً
بل أولياءَ كُفَاةٍ غيْر أوغاد [٢]

---

(١) نسبه أبو حيّان للأخطل كما في الدرر ٢ : ١٨٦ .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ١٨٦ .
وفي ط : « أو قاد » بالقاف . تحريف .
صوابه من أ ، ب ، والدرر .
وانظر العيني ٤ : ١٥٦ .

وقولــه :

١٦٣٤ – وما انْتَمَيْتُ إلى خُور ولا كُشُفٍ
ولا لِئامٍ غداةَ الرَّوْع أو زَاع
بل ضاربين حبيك البيض إن لَحِقُوا
شُمّ العرانين عند الموت لُذَّاعِ [1]

(ومنع الكوفية و) أبو جعفر (بن صابر العطف بها بعد غيرهما) .

قال هشام [2] منهم : محال : ضربت عبد الله بل إيّاك [3] . قال أبو حيّان : وهذا من الكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الإيجاب أو على قِلّته [4] .

ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقاً .

(فإن تلاها جملة فللإبطال) للمعنى الأول ، وإثباته لما بعد نحو : « أم يقولون به جِنّة بل جاءَهم بالحق » [5] (أو الانتقال) من غرضٍ إلى آخر بدون إبطال نحو : « ولدينا كِتابٌ ينطِق بالحق وهم لا يُظْلَمون بل قلُوبُهم في غَمْرةٍ » [6] .

---

(١) لضرار بن الخطاب من قصيدة قالها بعد « أُحُد » .
وفي ط فقط : « لئام » بالثاء مكان : « لئام » و « بحسك » بالسين مكان : « حبيك » كلاهما تحريف . والحبيك : القويّ . والعرانين : جمع عرنين وهو الأنف . انظر العيني ٤ : ١٥٧ ، والدرر ٢ : ١٨٦ .

(٢) أ : « ابن هشام » . تحريف .

(٣) المثال الذي ذكره هشام كما نصّ عليه المغني ١ : ١٠٣ . هو : « قال هشام : محال ضربت زيداً بل إياك » .

(٤) أي أو دليل على قلّته .
وفي ط فقط : « لو » مكان : « أو » صوابه من أ ، ب .

(٥) سورة المؤمنون ٧٠ .

(٦) سورة المؤمنون ٦٢ ، ٦٣ .

(وليست) حينئذ (عاطفة على الصحيح) بل حرف ابتداء .

(وتُزَاد قبلها لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله :

١٦٣٥ – وَجْهُك البدرُ لا بل الشَّمْسُ لَوْ لَمْ
يُفْضَ للشَّمْس كَسْفَةٌ وأُفُـــولُ (١)

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النّفي والنّهي .

(ومنعها) أي زيادة « لا » (ابن درستويه بعد النفي زاد ابن عصفور) :

وبعد (النهي) أيضاً قال : لأنه لم يسمع ، ورُدَّ بقوله :

١٦٣٦ – وما هَجَرْتُك لا بل زادَني شغَفاً
هَجْرٌ وبُعْدٌ تراخى لا إلى أجَل (٢)

وقولـــه :

١٦٣٧ – لا تَملَّنَّ طاعةَ الله لاَ بَـــلْ
طاعةَ الله ما حَيِيتَ اسْتَدِمْـــا (٣)

قال أبو حيان : ويقال في لا بل : « نابن »، و « لابن » ، و « نابل » بإبدال اللامين

---

(١) قائله مجهول .
وفي النسخ الثلاث : « وأفول » . وفي المغني ١ : ١٠٣ ، والأشموني ٣ : ١١٣ : « أو أفول »
وفي ط : « بل لا الشمس » . تحريف .
(٢) قائله مجهول .
من شواهد : الأشموني ٣ : ١١٣ .
وفي ط : « وبعد تراخ » بخاء واحدة . تحريف :
(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ١٨٨ .

أو إحداهما نوناً .

(وتزاد « لا » ضرورة) .

(حرف حتى)

(حتى) هي (كالواو) لمطلق الجمع .

(وقيل) : هي (للترتيب) قال ابن مالك : وهي دعوى بلا دليل . ففي الحديث : « كلُّ شيء بقضاء وقَدَر حتى العجْز والكَيْس » وليس في القضاء ترتيب ، وإنّما الترتيب في ظهور المَقْضيّات ، وقال الشاعر :

١٦٣٨ — • لقَوْمي حتى الأقْدمون تمَالَئُوا [1] •

فعطف الأقدمون وهم سابقون .

(و) تفارق الواو في أحكام :

(لا يَعطُف) إلاّ ماكان (بعضاً) من المعطوف عليه (أو كبعض) منه (غاية له في رفعه أو خفضه) نحو : « مات الناس حتى الأنبياء » . « وقدم الحُجّاجُ حتى المشاة » ، وقولـه :

١٦٣٩ — قهرنَاكُمُ حتى الكماةُ فأنْتُـم
تهَابُوننا حتى بَنِينا الأصَاغِرا [2]

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

• على كل أمر يورث المجْد والحمدا •

من شواهد : الأشموني ٣ : ٩٨ ، وروايته :

« رجالي » مكان : « لقومي » .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد المغني ١ : ١١٣ ، والأشموني ٣ : ٩٧ .

وقولـــه :

١٦٤٠ – • ألْقى الصَّحِيفَةَ كي يُخَفِّف رَحْلَه
والزَّاد حتّى نَعْلُه ألْقاهَـــا [١] •

فالنّعل ليست بعض الصحيفة ، والزاد ، ولكن كبعضه ، لأن المعنى ألقى ما يُثْقِلُـــه .

قال ابن هشام : والضّابط أنها تدخل حيث يصح الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ، ولهذا لا يجوز : « ضربت الرجلين حتّى أفضلهما » . « ولا صمت الأيام حتّى يوماً » .

(وكذا) لا تعطف إلا مـــا كان (مفرداً على الصحيح) لأن الجزئية لا تتأتّى إلاّ في المفردات ، وقال ابن السيِّد : يعطف بها الجمل كقوله :

١٦٤١ – • سريْتُ بهم حتّى تكِلَّ مطيُّهُمْ [٢] •

برفع « تَكِلَّ » عطفاً على سَرَيْت .

ونقل في البسيط عن الأخفش أنها تعطف الفعل إذا كانت سبباً كالفاء نحو : ما تأتينا حتّى تُحدِّثَنا .

(قال) ابن هشام (الخضراوي : و) لا تعطف إلاّ ما كان (ظاهراً) كما لا تَجُرُّ إلا الظاهر ، قال في المغنى : ولم أره لغيره .

(ويعاد الجارُّ معها) إذا عطفت على مجرور فرقاً بينها وبين الجارّة نحو : مررت

---

(١) سبق ذكره رقم ١٠٦٤ .

(٢) لامرىء القيس . وتمامه .
• وحتى الجياد ما يُقدْن بأرسان •
من شواهد : سيبويه ١ : ٢/٤١٧ : ٢٠٣ . وانظر ديوانه ٨٦ .

بالقوم حتى بزيد ، ثم اختلف في هذه الإعادة .

(قال ابن عصفور) يعاد (رجحاناً) [١٣٧/٢] لا وجوباً . (و) قال ابن (الخبّاز) الموصلي شارح « ألفية » ابن معط . (و) أبو عبدالله (الجليس) [(١)] صاحب « ثمار الصناعة » : (وجوباً . و) قال (ابن مالك إن لم يتعيّن للعطف) وجب نحو : اعتكف في الشهر حتى في آخره وإن تعينت له (فلا لحصول الفرق نحو : عجبت من القوم حتى بنيهم ، وقوله :

١٦٤٢ – جُود يُمْنَاك فاضَ في الخلْق حتّى
بائسٍ دان بالإساءة دينـــا [(٢)]

قال ابن هشام : وهو حسن . وأمّا أبو حيان فردّه وقال : هي في المثال جارّة ، وفي البيت محتملة .

(والعطف بها قليل ومن ثَمَّ) أي من أجل قِلّته . (أنكره الكوفيّة) فقالوا : لا يعطف بها البتة ، وحملوا نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيْتُهم حتى أباك ، ومرَرْتُ بهم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية ، وأنَّ ما بعدها بإضمار عامل [(٣)] .

(حرف لا)

(لا يعطف بها بعد أمر) نحو : اضرب زيداً لا عمراً . (ودعاء) نحو : غفر الله لزيد لا لبكر . (وتحضيض) نحو : هلا تضرب زيداً لا عمراً ، (وإيجاب) نحو : « جاء

---

(١) هو الحسين بن هبة الله الدينوريّ المعروف بالجليس النحويّ . أبو عبد الله .
أكثر أبو حيان في « التذكرة » من النقل عنه . وله كتاب « ثمار الصناعة في النحو » .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد المغني ١ : ١١٤ .

(٣) كلمة : « عامل » سقطت من أ .

زيد لا عمرو » ، « وزيد قائم لا عمرو ، أو لا قاعدٌ » . ويقوم زيد لا عمرو .

(وقال سيبويه : ونِداء) نحو : يا بن أخي لا ابن عمي ، وأنكره ابن سعدان ، وقال : ليس هذا من كلامهم .

قال أبو حيّان : وهذه شهادة على نفي ، والظنّ بسيبويه[1] أنه لم يذكره في كتابه إلا وهو مسموع .

(و) قال (الفرّاء : واسم لعَلّ)[2] نحو : لعل عمراً لا زيداً منطلق ، كما يجوز ذلك في اسم إنّ .

(وشرط السّهيليّ) في « نتائج الفكر » ((والأبِذيّ) في « شرح الجزُوليّة » (وأبو حيان) في « الارتشاف » (و) ابن (هشام) في « المغنى » (تعاند متعاطفيها) فلا يجوز : جاءني رجل لا زيد ، أولا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة ، أو عالم لا جاهل ، أو عمرو لا زيد .

وعلّله الأبذّي بأن « لا » تدخل لتأكيد المنفي ، وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني ، فإن أريد بذلك المعنى جيء بغير ، فيقال غير زيد ، وغير عاقل بخلاف الأمثلة الأخيرة ، فإن مفهوم الخطاب يقضي من قولك : جاء رجل ونحوه نفي المرأة ونحوها ، فدخلت « لا » للتصريح بما اقتضاه المفهوم .

وللسّبكيّ في هذه المسألة مؤلف مستقلّ يشتمل على نفائس لخصتها في « حاشية المغنى » .

(وضع قومٌ العطف بها على معموم ماض) فلم يجيزوا : « قام زيد لا عمرو » مع إجازتهم ذلك في المضارع ، قالوا : لأنها تكون نافية للماضي ، ونفي الماضي لا يجوز ،

---

(١) ب ، ط : « لسيبويه » باللام .

(٢) ط : « واسم فعل » بالفاء . تحريف .

وما جاء منه حفظ ، ولم يقس عليه ، وقيل : لأنّ العامل مقدّر بعد العاطف ، ولا يقال : لا قام عمرو إلاّ على الدعاء .

قال ابن هشام : وهو مردود . فإنه لو توقّفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لامتنع : ليس زيد قائماً ولا قاعداً .

ولا يعطف بها جملة لا محلّ لها في الأصحّ، وقد يحذف متبوعها . نحو : « أعطيتك[1] لا لتظلم » أي لتعدل لا لتظلم .

(حرف لكن)

(لكن) للاستدراك ، فإن وليها جملة فغير عاطفة ، بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو نحو : « ولكن كانوا هُمُ الظّالمين »[2] أو بدونها ، كقوله :

١٦٤٣ - • إنّ ابْنَ ورقاء لا تُخْشَى بوادِرُه
لَكِنْ وقائِعُهُ في الحرب تُنْتَظَرُ[3] •

(وقال ابن أبي الربيع) : هي عاطفة جملة على جملة (ما لم تقترن بالواو) أو وليها (مفرد فشرطها تقدّم نفي أو نهْي) نحو : ما قام زيد لكن عمرو . لا تضرب زيداً لكن عمراً .

(قال الكوفيّة : أو إيجاب) كبل لأنها مثلها في المعنى نحو : قام زيد لكن عمرو .

والبصريون منعوه لأنه لم يسمع ، فيتعيّن كونها حرف ابتداء بعده الجملة ، فيقال : لكن عمرو لم يقم .

---

(١) « أعنتك » مكان : « أعطيتك » .
(٢) سورة الزخرف ٧٦ .
(٣) لزهير يمدح الحارث بن ورقاء .
من شواهد الأشموني ٣ : ١١٠ .

(و) الثاني (ألاّ تقترن بالواو) فإن اقترنت به فحرْف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو ما قام زيد ، ولكن عمرو .

(وقيل لا تكون) عاطفة (معه) أي مع المفرد (إلاّ بها) أي بالواو قاله ابن خروف .

(وزعم يونس العطف بالواو دونها) فلا تكون عاطفة عنده أصلاً ، لأنها لم تستعمل غير مسبوقة بواو ، وهو عنده عطف (مُفْرَد) على (مفرد) .

(و) زعم (ابن مالك) أن العطف بالواو دونها لكن (عطف جملة حذف بعضها) على جملة صرح بجميعها ، فالتقدير : ولكن قام عمرو [1] ، وعلّل ذلك بأن الواو لا تعطف [2] مفرداً على مفرد مُخالفٍ له في الإيجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين ، فيجوز تخالفهما فيه نحو : قام زيد ولم يقم عمرو .

(و) زعم (ابن عصفور : الواو زائدة لازمة) [١٣٨/٢] والعطف بلكن .

(و) زعم (ابن كيسان) أنها زائدة (غير لازمة) والعطف بلكن أيضاً .

[حرف ليس]

وأثبت الكوفية العطف بليس كـ « لا » ، فتكون حرفاً ، واحتجوا بقوله :

١٦٤٤ – أين المَفرُّ والإلهُ الطالِـب والأشْرَمُ المغْلُوبُ ليس الغالِبُ [3]

---

(١) نقل السيوطيّ هذا النّص من المغني ١ : ٢٢٦ ناقصاً ، وتمام الكلام : « فالتقدير في نحو : ما قام زيد ولكن عمرو » . ولكن قام عمرو .

(٢) ط : « بأن الواو تعطف » . بسقوط : « لا » النافية تحريف . صوابه من أ ، ب ، والمغني ٢ : ٢٢٦ .

(٣) لنفيل الحميريّ .
انظر المغني ١ : ٢٢٨ .
والأشرم : المشقوق الأنف ، وهو لقب أبرهة .

أي لا الغالب ، وفي الصحيح من قول أبي بكر[١] : بأبي شبيهٌ بالنبيّ ليس بشبيه بعليّ . .

والبصريون أوّلوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها ، والخبر ضمير متّصل محذوف تخفيفاً أي ليسه الغالب [٢] ، وفي ذلك نظر على أن حذف خبر باب كان ضرورة . (وبه نطق الشافعي) فإنه قال في « الأمّ » في أثناء مسألة : « لأن الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف » أي : لا ، ولا يصح أن يكون اسمها ضميراً مستتراً لوجوب تأنيث الفعل حينئذ ، وقول الشافعي حجة في اللغة .

(حرف أي)

(و) أثبت الكوفيون أيضاً العطف (بأي) نحو : رأيت الغَضَنْفر أي الأسد ، وضربت بالعَضْب أي السّيفِ ، والصحيح أنها حرف تفسير يُتْبع بعدها الأجلي للأخفى لأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً ، ولا ملازماً لعطف الشيء على مرادفه ، وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب « المستوفى » . قال أبو حيان : ولا أدري من هو ؟ قال : والعجب نسبته هذا المذهب إلى كتاب مجهول ، وهو مذهب الكوفيين ، ووافقهم ابن صابر والسّكّاكيّ .

(هـــلاّ)

(و) اثبت الكوفيون عطف (هلا) قالوا : تقول العرب جاء زيد فهلاّ عمرو وضربت زيداً فهلاّ عمراً ، فمجيء الاسم موافقاً للأول في الإعراب دلّ على العطف ،

---

(١) من قوله : « أبي بكر » إلى قوله : « بأن المرفوع » سقط من أ

(٢) في النسخ الثلاث : « قلت » . .

ولعلّ الصواب : « الغالب » لأن البصريين أوّلوا البيت ، وقد قال ابن مالك : « وهو في الأصل ضمير متّصل عائد على الأشرم أي ليس الغالب كما تقول : الصديق كانه زيد ثم حذف لاتصاله » أنظر المغني ١ : ٢٢٨ .

والصحيح أنها ليست من أدواته . والرّفع والنّصب على الإضمار بدليل امتناع الجرّ في : ما مررت برجل فهلا امرأة .

(حرف إلاّ)

(و) أثبت الكوفيون عطف (إلاّ) وجعلوا منه قوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السّموات والأرض إلاّ ما شاءَ رَبُّك »[1] أي وما شاء ربك ، وردّ بقولهم : ما قام إلا زيـــد . وليس شيء من أحرف العطف[2] يلي العوامل .

(حرف أين)

(و) أثبتوا عطف (أين) قالوا : تقول العرب : هذا زيد فأين عمرو ، ولقيت زيداً فأين عمراً .

(حرفا : لولا ، ومتى)

(و) أثبت (الكسائي) العطف (بلولا ومتى) في قولك : مررت بزيد فلولا عمروٍ ، أو فمتى عمرو بالجر ، وأباه الفرّاء كالبصريين .

(حرف كيف)

(و) أثبت هشام العطف (بكيف بعد نفي) نحو : ما مررت بزيد فكيف عمروٍ .

وقال سيبويه : وهو رديء لا تتكلّم به العرب .

قال أبوحيّان : ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست حروف عطف .

---

(١) سورة هود ١٠٧ .

(٢) كلمة « العطف » مكانها بياض في أ .

ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين . قال ابن بابشاذ : ولم يقل به منهم إلا هشام وحده .

قال في المغني : وقد قال به عيسى بن موهب ، واستدل بقوله :

١٦٤٥ - • إذا قَلَّ مالُ المرء لانَت قَنَاتُه
وهان على الأدْنى فكيف الأباعِدِ [1] •

قال : هذا خطأ لاقترانها بالفاء والجرُّ بإضافة مبتدأ محذوف أي فكيف حالُ الأباعد على حد قراءة : « والله يريد الآخرةِ » [2] أو بالعطف بالفاء ، وكيف مُقْحَمةٌ لإفادة الأولوية بالحكم .

(مسألة في عطف بعض الأسماء على بعض)

مسألـــة :

(يعطف بعض الأسماء على بعض) فيعطف الظاهر على ظاهر ، ومضمر متصل ، ومنفصل ، والمضمر المنفصل على مثله ومتصل وظاهر ، سواء صلح المعطوف لمباشرة العامل أم لا ؟ فيجوز قام زيد وأنا ، وقمت أنا وزيد ، ورب رجل وأخيه .

(ومنع الأبَذّي عطف) ضمير (منفصل على ظاهر).

قال أبو حيّان : وَوَهِمَ في ذلك ، وكلام العرب على جوازه ، ومنه : « ولقد وصَّيْنا الّذين أُوتُوا الكِتاب من قَبْلِكم وإيّاكم » [3] .

---

(١) قائله مجهول .
انظر المغني ١ : ١٧٥ .

(٢) سورة الأنفال ٦٧ ، وهي قراءة ابن جماز راوي أبي جعفر أحد الثلاثة الزائدة على السبعة . انظر المغني وحاشية الأمير ١ : ١٧٥ .

(٣) سورة النساء ١٣١ .

(ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختياراً إلاّ) بعد الفَصْل (بفاصلٍ ما) ضميراً منفصلاً أو غيره نحو : « كنتم أنتُم وآباؤكم »[١] . « يدخلونها ومَنْ صَلح »[٢] . « ما أشْرَكْنا ولا آباؤنا »[٣] فصل في الأول بالضمير المذكور ، وفي الثاني بالمفعول وفي الثالث بلا ، وقوله :

١٦٤٦ – • لقد نلت عَبْد الله وابْنُك غايَةً[٤] •

فصل بالنداء ، وقوله :

١٦٤٧ – • مُلِئْتَ رُعْباً وقومٌ كُنْت رَاجِيهم[٥] •

فَصَل بالتمييز .

قال أبو حيّان : ولا يكفي الفصْل بكاف : رُوَيْدَك بل لا بد من التأكيد نحو : رُوَيْدك أنت وزيداً .

ومن ترك الفصل ضرورة قوله :

١٦٤٨ – • ورجا الأخَيْطِلُ من سفَاهة رأيه
ما لَمْ يكُنْ وأبٌ له لِينَـــالا[٦] •

---

(١) سورة الأنبياء ٥٤ .
(٢) سورة الرعد ٢٣ .
(٣) سورة الأنعام ١٤٨ .
(٤) قائله مجهول . وتمامه :
• من المجد مَنْ يظفَرْ بها نال سُؤْدَدا •
انظر الدرر ٢ : ١٩١ .
(٥) قائله مجهول . وتمامه :
• لما دَهِمتْك من قومي بآساد •
وفي ط : « وقوفاً » بالنصب . تحريف .
انظر الدرر ٢ : ١٩١ .
(٦) لجرير . ديوانه ٤٥١ .

(خلافاً للكوفية) في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختياراً . حكى : مررت برجل سواء والعدم ، وفي الصحيح : كنت [١٣٩/٢] وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر .

أمّا ضمير النصب فيجوز العطف عليه بلا فَصْل اتفاقاً ، لأنه ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع .

(ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره) أي الجرّ لورود ذلك في الفصيح بغير عَوْد ، قال تعالى : « تساءَلون به والأرحام [١] » « وجَعَلْنا لكم فيها معايِشَ ومَنْ لَسْتُم له برازقين [٢] » وسمع ما فيها غيره وفَرَسِه ، قال :

١٦٤٩ – • فما بك والأيّام من عَجَب [٣] •

وهذا رأي الكوفيين ويونس ، والأخفش ، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان (خلافا لجمهور البصرية) في قولهم بوجوب إعادة الجارّ ، لأنه الأكثر نحو : « فقال لَها ولِلأرض [٤] » . « وعليها وعلى الفلك [٥] » . « يُنجّيكُم مِنْها ومِنْ كُلّ كَرْب [٦] » . « نعبُدُ إلهَك وإلَه آبائِك [٧] » .

واحتجّوا بأن ضَميرَ الجرّ شبيهٌ بالتنوين ، ومعاقب له فلم يجز العطف عليه

---

(١) سورة النساء ١ في قراءة جرّ : « والأرحام » .

(٢) سورة الحجر ٢٠ أي لكم ولمن استم .

(٣) قطعة من بيت ورد على النحو التالي :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

انظر : مفاتيح الغيب للرّازي ١ : ١٣١ . وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ورقة ٢١٦ . والإنصاف ١ : ٢٩٢ .

(٤) سورة فصلت ١١ .

(٥) سورة غافر ٨٠ .

(٦) سورة الأنعام ٦٤ .

(٧) سورة البقرة ١٣٣ .

كالتنوين ، وبأن حقّ المتعاطفَيْن أن يَصْلُحا لحلول كُلٍّ منهما مَحل الآخر ، وضَمِير الجَرِّ لا يصلح لحلوله مَحل المعطوف ، فامتنع العطف عليه .

قال ابن مالك : والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو مُنع من العطف عليه لمنع من توكيده ، والإبدال منه كالتنوين ، ولا يُمْتنعان بإجماع ، وأن الحلول لو كان شرطاً لم يجز : رُب رجلٍ وأخيه ولا كُلّ شاة وسخلتها بدرهم ولا :

١٦٥٠ – • الواهِبُ المائة الهجَان وعَبْدَها [1] •

ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلُول .

(وثالثها):وهو رأي الجرْمي والزِّيادي (يجب) العَوْدُ (إنْ لم يُؤكّد) نحو : مررت بك وبزيد بخلاف ما إذا أُكِّدَ نحو : مررت بك أنت وزيد ، ومررت به نفسِه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد .

(ويعطف) بالحرف (على) معمول (ومعمولي [2] ومعمولات عامل) واحد (لا) معمولات عوامل (ثلاثة بإجماع) ، فيهما ، فيقال : ضرب زيد عمراً ، وبكر خالداً ، وظن زيد عمراً منطلقاً وبكر جعفراً مقيماً . وأعلم زيد عمراً بكراً مقيماً وعبدُ الله جعفراً عاصماً راحلاً .

ولا يقال : إن زيداً في البيت على فراش والقصر نَطع [3] عمراً ، أي : وإنّ في القصر على نطعٍ عمراً بنيابة الواو عن « إن » ، و « في » ، و « على » .

ولا جاء من الدار إلى المسجد زيد ، والحانوت البيت عمروٌ بنيابتها عن « جاء » ، و « مِن » ، و « إلى » .

---

(١) سبق ذكره رقم ١٢٢٢ .

(٢) ط : « على معمول عاملين بدون واو العطف » ، تحريف .

(٣) النطع بالكسر والفتح ، وبالتحريك ، وكغِيَب : بساط الأديم : جمع : أنطاع ، ونطوع ،

(وفي) العطف على معمولَيْ (عاملين) أقوال :

(منع سيبويه) العطف (مطلقاً) في المجرور وغيره ، وصحّحه ابن مالك ، فلا يقال : كان آكلاً طعاماً زيدٌ وتَمْراً عمروٌ . ولا في الدار زيد والحجرةِ عمرو ؛ لأنه بمنزلة تَعْديتَيْن بمُعَدٍّ واحد ، وذلك لا يجوز ؛ ولأنه لو جاز لجاز من أكثر من عاملين ، وذلك ممتنع بإجماع كما تقدم .

(وجوّزه شيخنا الكافيجي وشَرْذِمَةٌ) مطلقاً من المجرور وغيره ، قال : لأنّ جُزْئيّات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يُحتاج إلى النقل والسّماع ، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه .

وقد نقل ابن مالك وغيره الإجماع على الامتناع في غير المجرور .

ورد ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقاً . وذكره الفارسيّ في بعض كتبه عن قوم من النّحويّين . ونسب إلى الأخفش .

(وثالثها) يجوز (إن كان أحدهما جاراً) حرفاً أو اسماً سواء تقدم المجرور المعطوف نحو : في الدار زيد والحِجرةِ عمرو أم تأخّر نحو : وعمرو الحجرة .

(ورابعها) يجوز (إن تقدم المجرور المعطوف) سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا ؟ بخلاف ما إذا تأخّر ، وهو رأي الأخفش والكسائي ، والفراء ، والزجّاج وابن مضاء .

(وخامسها) يجوز (إن تقدّم) المجرور (في المتعاطفين) نحو : إن في الدار زيداً والحجرة عمراً . ولا يجوز إن لم يتقدّم فيهما ، وإن تقدّم في المعطوف نحو : إن زيداً في الدار والحجرة عمراً ، وهو رأي الأعلم ، قال : لأنه لم يسمع إلاّ مقدّماً فيهما ، ولتساوي الجملتين حينئذ ، ومنه قوله تعالى : « وفي خَلْقِكُم وما يَبُثُ

من دابّةٍ آياتٌ لقوم يوقنون واختلافِ اللّيل والنّهار » إلى قوله : « آيات لقوم يعقلون »[١] وقوله : « لِلّذين أحسنوا الحسنى وزِيَادَة »[٢] . « والّذين كَسَبُوا السّيِّئات جزاءُ سيئة[٣] » وقول الشاعر :

١٦٥١ – • وللطّيْر مَجْرىً والجُنُوب مَصارعُ[٤] •

وأول ذلك من منع مطلقاً على حذف حرف الجر .

(وسادسها) : يجوز (في غير العوامل اللفظيّة) ويمتنع فيها . وغيرها : هي الإبتدائية ، فيجوز نحو : زيدٌ في الدار ، والقصرِ عمروٌ ، لأن الابتداء رافع لزيد ولعمرو أيضاً ، فكأن العطْفَ على معمول عامل واحد ، وهو رأي ابن طَلْحة .

(وسابعها) : يجوز في غير اللفظية (وفي) اللفظية (الزائدة) لأنه عارض ، والحكم للأول نحو : ليس زيد بقائم ولا خارجٍ أخوه ، وما شرب من عسل زيدٌ ، ولا لبنٍ عمروٌ . وإنما امتنع في العوامل[٢/١٤٠] اللفظية المؤثّرة لفظاً ومعنى ، وهذا رأي ابن الطّراوة .

(ويجوز عَطْفُ الإسم على الفعل ، والماضي على المضارع ، والمفرد على الجملة وبالعكوس) أي الفعل على الإسم ، والمضارع على الماضي ، والجملة على المفرد (في الأصحّ إن اتّحدا) أي المعطوف والمعطوف عليه (بالتأويل) بأن كان الإسم يشبه الفعل ، والماضي مستقبل المعنى ، أو المضارع ماضي المعنى ، والجملة في تأويل المفرد

---

(١) سورة الجاثية ٤ ، ٥ .

(٢) سورة يونس ٢٦ . (٣) سورة يونس ٢٧ .

(٤) قائله قيس بن ذريح ، قال العيني : والأصحّ أن قائله هو البعيث وهو خداش بن بشر الدارميّ وصدره :

• ألا يا لقومي كلّ ما حُمّ واقع •

وفي الدرر ٢ : ١٩٢ قائله مجهول ، وتتمته أيضاً مجهولة . وانظر العيني ٣ : ٣٥٢ .

بأن يكون صفةً أو حالاً ، أو خبراً أو مفعولاً لظن نحو : « يُخْرِج الحي من الميِّت ومُخْرِج الميِّت من الحيّ [١] » . « إن المصَّدِّقين والمُصَّدِّقات وأقْرَضوا الله [٢] » . « يَقْدُم قَوْمَهُ يَوْمَ القيامة فأوْرَدَهُم النار [٣] » . « إنْ شاء جَعَل لك خَيْراً من ذلك جَنّاتٍ تجري من تحتها الأنهار ، ويَجْعَلْ لك قُصوراً [٤] » . « أنزل من السّماء ماء فَتُصْبِحُ الأرض مُخْضَرة [٥] » . أي فأصبحت .

١٦٥٢ — * ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبّني ... فمَضَيْتُ [٦] *

أي مررت .

« دعانا لِجنْبِه أوْ قاعِداً أو قائِماً [٧] » فـ « قاعداً » عطف على « لجنبه » ، لأنه حال فهو في تأويل المفرد . « بيَاتاً أو هم قائلون [٨] » . عطف الجملة على المفرد ، لأنّها حال أيضاً أي قائلين .

ومنع المازني والمبرّد والزجّاج عطف الاسم على الفعل وعكسه ، لأن العطف أخو التثنية فكما لا ينضمّ فيها فعل إلى اسم ، فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر .

وقال السّهيليّ : يحسن عطف الاسم على الفعل ويقبح عكسه ، لأنه في الصورة الأولى عامل لاعتماده على ما قبله فأشبه الفِعل ، وفي الثانية لا يعمل ، فتمحض فيه معنى الاسم ولا يجوز التعاطف بين فعل وإسم لا يشبهه ، ولا فعلين اختلفا في الزّمان .

(و) يجوز عطف الجملة (الاسمية على الفعلية وبالعكس) نحو : قام زيد وعمرو أكرمته ، ومنعه ابن جني مطلقاً .

---

(١) سورة الأنعام ٩٥ .
(٢) سورة الحديد ١٨ .
(٣) سورة هود ٩٨ .
(٤) سورة الفرقان ١٠ .
(٥) سورة الحجّ ٦٣ .
(٦) سبق ذكره رقم ١٠ .
(٧) سورة يونس ١٢ .
(٨) سورة الأعراف ٤ .

(وثالثها) : يجوز بالواو فقط . ولا يجوز بغيرها قاله الفارسيّ وبني عليه منع كون القاء عاطفة في « خرجت فإذا الأسد حاضر » .

(وأمّا) عطف (الخبر على الإنشاء وعكسه فمنعه البيانيّون وابن مالك) في باب المفعول معه في شرح التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين .

(وجوّزه الصفّار وجماعة) واستدلوا بقوله تعالى : « وبشّر الذين آمنوا [1] » . « وبَشِّر المؤمنين [2] » ، وقول الشاعر :

١٦٥٣ – وإن شِفائي عَبْرَةٌ مُهْراقَة فَهَل عند رَسْمٍ دارسٍ من مُعَوَّل[3]

والمانعون أوّلوا ذلك بأن الأمرين في الآيتين معطوفان على « قل » مقدّرة قبل : « يأيها » ، أو على أمر محذوف تقديره في الأولى : « فأنذر » وفي الثانية « فأبشر » ، كما قال الزمخشريّ في : « واهجُرْني مَليّاً [4] » : إن التقدير فاحذرني ، واهجرني لدلالة « لأرْجُمنّك » على التهديد ، وإن الفاء في قوله : فهل – إلى آخره – لمجرد السّببيّة .

(جواز حذف المعطوف بالواو مع الواو)

[مسألة] : (يجوز حذف المعطوف بالواو معها) كقوله تعالى : « سَرَابِيلَ تَقِيكُم

---

(١) سورة البقرة ٢٥ وتمام الشاهد : « وعملوا الصالحات » وهي موضع الشاهد حيث عطف : « عملوا » على : « بشّر » .

(٢) سورة يونس ٨٧ . وتمام الشاهد : « وقال موسى » .
وهي موضع الشاهد حيث عطف : « وقال » على : « بشر » .

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٦٠ .

(٤) سورة مريم ٤٦ .

الحرّ [١] » أي : والبرد . « بيدك الخير [٢] » أي والشّر . « وتلك نِعْمَةٌ تَمُنُّها عليّ أن عَبّدت بني إسرائيل [٣] » أي : ولم تُعَبِّدني .

(وكذا الواو) يجوز حذفها (دونه) أي دون المعطوف بها (في الأصحّ) كذلك كحديث : « تصدق رجل من دينارِه من درهمه من صاع بُرِّه من صاع تَمْره » ، وحكى : « أكلت سمكاً لحماً تمراً » وقال :

١٦٥٤ ـ كيف أصْبَحتَ كيف أمْسَيْتَ ممّا يَغْرِسُ الوُدَّ في فُؤاد الكريم [٤]

أي : وكيف .

ومنع ذلك ابن جنّيّ والسُّهيليّ ، وابن الضّائع ، لأن الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم ، وإضمارها لا يفيد معناها ، وقياساً على حروف النفي والتّأكيد ، والتّمنّي والتّرجّي وغير ذلك إلاّ أن الإستفهام جاز إضماره ، لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة الخبر ، وأوّل المسْمُوعَ من ذلك على البدل .

(و) يجوز حذف (الفاء ومتبوعها) أي المعطوف عليه بها نحو : « فَمَنْ كان مِنْكُم مَرِيضاً أو على سَفَرٍ فعِدّةٌ [٥] » أي فأفطر .

(وأنكره ابن عصفور) وقال : إنما حذف المتبوع فقط .

(وقل في أو) أي حذفها أو متبوعها نحو : « صلّى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار » وقباء أي : « أوفى » .

وقال الهُذليّ :

---

(١) سورة النحل ٨١ . (٢) سورة آل عمران ٢٦ .

(٣) سورة الشعراء ٢٢ . (٤) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ١ : ٢/٢٩٠ : ٢٨٠ . والأشموني ٣ : ١١٦.

(٥) سورة البقرة ١٨٤ .

١٦٥٥ — • فهَلْ لك أو من والدٍ لك قبلنا [١] •

أي : فهل لك من أخ أو والد .

(ويغني المعطوف بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب) فيقال لمن قال : ألم تضرب زيداً ؟ بلى وعمراً ، ولمن قال : خرج زيد [٢] ؟ نعم وعمرو .

(وتقدم المعطوف) على المعطوف عليه (ضرورة) كقوله :

١٦٥٦ — • عَلَيْك ورحمة الله السّلام [٣] • [١٤١/٢]

(وجوّزه الكوفية) في الاختيار (إن كان بالواو) كما مثل (قيل : أو « الفاء » أو « ثم » ، أو « أو » ، أو « لا ») كقوله :

١٦٥٧ — • أأطلال دار بالنِّياع فحمّتِ سألْتَ فلما استعجَمت ثم صَمّتِ [٤] •

أي سألت فَحُمّت ، وقوله :

١٦٥٨ — • فلست بنازل إلاّ ألَمّتْ بِرَجْلِي أو خَيَالتُها الكَذوبُ [٥] •

أي الكذوب أو خيالها .

---

(١) لأميّة بن أبي عائذ الهذليّ . وتمامه :

• يوشّح أولاد العشار ويفصلَ •

من شواهد : العيني ٤ : ١٨٢ ، والأشموني ٣ : ١١٨ . وفي الدرر ٢ : ١٩٣ « يوسّم » بالميم .

(٢) في النسخ الثلاث : « خرج زيد » بدون استفهام . والاستفهام هنا معيّن ، لأن الجواب : نعم ، ولعلّه مقدّر .

(٣) سبق ذكره رقم ٦٦٦ .

(٤) نسب لكثير عزة . وانظر معجم البلدان « نياع » .

(٥) يقول البغداديّ في الخزانة : « ورأيت الصّغانيّ نسبه في مادة « الخيال » من « العباب » إلى رجل من بني بحتر بن عوّد » . انظر الخزانة ٢ : ٣٣٦ .

(و) إن (لم يؤد إلى وقوع العاطف صدراً أو)الى(مباشرته عاملاً غير متصرّف و) إن (لم يكن التابع مجروراً) بل مرفوعاً كما تقدّم أو منصوباً كقوله :

١٦٥٩ – لعن الإلَهُ وزَوْجَها مَعها هِندَ الهنُود طَوِيلَة البَظْرِ [١]

(ولا) كان (العامل لا يستغنى بواحد [٢]) ، فإن فقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ولا في الضّرورة عند البصريين ، فلا يقال : وعمروٌ زيد قائمان ، ولا إنّ وعمراً زيداً قائمان ، ولا مررت وعمرو بزيد ، ولا اختصم وعمروٌ زيدُ .

(وخالف ثعلب في الأخير) فلم يشترطه ، وجوّز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحد .

(ويطابق الضّمير المتعاطفين بعد الواو) نحو : زيد وعمرو منطلقان ومررت بهما (ويفرد بعد غيرها غالباً) مراعىً فيه التأخير أو التّقديم نحو : « وإذَا رأوْا تِجارة أو لَهْواً انْفَضُّوا إليها وتَركُوك قائِماً [٣] » . وندرت المطابقة في قوله تعالى : « إن يكن غَنِيّاً أو فقيراً فاللهُ أولى بهما [٤] » .

(وفي الفاء وثُمّ الوجهان) المطابقة ، وهي أحسن في الفاء ، والإفراد وهو أحسن في ثُمّ للتّراخي بين المعطوف والمعطوف عليه نحو : زيد فعمرو أو ثم عمرو قائمان أو قائم .

---

(١) لحسّان بن ثابت . ديوانه ١٣٦ .

(٢) أ : « وحده » . ب : « بواو » .
والصواب من ط بدليل قوله فيما بعد :
« وإن لم يستغن العامل بواحد » مع اتفاق النسخ عليه .

(٣) سورة الجمعة ١١ .

(٤) سورة النساء ١٣٥ وفي ط : « إن لم يكن » بزيادة « لم » . تحريف :

(وفصل الواو والفاء) من المعطوف بهما (ضرورة) كقوله :

١٦٦٠ – مُوَرِّثُه مَالاً وفي الحَمْدِ رِفْعَةً لما ضَاعَ فيها من قُروءِ نِسائِكا [1]

(و) فَصْل (غيرهما) من حروف العطف (سائغ بقسم أو ظرف) سواء كان المعطوف اسماً نحو : قام زيد ثم والله عمرو ، وما ضربت زيداً لكنْ في الدار عمراً . أم فعلاً نحو : قام زيد ثم في الدار قعد أو ثُمَّ أوَ بلْ والله قعد . هكذا نقله أبو حيّان عن الأصحاب معترضاً به اطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما إذا لم يكن فعلاً .

(ولا يتقدّم على الكلّ معمول معطوفها) فلا يقال في « زيد قائم وضارب عمراً : عمراً وضارب [2] » .

(العطف على اللفظ وعلى المحل)

(مسألة) : (الأصل : العطف على اللفظ ، وشرطه إمكان توجّه العامل) إلى المعطوف ، فلا يجوز في نحو : ما جاءني من امرأة [3] ولا زيدٌ إلاّ الرفع عطفاً على الموضع ، لأن « من » الزائدة لا تعمل في المعارف .

(ويجوز) العطف (على المحلّ بهذا الشرط) أي : إمكان توجّه العامل أيضاً ، فلا يجوز : مررت بزيد وعمراً ، لأنه لا يجوز مررت زيداً وأجازه ابن جنّيٍّ .

---

(١) للأعشى . ديوانه ١٣٤ .
وفي النسخ الثلاث : « يورثه » بالياء مكان : « مورثه » بالميم ، و « الحيّ » بالياء مكان : « الحمد » والصواب من الديوان .

(٢) ط : « وعمراً ضارب » تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٣) « من امرأة » سقطت من أ .

(و) شرطه (أصالة الموضع) فلا يجوز : هذا الضارب زيداً وأخيه ، لأن الوصف المستوفى لشروط العمل ، الأصل إعماله لا إضافته [١] لالتحاقه بالفعل .

وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله :

١٦٦١ – ٭ . . . . . مُنْضجٍ صفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ معجّل [٢] ٭

(و) شرطه (وجُود المجوِّز) أي الطّالب لذلك المحلّ (على الأصحّ) فيهما فلا يجوز : إن زيداً وعمرو قائمان ، لأن الطالب لرفع « عمرو » هو الابتداء وهو ضعيف ، وهو التجرُّد ، وقد زال بدخول « إنّ » ولا « إن زيداً قائم وعمرو » على العطف .

وقال الكوفيّون وبعض البصريين : لا يشترط المجوّز ، فجوزوا الصورتين . ومنَع الأولى من لم يشترطه من البصريين لتوارد عاملين وهو « إن » و « الابتداء » على معمول واحد وهو « الخبر » .

(و) يجوز العطف (على التّوهّم) نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ بالجر على توهم دخول الباء في الخبر .

(وشرطه) أي الجواز (صحة دخول العامل المتوهّم) (و) شرط (حسنه كثرته) أي كثرة دخوله هناك ، ولهذا حسن قول زهير :

١٦٦٢ – ٭ بدا لي أني لست مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً [٣] ٭

---

(١) أ : « إعماله بإضافته » . ب : « إعماله لإضافته » وكلاهما تحريف . صوابه من ط .

(٢) من معلّقة امرىء القيس . وتمام صدره :

٭ فظل طهاة اللحم من بين ... ٭

(٣) نسب لزهير .

واستشهد به سيبويه في عدّة مواضع ١ : ٨٣ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٢ / ٤٥٢ : ٣٧٨ ، والخزانة ٣ : ٦٦٥ .

وقول الآخر :

١٦٦٣ – • ما الحازمُ الشهْمُ مِقْداماً ولا بَطلِ [١] •

ولم يَحْسُنْ قول الآخر [١٤٢/٢] .

١٦٦٤ – وما كنت ذا نَيْرَبٍ فيهمُ ولا مُنْمِشٍ فيهمُ مُنْمِلِ [٢]

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر « ليس » و « ما » . والنيرب النّميمة[٣] والمنمل : كثيرها . والمُنْمِشُ : المفسد ذات البين .

(ووقع) العطف (على التّوهّم في أنواع الإعراب) في الجرّ وقد تَقَدّم والرفع ، حكى سيبويه : انهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان على توهّم أنه قال : « هم » والنصب قاله الزمخشري في قوله تعالى : « فبشّرْناها بإسْحاق ومِنْ ورَاء إسْحَاق يَعقوبَ[٤] » وقوله : « ودُّوا لو تُدْهِنُ فيُدْهِنُون[٥] » على معنى : أن تدهن .

والجزم . قال الخليل وسيبويه في قوله : « فأصَّدَّق وأكنْ[٦] » والفارسيّ في

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

• إن لم يكن للهوى بالعقل غلاّبا •

من شواهد : المغني ٢ : ٩٦ .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : المغني ٢ : ٩٧ .

(٣) ط : « والنيرب والنميمة » بزيادة الواو بينهما تحريف .

(٤) سورة هود ٧١ . وفي ط : « فبشرناه » . تحريف .

(٥) سورة القلم ٩ ، وعلى النصب تكون القراءة : « فيدهنوا » وهو كذلك في بعض المصاحف . انظر العكبري ٢ : ٢٦٦ .

(٦) سورة المنافقون ١٠ .

قوله : « إنّهُ من يَتّقِ ويَصْبِر [1] » جزماً على معنى : تشبيه مدخول الفاء بجواب الشرط .. ومَنْ الموصولة بالشّرطية[2] ، وإذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التّوهّم أدَباً .

(١) سورة يوسف ٩٠ .

(٢) ب ، ط : « وتأتي من الموصولة » الخ بزيادة : « تأتي » والصواب من أ .
والمعنى أن مدخول الفاء شبيه بجواب الشرط ، ومَنْ الموصولة شبيهة بـ « من » الشرطيّة :

خاتمة
في تابع المنادى

(خاتمة) في توابع مخصوصة (تابع المنادى المبنيّ إن كان مضافاً أو شبهه نُصِبَ مطلقاً) ، لأنّ الأصل في تابعه النّصْب لكونه مَنْصوب المحلّ ، وتأكّد ذلك بالإضافة وشبهها كقوله :

١٦٦٥ – • أزَيْد أخا وَرْقاء إن كنت ثائراً [١] •

وقوله :

١٦٦٦ – • يا زِبْرِقانُ أخا بني ثُعلٍ [٢] •

وهذا (ما) دام (لم تكن الإضافة غير محضة) فإن كانت (فيجوز رفعه) نحو : يا زَيدُ الحسنُ الوجه .

(وجوّز الكوفيّة و) أبو بكر (بن الأنباري (رفع النعت) المضاف إضافة) محضة ، لأن الأخفش حكى : يا زيدُ بنُ عمرو بالرفع .

وغيرهم قالوا : هو شاذّ ، قال ابن مالك : لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله ،

---

(١) قائله مجهول ، وتتمته مجهولة .

انظر ابن يعيش ٢ : ١٥ والدرر ٢ : ١٩٦ .

(٢) للمخبّل السّعديّ . وتمامه :

• ما أنت ويب أبيك والفخر •

من شواهد : سيبويه ١ : ١٥١ ، والخزانة ٢ ٥٣٥ : . « وويب أبيك » كلمة تصغير وتحقير .

لأنّ المضاف لو كان منادى لم يجز فيه إلا النصب ، فلو جوّز رفع نعته مضافاً لزم إعطاء المضاف تابعاً تفضيلاً عليه مستقلاً .

(و) جوّز (الفرّاء) رفع (التوكيد والعطف) نسقاً قياساً في الثاني [١] وسماعاً في الأوّل حكى الأخفش : « يا تميم كُلّكم » بنصبه عند الجمهور ورفعه عند الأخفش . والجمهور أوّلوه على القطع مبتدأ أي : كلكم مَدْعُوّ .

(أو) كان (مفرداً جاز) أي الرفع حملاً على اللفظ ، والنصب على المحلّ نحو : يا رجل الطّويلُ والطّويلَ . ويا تميم أجمعون وأجمعين . يا زيد والغلامُ والغلامَ .

(وأوجب الكوفيّةُ نصب الثلاثة) أي النّعت ، والتوكيد ، والنسق . وردّ بالسّماع قال تعالى : « يا جبالُ أوّبي معه والطيرُ [٢] » . قرىء في السبع بالنصب والرفع ، وقالت العرب :

١٦٦٧ – • ألا يا زيد والضحاكُ سيرا [٣] •

وبالرفع (و) أوجب (الأخفش نصب نعت العلم وتوكيده) اتباعاً على المحلّ كما يجب في « جاءت حذام العاقِلةُ » بالرفع حملاً عليه ، ولا يجوز الكسر إتباعاً

---

(١) ط « قياساً في الباب الثاني » بزيادة كلمة : « الباب » وهذا تحريف ، صوابه من أ ، ب .
والمقصود بالثاني : العطف ، وبالأوّل : التوكيد .

(٢) سورة سبأ ١٠ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه :

• فقد جاوزتما خمر الطريق •

من شواهد ابن يعيش ١ : ١٢٩ .
وفي الدرر ٢ : ١٩٦ ذكر أن هذا الشاهد ليس شعراً بل هو نثر . ثم عاد وذكر في التنبيهات التي ختم بها الجزء الثاني ليصوب خطأه ، وذكر أن الشاهد هو شعر وليس بنثر .

للفظ قال : وما ورد من ذلك مضموماً فحركته حركة إتباع لا إعراب .

(و) أوجب أيضاً (رفعهما) أي النعت والتوكيد (في) حال تبعيّة (النّكرة) المقصودة ، لأن الضمة عنده في « يا رجل » ليست ضمّة بناء بل إعراب . وأصله : « يأيها الرجل » حذفت « أي » فبقي على إعرابه كما كان .

والجمهور قالوا : لمّا حُذِفت وحلّ محلها وصار هو المنادى حكم له بحكمه . فَبُنِي كما بُنِيَتْ ، (نَعَمْ البدل والعطف) بالحرف عند الجمهور (كمستقل) فما كان منهما مضافاً أو شبهه نصب ، أو مفرداً ، أو نكرة مقصودة رفع كما لو دخلت عليه « يا » ، لأنّ البدل يقدّر فيه مثل عامل المبدل منه ، والنّسق شبيه به بصحّة تقدير العامل قبله ، ولاستحسان ظهوره توكيداً كما يظهر مع البدل نحو : يا زيد رجلاً صالحاً [1] يا زيد بطّةُ . (إلاّ للمنسوق ذا أل [2] فالوجهان) : الرفع والنصب جائزان فيه لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت .

(وفي الأرجح) منهما أقوال : أحدها : الرّفع وهو رأي الخليل وسيبويه والمازني لأنه أكثر ما سمع ، وللمشاكلة في الحركة .

ثانيها : النّصب وهو رأي أبي عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس والجرمي ، لأن ما فيه أل ، لم يَل حرف النّداء ، فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولى الحرف ، ولأن أكثر القُرّاء قرأوا به في « والطّير [3] » .

(ثالثها) : الأرجح (النصب إن كانت) أل فيه (للتّعريف) ، لأنه حينئذ

---

(١) هذا مثال الشبيه بالمضاف ، لأن السّيوطي جرى على مذهب ابن مالك الذي ينصّ على أن الشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه وقد يشمل الموصول بصلته ، والموصوف بصفته . انظر حاشية يس ٢ : ١٦٧ .

(٢) أ : « فإن كان المنسوق ذا أل » .

(٣) سورة سبأ ١٠ .

شبيهٌ بالمضاف . والرّفع إن لم تكن له ، بل للمح الصفة « كاليسع » لعدم شبهه حينئذ به ، وهذا رأي المبرّد .

(وجوّز المازنيّ والكوفيّة نصب العطف) بالحرف (المفرد) حملاً على المحلّ نحو : يا زيد وعمراً ، يا عبدَ الله وعمراً .

(ومنعه) أي [١٤٣/٢] النصب (الأخفش في العطف على نكرة) مقصودة وأوجب الرفع .

(وفي نعت المضموم المنوّن ضرورة المفرد الوجهان) الرّفع والنّصب .

(و) في نعت (المنصوب) المفرد المنوّن ضرورة (النصب) فقط ، لأن المنادى حينئذ معرب منصوب لفظاً ومحلاً .

(فإن نوّن مقصور[1]) نحو : يا فتىً للضرورة (بني) النعت (على ما نوّن) في المنادى ، فإن نوى الضمَّ جاز الأمران أو النّصْب تعيَّن .

(وتابع) المنادى (المعرب ينصب) سواء كان مفرداً أم مضافاً ، لأن رفعه إنما جاز إذا كان لفظ متبوعه شبيهاً بالمرفوع . (إلاّ البدل فكمستقل) فينصب إذا كان مضافاً ويرفع إذا كان مفرداً لما تقدّم . ولا يكون إلاّ صالحاً لمباشرة حرف النّداء (وكذا النّسق) كمستقل (في الأصحّ) .

ويقابله قول الكوفيّة والمازنيّ السّابق : أنه يجوز نصبه إذا كان مفرداً . قال أبو حيّان : بل هو هنا أولى منه هناك .

(ومنع الأكثر وصف النّكرة المقصودة) وحكى يونس : أنهم وصفوه بالمعرفة ، وأجروه مجرى العلم المفرد .

---

(١) أ : « نودي » مكان : « نوّن » .

(و) منع (الأصمعيّ) وصف المنادى (المبنيّ) لأنه شبيه بالمضمر ، والمضمر لا ينعت .

والجمهور على الجواز لكثرة وروده ، ولأن مشابهة المنادى للضمير عارضةٌ فكان القياس ألاّ تعتبر مطلقاً كما لا تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو : ضَرْباً [1] زيداً ، لكن اعتبرت مُشابهته في النداء استحساناً ، فلا يراد على ذلك ، كما أن فَعَال العلم لمّا بُنِي حملا على فَعَال الأمر لم يتَعَدّ إلى سائر أحواله .

(و) منع (قوم) منهم الفرّاء ، والسِّيرافيّ وصف (المُرخَّم) قالوا لأنه لا يرخّم الاسم إلا وقد عُلِم ما حُذف منه ، ومَنْ يُعنى به فإنْ احتيج إلى النّعت فردُّ ما سقَطَ منه أوْلى [2] .

وأجازه الجمهور لوروده قال :

١٦٦٨ – • أحار بن عمرو كأني خَمِرْ [3] •

وما ذكر من الدّليل ممنوع ، لأن الاسم يرخَّم إذا عُلِم ما حذف منه ، وإن لم يُعْلم مَن يعنى به .

(وثالثها) يمنع [4] (إنْ أُتِمَّ) ، لأنه لفظ يختصّ بالنّداء فأشبه نحو : فُلُ ، وفُسَقِ ، وفَسَاقِ بخلاف ما إذا انتظر فيجوز وصفه لأن المحذوف كالموجود . (ورابعها) يجوز في الحالين لكنه (قبيح) وعليه ابن السّرّاج .

(و) منع (الأخفش عطف نكرة مقصودة أو إشارة) على المنادى فلا يقال :

---

(١) أ : « ضارباً » مكان : « ضرباً » . تحريف .

(٢) معنى ذلك : أن من احتاج إلى وصف المنادى المرخّم ، فردّ المحذوف منه أولى من هذا الوصف .

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٩٢ .

(٤) كلمة : « يمنع » سقطت من أ .

يا زيدُ ورجُلُ ، ولا : وهذا . أما الأول فلأن « أل [١] » لا تحذف إلاّ إذا ولى الاسم حرف النداء . وأمّا الثاني فلأن المشار لا يكون منادىً إلاّ إذا وليه حرف النداء . وجوّزهما المبرد في المقتضب .

وقولي (كما لا يبدلان) : أي النكرة المقصودة والإشارة . (ولاذو أل) من المنادى .

(و) منع (المازنيّ عطف الأول [٢] العاري من أل) .

واعتقد قوم بناء النّعت إذا رفع) ، لأنهم رأوا حركتها [٣] كحركة المنادى . حكاه في « النّهاية » .

(وضمير المنادى) الواقع في (التّابع) يأتي (بلفظ غيبة) وهي الأصل (وكذا) بلفظ (خطاب) اعتباراً بما عرض له من الحضور بالمواجهة ، وقد اجتمعا في قوله :

١٦٦٩ – فيأيُّها المُهْدي الخفا من كَلامِه كأنّك تَضْغُو في إزارَك خِرْنق [٤]

ويقال يا تميم كلهم وكلكم ، ويا زيد نفسه ونفسك (خلافاً للأخفش) في منعه أن يأتي بلفظ الخطاب .

(وتابع اسم لا) التي لنفي الجنس (يرفع وينصب مطلقاً) سواء كان هو والاسم مفرداً أم لا ؟ متّصلاً بالمتبوع أم منفصلاً ، نعتاً أم غيره من التّوابع : أما النّصب

---

(١) « أل » سقطت من أ ، ب .

(٢) ب ، ط : « عطف المطول » صوابه من أ . والمراد بالأول : النكرة المقصودة .

(٣) مقتضى الأسلوب أن يقال : « حركته » أي النعت . ولعله راعى أن النعت صفة فأعاد عليه ضمير المؤنث .

من شواهد : التصريح ٢ : ١٧٤ .

(٤) قائله مجهول .

ويضغو : يصوّت . وخرنق : ولد الثعلب .

فاتّباعاً لمحلّ اسم « لا » . وأمّا الرفع فلمحلّ « لا » مع اسمها ، فإنّه رفع بالابتداء .

وقال في شرح الكافية : على محلّ اسم « لا » ، فإن « لا » عامل ضعيف فلم ينسخ عمل الابتداء لفظاً وتقديراً . نحو [١] : لا رجلَ ظريفٌ أو ظريفاً في الدار – لا رجل فيها ظريفٌ أو ظريفاً – لا أحد رجلٌ أو رجلاً فيها – لا ماءَ ماءٌ بارداً . أو ماءٌ باردٌ [٢] .

١٦٧٠ – • فلا أب وابْناً مِثْل مَرْوان وابْنه [٣] •

لا رجُلَ وامرأةً في الدار – لا رجل قبيحاً أو قبيح فعله عندك – لا طالعاً جبلاً ظريفٌ أو ظريفاً حاضراً .

(إلا البدل . قيل : أو النّسق المعرفة فيجب رفعه) ولا يجوز [٤] نصبه ، لأنّ البدل في تقدير العامل [٥] ، ولا لا تدخل على المعارف نحو : لا أحدَ زيدٌ فيها ، وكذا النّسق عند من قال : إنه يحلّ مَحلّ المعطوف عليه نحو : لا غلام [٦] فيها ولا زيد . ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه .

(و) إلاّ (التوكيد) اللفظي (والعطف) بالحرف (المكرر معه لا ، والنّعت المفرد لمبنيّ لم يُفصَل فيجوز فتحها أيضاً) كما يجوز رفعها ونصبها . مثال الأول :

---

(١) من قوله : « نحو » إلى قوله : « إلاّ البدل » سقط من أ .

(٢) « أو ماء بارد » سقط من ط .

(٣) نسب للفرزدق . وتمامه :

• إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا •

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٤٩ ، والخزانة ٢ : ١٠٢ والتصريح ١ : ٢٤٣ ، والأشموني ٢ : ١٣ .

(٤) أ : « ولا يجب » مكان : « ولا يجوز » .

(٥) أ : « في تقدير المعرفة » مكان : « في تقدير العامل » .

(٦) ط : « لا غلامي » بالإضافة .

لا ماء ماء بارداً بالأوجه الثلاثة ، والثالث : لا رجل [١٤٤/٢] ظريف فيها [١] . والثاني [٢] لا حول ولا قوة إلا بالله .

١٦٧١ – • لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أب [٣] •

١٦٧٢ – • لا نسَبَ اليوم ولا خُلَّةً [٤] •

والفتح في الثلاثة (تركيباً) ، وجاز ، لأنها من تمامه .

(وقيل : إعراباً في النعت) حملاً على المحل ، وحذف تنوينه للمشاكلة .

(ولك في المعطوف عليه حينئذ) أي حين تكرار لا مع المعطوف (الرّفع) على الفاء « لا » الدّاخلة عليه ، وإعمالها عمل ليس (فيمتنع نصب المعطوف) لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً ، ويجوز الفتح على التّركيب والرفع على إلغاء الثانية ، وعطف الاسم بعدها على ما قبلها أو إعمالها عمل ليس نحو :

١٦٧٣ – • فلا لَغْوٌ ولا تأثِيمَ فيها [٥] •

(١) أي النعت المفرد المبنيّ الذي لم يفصل .

(٢) أي العطف بالحرف المكرّر .

(٣) اختلف في نسبته كما في الدرر ٢ : ١٩٨ . وصدره :

• هذا وجدّكم الصغار بعينه •

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٢ ، وابن يعيش ٢ : ١١٠ والأشموني ٢ : ٩ ، والتصريح ١ : ٢٤١ ،

(٤) لأنس بن عباس بن مرداس السّلميّ . وتمامه :

• اتّسع الخرق على الرّاقع •

من شواهد : ابن يعيش ٢ : ١٠١ ، ٩/١١٣ : ١٣٨ . والأشموني ٢ : ٩ ، والتصريح ١ : ٢٤١ .

(٥) لأميّة بن أبي الصّلت . وتمامه :

• ولا حينٌ ولا فيها مُلِيمُ •

وانظر تحقيقات العينيّ هامش الأشموني ٢ : ١٢ في تحريف النحاة في هذا البيت حيث ركّبوا صدر بيت على عجز بيت آخر .

و « لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ [١] » .

(ومنع قوم) من المغاربة (رفع نعت) اسم « لا » (المعرب [٢]) وأوجبوا ألاّ يتبع إلاّ على اللفظ .

(و) منع (قَوْمٌ رَفْع النّعت المضاف أو شبهه [٣]) الجاري على المفرد وأوجبوا إتباعه على اللفظ .

(و) منع (يونس نصب العطف المكرّر بلا) وأوجب فتحه لاستقلاله ، فلا يجوز تنوينُه كما لا يجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة . وأجيب بجعل « لا » زائدة مؤكدة .

(وتابع اسم إن المكسورة إن كان نسقاً جاز رفعه بعد استكمال الخبر) لا قبله كقوله :

١٦٧٤ — • فإنّ لنا الأمّ النّجيبَة والأبُ [٤] •

ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه كقوله :

١٦٧٥ — إنّ الرَّبيع الجَوْدَ والخَريفا يَدا أبي العباس والصَّيُوفا [٥]

والرفع (على الابتداء) والخبر محذوف لدلالة خبر إنّ عليه (وقيل) عطفاً (على

---

(١) سورة البقرة ٢٥٤ .

(٢) في أ : « المعرف » بالفاء .

(٣) ط : « وشبهه » بالواو لا بـ « أو » .

(٤) قائله مجهول . وصدره :

• فمن يك لم يُنْجِبْ أبوه وأمُّهُ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٤٠ .

(٥) نسبه صاحب الدرر ٢ : ٢٠٠ للعجّاج وهو خطأ ، والصّواب أنه لرؤبة بن العجاج كما في سيبويه ١ : ٢٨٥ وديوان رؤبة : ١٧٩ . وانظر أوضح المسالك رقم ١٣٩ .

موضع اسم إن) فإنه كان مرفوعاً على الابتداء . وقائل هذا لا يشترط في العطف على المحل وجُود المُحْرز [١] .

(وقيل) عطفاً على محلّ (إن واسمها) فإنه رفع على الابتداء فهو على هذين من عطف المفردات ، وعلى الأول من عطف الجمل .

(وجوّزه الكسائيّ) أي الرّفع (قبل) استكمال (الخبر مطلقاً) ظهر الإعراب فيه أم لم يظهر نحو : إن زيداً وعمرو قائمان ، وإن هذا وزيد قائمان .

(و) جوّزه (الفرّاء بشرط بناء الاسم) كقوله تعالى : « إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصّابئون [٢] » . الآية . وقول الشاعر :

١٦٧٦ – • فإني وقيّارٌ بها لغريب [٣] •

قال ابن مالك : ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجّة للكسائيّ .

ويقول : بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتفاقاً ، ورفع المعطوف هو الحجّة : والأصل التّسوية بين المعرب والمبنيّ في إجراء التّوابع عليهما .

وسيبويه يحمل الآية والبيت على أن المعطوف فيهما منويّ التأخير . وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده ، وقد قرىء : « إن الله وملائكتُه [٤] »

(١) في النسخ الثلاث : « وجود المجوّز » بالجيم والواو .
صوابه من المغني ٢ : ٩٥ .
والمراد بالمحرز : الطالب لذلك المحلّ .
(٢) سورة المائدة ٦٩ .
(٣) لضابىء بن الحارث البرجميّ . وصدره :
• فمن يك أمسى بالمدينة رحلُهُ •
من شواهد : سيبويه ١ : ٣٨ ، والمغني ٢ : ٩٥ ، والخزانة ٤ : ٣٢٣ .
(٤) سورة الأحزاب ٥٦ .

بالرفع ، وهو شاهد للكسائيّ .

(وقيل) إنما جوزه الفرّاء بشرط (خفاء إعرابه) أي الاسم لئلا يتنافر اللفظ كذا حكاه عنه أبو حيّان وغيره .

(وجوّزه الخليل إنْ أُفْرِد الخبر) نحو [1] : إنّ زيداً وعمرو قائم ، وقوله :

١٦٧٧ – • فإني وقيارٌ بها لغريب •

بخلاف ما إذا جمع [2] نحو : إن زيداً وعمراً قائمان .

(ومثلها) أي إنّ في جواز العطف على خبرها بالرّفع بالشّرط المذكور (أن المفتوحة ولكنّ) نحو : « أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسُولُه [3] » .

١٦٧٨ – • ولكنِّ عَمّي الطيِّب الأصل والخالُ [4] •

وقيل : لا يجوز العطف بالرفع على اسمها لمخالفتها للمكسورة لما في « لكنّ » من معنى الاستدراك . ولكون أنّ لا تقع إلاّ معمولة فلا مساغ للابتداء فيها .

(وثالثها) وعليه ابن مالك (إن صَلُح الموضع للجملة) جاز العطف بالرّفع وإلاّ فلا . وصلاحيّتُهُ لها بأن يتقدّم عليها عِلْم أو معناه كالآية المذكورة ونحو : علمت أنّ زيداً منطلق وعمرو (دون الباقي) أي ليت ، ولعل ، وكأنّ فلا يجوز العطف عليها

---

(١) من قوله : « نحو إن زيداً » إلى قوله : « قائمان » سقط من أ .

(٢) الجمع هنا مقابل للمفرد ، وليس المراد منه الجمع الاصطلاحيّ .

(٣) سورة التوبة ٣ .

(٤) قائله مجهول . وصدره :

• وما قَصُرَت بي في التسامي خؤولة •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٤١ .

بالرّفع لما فيها من المخالفة لذلك [١] بتغيير المعنى . (و) دون (غير النسق) من التّوابع ، فلا يجوز فيها إلاّ النّصْب (على الأصحّ فيهما) .

وأجازه الفرّاء في لَيْت وأخواتها بعد الخبر مطلقاً وقبله بالشرط المذكور عنه ، واحْتَجّ بقوله :

١٦٧٩ – ٠ يا ليتني وأنت يا لميس في بَلَد ليس به أنِيسُ [٢]

وأجيب بأن تقديره وأنت معي ، والجملة حاليّة .

وجوّز الجَرْميّ والزّجاج . والفرّاء أجازه أيضاً في سائر التوابع بعد الخبر مطلقاً ، وقبله بشرطه . ووافقه الجَرْمي والزّجاج في الصورة الأولى نحو : إنّ هذا زيدٌ العاقل . وإن هذا العاقل زيد . وإن هذا أخوك قائم ، وإن هذا نفسه قائم ، وسمع : إنهم أجمعون ذاهبون .

(وقيل) في (غير نسق إنّ) المكسورة [٢/١٤٥] (ولكن) من توابعهما [٣] (الخلاف) المتقدّم في نسقها من الرّفْع بعد الخبر في قَوْلٍ [٤] وقبله مطلقاً في قول ، وشرط البناء في قول : ولا يجوز في تابع ما عداهما إلا النصب .

(أمّا عطف الجملة على [٥] هذه الحروف وما عملت فيه رفعاً) نحو : إن زيداً قائم ، وعمروٌ [٦] ذاهب (فاتّفاق) أي جاز اتفاقاً ويكون غير داخل في معناها .

---

(١) ط فقط : « لتلك » مكان : « لذلك » .

(٢) للعجاج : من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٤٥ . وفي ط : « بالمليس » مكان : « يالميس » . تحريف .

(٣) أ . ب : « من توابعها » .

(٤) ب ، ط : « في قوله » بالهاء .

(٥) ط : « في » مكان : « على » . تحريف .

(٦) ط : « وعمراً » بالنصب مكان : « وعمرو » .

(وجوّز الكيسائي رَفْعَ نَسَقِ أوّل) مفعولي : ظَنَّ (إذا لم يظهر الإعراب في المسند إليهما) نحو : أظن عبد الله وزيدٌ قاما أو يقومان ، أو « مالُهما كثير » بخلاف : قائمين أو قائماً . وخالفه الفراء والبصريّون ، وهذا النقل عنه هو الصّواب .

وقال أبو حيان : خلاف ما في التسهيل من نَقله اشتراط خفاء إعراب الثاني مُمَثِّلاً له : « لظننت زيداً صديقي وعمرو » .

(ويجوز نصب نسق الجملة المعلّقة) لأنّ محلها نصب نحو : علمت لزيدٌ منطلق وعمراً قائماً . (وتابع المجرور بالمصدر) فاعلاً أو مفعولاً (يجري على اللفظ) قطعاً .

(ومنع سيبويه والمحققون) الإجراء (على المحلّ) لأنّ شرطه أن يكون مُحْرِزه[1] لا يتغير عند التصريح به . وهنا لو صرّح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغيّر العامل بزيادة تنوين .

وجوّزه الكوفيون وجماعة من البصريّين وجزم به ابن مالك لورود السمّاع بـه كقوله :

١٦٨٠ – • طَلَبَ المُعَقِّبُ حَقَّهُ المظلُومُ[2] •

وقوله :

١٦٨١ – • مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ[3] •

---

(١) أ : « مجروره » . تحريف .

(٢) للبيد بن ربيعة العامريّ . وصدره :

• حتى تَهجّر في الرّواح وهاجَها •

الديوان ١٢٨ . وروايته : « وهاجه » مكان : « وهاجها » وأوضح المسالك رقم ٣٦٩ .

(٣) سبق ذكره رقم ٧٢٧ .

وفي قراءة الحسن : « عليهم لعنةُ الله والملائكةُ والناسُ أجمعون [١] » .

وقوله :

١٦٨٢ — • مَخَافة الإفلاسِ واللَّيانا [٢] •

ثم الاختيار عند هؤلاء الحمل على اللّفظ ، قال الكوفيّون : إلاّ أن يُفْصَل بين التّابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو : يُعْجِبني ضَرْبُ زيد عمراً [٣] وبكراً .

(وثالثها يجوز في عطف وبدل) دون النعت والتوكيد وهو رأي الجَرْميّ ، لأنّ العطف والبدل عنده من جملة أخرى ، فالعامل [٤] في الثاني غير العامل في [٥] الأول بخلاف الصّفة والتأكيد ، فالعامل فيهما واحد ، ومحال — وهما شيء واحد — أن يكون الشيء مجروراً مرفوعاً أو مجروراً منصوباً .

(وقيل) يجوز (بشرط ذكر الفاعل) فيقال : عجبت من شرب الماء واللبن زيد (ولا يجوز حذفه) .

(ويجب) الإتباع على المحلّ بلا خلاف (إذا كان المفعول المضاف إليه ضميراً اختياراً) نحو : يعجبني إكرامُكِ زيداً وعمراً بالنّصب . ولا يجوز الإتباع على اللفظ إلاّ في ضرورة .

---

(١) سورة البقرة ١٦١ . وانظر : مشكل إعراب القرآن ١ : ٥٧٧ .

(٢) لزياد العنبري . وصدره :

• قد كنت دانيتُ بها حسّانا •

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٨ ، وأوضح المسالك رقم ٣٧٠ وقد نسبه سيبويه إلى رؤبة وهو في ديوانه ١٨٧ .

(٣) ب ، ط : « عمروٌ » بالرّفع .

(٤) من قوله « في الثاني » إلى قوله : « فالعامل » فيهما واحد ، سقط من أ .

(٥) « في » سقطت من ط .

(ويجوز في تابع المفعول) مع الجر والنصب حيث قلنا به (الرَّفْعُ على تأويله) أي المصدر (بمبنيّ) أي بحرف مصدريّ موصول بفعل مبنيّ (للمفعول) بناءً على جواز ذلك فيه ، وهو الأصحّ كما تقدّم في مبحث إعماله .

(ويجريان) أي الإتباع على اللفظ والمحلّ (في تابع مجرور اسم الفاعل العامل) . كقوله :

١٦٨٣ – هل أنْتَ باعِثُ دينارٍ لِحاجَتِنا أوْ عَبْدَ ربٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ[1]

(إلاّ النّعت والتوكيد فاللفظ) يتعيّن فيهما (في الأصحّ) لأنه لم يسمع فيهما الإتباع على المحلّ . وقيل : يجوز المَحلُّ فيهما قياساً على مجرور المصدر . قال ابن مالك : بل أولى ، لأن إضافته في نيّة الانفصال . ولأنه أمكَنُ في عمل الفِعْل من المصدر .

(ومنع قوم المحلّ في تابع معرَّف بأل مثنّى أو جمع) على حدة ، فلا يقال : هذان الضاربا زيدٍ أو الضاربو زيدٍ أخاك وعمراً ، وأوجبوا الجر .

وجوّز ابن عصفور والأبّذي الأمرين .

(و) منع (المُبرَّد اللّفظ في تابع غيرهما) أي المفرد أو المكسر أو الجمع بألف وتاء (العاري من أل ، ولو أضيف لما هي فيه أو) إلى (ضميره) أو ضمير ما هي فيه ، فلا يقال : « هذا الضّارِب الجاريةَ وغلامِ المرأة أو أخيها » ، أو الضُّرّاب ، أو الضارباتُ الرّجُلِ أخيك وزيدٍ وأوجب النصب .

وجوّز سيبويه الأمرين ، فإن لم يكن عارياً من أل جازا بلا خلاف نحو : الضّاربُ الغلامِ والجارية .

---

(١) قيل : إنه لمجهول ، وقيل : إنه مصنوع من شواهد : سيبويه ١ : ٨٧ ، والخزانة ٣ : ٤٧٦ . وفي النسخ الثلاث : « وعبد رب » بالواو لا بـ « أو » .

(وجوز أهلُ الكوفة وبغداد جرْ تابع منصوبه) أي اسم الفاعل ، فيقال : هذا ضاربٌ زيداً وعمروٍ . وأوجب غيرهم النّصب بناءً على اشتراط المحرز في العطف على المحلّ .

(ولا يجوز في تابع معمول) الصفة (المشبهة) إلا اللفظ أي الإتباع عليه إنْ رفعاً فرفعٌ ، وإن نصباً فنصبٌ ، وإن جرّاً فجرٌ .

(و) جوّز (الفراء رفع [1] تابع مجرورها) لأنه فاعل في المعنى نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه نَفْسُهُ ، وأنْفُهُ .

وغيره قال : لم يسمع ذلك .

(و) جوّز (أهل بغداد جر عطف [١٤٦/٢] منصوبها) نحو : هذا حَسَنٌ وجهاً ويدٍ ، كأنك قلت : حسَنَ وجْهٍ ويدٍ .

ولا خلاف أنّه لا يعطف على مجرورها بالنصب ، فلا يقال : هو حسن الوجه والبدنَ .

(١) ط : « لفظ تابع مجرورها » مكان : « رفع » الخ . تحريف .

العَـوَارِضُ

الإخبار بالذي وفروعه

(الكلام [١] في الإخبار) بكسر الهمزة ، ويقال له : باب المخاطبة وهو نوع من أنواع الابتداء أفرد بالذكر للتّمرين .

(الإخبار بالذي وفروعه) من المثنّى والجمع المؤنث (أن يتقدّم) الذي مبتدأ ويؤخر الاسم الذي يقال [٢] أخبر عنه بالّذي (أو خلفه) وهو الضمير المنفصل عن المتصل (خبراً) عنه (و) يتوسط [٣] (ما) في الجملة (بينهما صلة) للذي (عائدها ضمير غائب يخلف الاسم في إعرابه الذي كان له) قبل الإخبار ، كقولك في الإخبار عن « زيد » من « ضربْتُ زيداً » : الذي ضربته زيدٌ [٤] وعن التاء : « الذي ضرب زيداً أنا » . وبهذا ظهر أنّ الإخبار ليس بالذي ولا عن الإسم ، بل بالاسم عن الذي .

قال ابن السّرّاج : وذلك لأنه في المعنى مُخْبَرٌ عنه . قال أبو حيّان : ويحتمل أن الباء بمعنى عن [٥] ، وعن بمعنى الباء كما تقول : سألت عنه ، وسألت به ، فكأنه قال : أخبر بهذا الاسم أي صيره خبراً .

وقال غيره : الباء هنا للسببيّة لا للتّعدية ، وكأنه قيل : أخبر بسبب الذي أي بسبب جعلها مبتدأ .

---

(١) ط : « لكلام » باللام فقط . تحريف .

(٢) أ : « يقال له » بزيادة : « له » . (٣) ط : « وتوسّط » .

(٤) ط : « الذي ضربته زيداً » بنصب : « زيد » . تحريف . وذلك لأن : « الذي » مبتدأ و « زيد » خبر ، و « ضربته » صلة « الذي » ، والهاء في : « ضربته » خلف عن : « زيد » الذي جعلته خبراً ، وهي عائدة على الذي . انظر شرح ابن عقيل ٢ : ١٣٣ .

(٥) في قولهم : « الإخبار بالّذي » .

قال بدر الدين بن مالك : وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص أو تقوّي الحُكْم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحن [١] . (وجوز أبو ذَرّ) مصعب بن أبي كثير الخشني : (عوده) أي الضمير (مطابقاً للخبر) في الخطاب . فيقال في الإخبار عن التاء من : ضربت : « الذي ضربت أنت » حملاً على المعنى ، لأن الذي هو أنت ، كما يجوز الوجهان في أنت الذي قام . وأنت الذي قمت ، وفرق [٢] هنا بأنه يلزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ ، وذلك خطأ بخلافه هناك قال أبو حيّان : وقياس قوله : جواز ذلك في ضمير المتكلم إذْ لا فرق فيقال : الذي قمت أنا .

(و) جوّز (المبرد تقدم المخبر به) على الذي مع قوله : إن الأحسن تأخيره ، وعلى قول الجمهور بوجوب تقديم « الذي » المراد حيث لا مانع ، فإن كان هناك استفهام وجب تقديمه كقولك في الإخبار عن « أيّ » مِنْ « أيُّهم قائم » : « أيهم الذي هو قائم » ، ومِنْ : أيُّ رجل كان أخاك : « أيهم الذي هو كان أخاك » هكذا . قال أبو حيّان : وفيه نظر لما سيأتي .

(و) يخبر (بأل إن صدرت الجملة) التي هي منها (بفعل موجب) يصلح لأن (يصاغ منه صلتها) فتقول في الإخبار عن « زيد » مِنْ « قامت جاريةُ زيد » « القائم جاريته زيد » فإن لم تصدّر بفعل نحو : زيداً ضرب عمرو [٣] ، أو صدرت بفعل غير موجب ، أو موجب لا يصلح أن يصاغ منه صلة لأل كيذر – ويدع لم يخبر بأل .

(فإن رفعت) صلة أل (ضمير غيرها) أي غير أل (وجب إبرازه) كأن يخبر

---

(١) شرح الألفية لابن المصنف ورقة ١٦٠ نسخة مخطوطة في حوزتي .

(٢) هذا ردٌّ على أبي ذرّ ، لأنه في إجازته لهذا يترتب عليه أن تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ . انظر التصريح ٢ : ٢٦٥ .

(٣) أ : « زيد أخو عمرو » .

بها عن زيد من ضربت زيداً فتقول : الضاربه أنا زيد بإبراز الضّمير ، لأن أل لزيد ، وأنا لغير أل : بخلاف ما إذا أخبرت عن «زيد» من « خرج زيد » ، أو التاء من « ضربت زيداً » ، فتقول : « الخارج زيد والضارب زيداً أنا » ، لأن مرفوع الصّلة ضمير أل .

(فإن كان الاسم) المخبر به (ظرفاً) فإن كان متصرّفاً (لم يُتَوسّع فيه) قبل الإخبار (قرن الضمير بـ « في ») كأن يخبر عن اليوم من : « قمت اليوم » فتقول : « الذي قمت فيه اليوم » ، أو عن خَلْفَك من : « قعدت خَلْفَك » فتقول : « الذي قعدت فيه خلفك » .

فإنْ كان مما يتوسّع فيه قَبْل [1] وصَل المُخبَر إليه بنفسه حالة الإخبار .

(وشَرْط هذا الاسم) المخبر عنه في هذا الباب (إمكان الفائدة به لا) ما لا يفيد[2] نحو (ثواني الأعلام) المضافة من الكُنى ، وغيرها كبكر من « أبي بكر » ، و « قزح » من « قوس قزح » (ولا) ثواني المركبات ترتيب (المزْج) إذا أعربت إعراب المتضايفين (خلافاً للمازنيّ) حيث جوّز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى ، واستدلّ بأن العرب قد أخْبَرت عنه في كلامها قال :

١٦٨٤ — • أو حَيْث عَلّق قوسُه قُزَحُ [3] •

وردّ بأن « قُزح » اسم للشيطان ، وكان العرب قد وضعت قَوْساً للشّيطان فيكون من أكاذيبها .

---

(١) أي قبل الإخبار .

(٢) ط : « ما يقيد » بالقاف مكان : « ما لا يفيد » .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ٢٠٤ : « لم أعثر على قائله ولا تتمته » .
وقد عثرت على قائله وهو : شقيق بن سليك الأسديّ .
وكذلك عثرت على تتمته وهي صدر :
• فكأنما نظروا إلى قمر •
أنظر العيني ٤ : ٤٧٩ :

(و) شرطه (الغني عنه بأجنبيّ) يوضع مكانه قبل الإخبار ، لأنّك تضع بدل « زيد » في « ضربت زيداً » مثلاً : « عمراً » بخلاف الهاء في نحو : « زيد ضربته » لا يجوز فيه : « زيد ضربت عمراً » (أو) الفتى عنه (بمضمر ، لا حال وتمييز) فلا يصحّ الإخبار عنهما لأنهما لا يكونان مضمرين .

قال أبو حيّان : وكذا ما ربط به من اسم ظاهر أو إشارة ، فلا يصحّ الإخبار عن زيد من : « زيد ضربت زيداً » ولا عن ذلك من قوله تعالى : « ولباسُ التّقْوى ذلك خيْرٌ »[1] [١٤٧/٢] .

وكذا لا يَصحّ الإخبار عن مجرور حتّى ونحوها مما لا يجرّ المضمر .

(و) شرطه قبوله الرّفع ، بخلاف ما لا يقبله كالظّرف والمصدر غير المُتصرّفين ، وما لزمه[2] كأيمن في القسم ، وما التعجبيّة[3] .

(و) شرطه (قبوله التأخر) هو (أو خلفه) كالتاء من ضربت فإنها ، وإن لم تقبل التأخير فخلفها يقبله ، وهو الضمير المنفصل أعني « أنا » . (لا لازم الصّدر) كأسماء الشّرط والاستفهام ، وكم الخبريّة ، وضمير الشأن ، فلا يجوز الإخبار عن شيء من ذلك .

(وقيل : إلاّ) اسم (الاستفهام) فإنه يجوز الإخبار عنه ، ويلزم الصّدر فيقال : في « أيهم قائم » : أيهم الذي هو قائم ، وفي « أيهم ضربت » « أيهم الذي إيّاه ضربت » .

(و) شرطه (قبوله الإثبات لا) ما لزم النفي (كأحدٍ وعَرِيب) وكتيع وطُورِيٍّ[4]

---

(١) سورة الأعراف ٢٦ . (٢) أ : « وما لازمه » .

(٣) لأن « ما » التعجّبية تلزم الصدر ، وهذا يتنافى مع شرط الإسم المخبر عنه حيث إنه يجب أن يكون قابلاً للتأخير ، انظر حاشية الخضري ٢ : ١٣٣ .

(٤) في اللسان : « طور » : « والعرب تقول : ما بالدار طوريٌّ ولا دوريٌّ » أي أحد . =

(وإسم فعل) ناسخ (منفيّ) كليس وما زال وإخوته .

(و) شرطه (ألا يعود الضّمير على شيء قبله) كالهاء في : زيد ضربته ، والضمير في « منطلق » من « زيد منطلق » ، لأنك لو أخبرت عنها لجعلت مكانها ضميراً وذلك الضمير يطلبه زيد والموصول ، ولا جائز أن يعود إليهما ، وإن أعدته إلى أحدهما بقي الآخر بلا رابط ، فامتنع الإخبار . (وقيل) : بل (الشرط ألاّ يكون) الضّمير قبل الإخبار (رابطاً) كما في : زيد ضربته ، فإن عاد على سابق وليس رابطاً جاز الإخبار عنه ، كأن يذكر إنسان فتقول : لقيته ، فإذا أخبرت قلت : الذي لقيته هو ، فصحّ الإخبار عن ضمير « لقيته » ، وإن كان عائداً على شيء قاله الأستاذ أبو علي الشّلوبين .

قال الشّلوبين الصغير : وهذا غير صحيح ، ولا يوجد في كلام العرب إذ لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة . قال أبو حيّان : والذي نذهب إليه هو الشرط الأول ، وهو اختيار الجزولي .

(و) شرطه (كونه بعض ما يوصف به من جملة صالحة) للوصف بأن تكون خبريّة عارية من معنى التعجّب غير مستدعية كلاماً ليصح كونها صلة بخلاف غير الخبريّة ونحوها . (أو جملتين في حكم) جملة (واحدة) كجملتي الشّرط والجزاء ، فإنها تصلح للوصف ، فيصلح في هذا الباب كأن يخبر عن « زيد » من قولك: « إنْ تضرب زيداً اضربه » فتقول : الذي إن تضربه أضربه زيد .

= قال العجاج :

• وبلده ليس بها طوريُّ •

وكذلك كتبع ، وانظر « التسهيل » ١١٩ فقد عدد ابن مالك الكلمات التي تشبه معنى : أحد ، وأنهاها إلى ٢٢ كلمة .

وفي النسخ الثلاث : « كتبع » بالباء . تحريف .

(و) شرطه (أن يتحد العامل في المتعاطفين) بأن كان الذي يراد الإخبار عنه معطوفاً ومعطوفاً عليه ، فتقول في « قام زيد وعمرو » : « الذي قام وعمرو زيد » بخلاف ما إذا [1] اختلف .

قال أبو حيّان : وذلك لا يتصوّر إلاّ في العطف على التّوهّم نحو : « زيد لم يقم ولا بصديقك » تريد : « زيد[2] ليس بقائم ولا بصديقك » ، فلا يجوز الإخبار عن قولك : بصديقك ، لأن عامل الجر ليس موجوداً في المعطوف عليه ، فما اتحد العامل في المتعاطفين .

(والأصحّ جوازه) في هذا الباب (عن ضمير المتكلم والمخاطب) ومنعه بعضهم ، قال : لأنك إذ ذاك تضع موضعهما ضمير غيبة وهو أعم منهما ، ووضع الأعم موضع الأخص لا يجوز . وأجيب بمنع ما ذكره . مثاله [3] قولك في الإخبار عن « أنا » من « أنا [قائم[4]] » . « وأنت » من « أنت قائم » : « الذي هو قائم أنا » ، « والذي هو قائم أنت » . أما ضمير الغائب ، فنقل ابن عصفور : أنه لا خلاف في جوازه عنه .

(و) الأصحّ جوازه في (خبر باب كان الجامد) كما يجوز في خبر باب المبتدأ وباب إن ، وباب ظن الجامد بلا خلاف . مثاله فيها : « مَنْ كان زيد أخاك » : « الذي كان إياه أو كأنه زيد أخوك » ، وفي باب المبتدأ : « الذي زيد هو أخوك » ، وفي باب إنّ : « الذي إن زيداً هو أخوك » ، وفي باب ظن : « الذي ظننت زيداً إياه أخوك » والأحسن وصل الضمير فيقال : « الذي ظننته زيداً أخوك » .

ونقل ابن الدّهّان عن بعضهم منع الإخبار عن خبر كان مطلقاً ، لأنه في معنى

---

(١) ط : « ماذا » مكان : « ما إذا » . تحريف .

(٢) من قوله : « زيد ليس بقائم » إلى قوله : « عامل الجر » سقط من أ .

(٣) من قوله : « مثاله » إلى قوله : « أما ضمير الغائب » سقط من أ . ب .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة مني لأن الأسلوب يقتضيها وهي ساقطة من النسخ الثلاث .

الجملة ، واستقبحه [١] ابن السَّراج قال : لأنه ليس بمفعول على الحقيقة ، وليس إضماره مُتّصِلاً ، إنما هو مجاز وهذا يخدش نفي ابن عصفور الخلاف في الجواز . أما المشتق فسيأتي .

(و) الأصح جوازه عن (المصدر المُخصّص) بوصف أو إضافة كقولك : في « قام زيد قياماً حسناً أو قيام الأمير » : الذي قامه زيد قيامٌ حسنٌ أو قيام الأمير (لا) عن (غيره) وهو المؤكد . وقيل : لا يجوز المخصّص أيضاً ، وقيل : يجوز عن المؤكّد أيضاً .

(و) الأصح جوازه عن (المفعول له) واختاره ابن الضائع فتقول في الإخبار عن : إجلالاً من : « قمت إجلالاً لك » : « الذي قمت له إجلال لك » ، وصحّح ابن عصفور المنع ، لأنّ في الإخبار عنه تغييراً عن حاله من الرّفع [١٤٨/٢] وغيره .

(و) الأصحّ جو ، في المفعول (معه) واختاره أيضاً ابن الضائع ، وصحّحه أبو حي ، فنقول في الإخبار عن « الطيالسة » من « جاء البرد والطيالسة » : « الّي جاء البرد وإياها الطيالسة » وصحح ابن عصفور المنع في الإخبار لما فيه من التغيير عن حاله ، وأجيب بأن التغيير موجود في كل اسم أريد الإخبار عنه .

(و) الأصح (منعه في كل خبر مشتق) لمبتدأ أو كان أو إنّ أو ظن . وقيل : يجوز فيقال في «قائم» من « زيد قائم » أو مع ناسخ : « الذي زيد هو قائم » ، « والذي كان زيد إيّاه قائم » ، « والذي إن زيداً هو قائم » « والذي ظننت زيداً إياه قائم » ، « والذي ظننته زيداً قائم » .

(و) الأصحّ (منعه) في (مرفوع نحو عسى) من جوامد أفعال باب المقاربة ، وأجازه ابن أبي الرّبيع ، فيقال : « الذي عسى أن يقوم زيد » ، ورُدّ بأن عسى لا تصلح

---

(١) أ : « واستحسنه » مكان : « واستقبحه » تحريف ، لأن الأسلوب متناف مع الاستحسان .

للصلة لأنها خبريّة . أمّا المتصرّفة ككاد ، وأوشك فيجوز الإخبار عن مرفوعها نحو : « الذي كاد يضرب عمراً زيد » في « كاد زيد يضرب عمراً » .

(ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم) تقول في « قام زيد وعمرو » مخبراً عن المعطوف عليه : « الذي قام هو وعمرو زيد » . وعن المعطوف « الذي قام زيد وهو عمرو » وقس عليه العطف بسائر الحروف ، فإن كان العطف بأم لم يجز الإخبار لا عن المعطوف ، ولا عن المعطوف عليه .

(و) يجوز في (سائر التوابع) أي باقيها (مع المتبوع) فيقال في باب النعت في « مررت برجل عاقل » : الذي مررت به رجل عاقل » . وفي باب التأكيد في « قام زيد نفسه » : « الذي قام زيد نفسه » . وفي باب البدل في « قام زيد أخوك » : « الذي قام زيد أخوك » .

(وقيل : يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه) فيقال : الذي قام زيد هو أخوك والذي قام هو أخوك زيد ، والصّحيح المنع كما في بابي النعت والتأكيد .

(وضعّفه المازنيّ في ياء المتكلم) .

ويجوز (في الموصول) بأن يُجْعل مكان الموصول وصلته ضميرٌ لأنهما شيء واحد ، ويحيل الموصول وصلته خبراً فيقال في الإخبار عن الذي من قولك : « ضربت الذي ضربته » : « الذي ضربته الذي ضربته » .

(و) يجوز (في المتنازع فيه ، ويبقى التّرتيب) فيقال في الإخبار عن « زيد » من ضربني وضربته زيد : « الذي ضربني وضربته زيد » .

(فإن كان) الإخبار (بأل ، والمخبر عنه غيره) أي غير المتنازع فيه (فَخُلْف) :

قال أبو حيّان في شرح التسهيل : إذا كان المعطوف والمعطوف عليه من جملتين

فعليتين بينهما ارتباط ، فأردت الإخبار « بأل » عن بعض أسماء الجملتين فمنع ذلك قوم ، وأجازه آخرون .

ثم اختلفوا ، فذهب الأخفش : إلى أنه يُسْبَك من الفعلين اسما فاعل ، وتدخل أل عليهما ، ويُوفّيا عوائدهما ويَجْعلُهما جميعاً كشيء واحد . ويعطف مفرد على مفرد ، فيقال في الإخبار عن التاء من « ضربت وضربني زيد » : « الضارب زيداً ، والضاربه هو أنا » .

وذهب قوم من البغداديين إلى نحو ذلك إلاّ أنهم يحذفون العوائد ، فيقولون في الإخبار عن التاء من « ظننت وظنني زيد عالماً » : الظان والظان عالماً زيد أنا .

وقياس قول الأخفش : الظَّانَّةُ إياه ، والظانّ عالماً زيدٌ [1] أنا .

وذهب المازني : إلى مراعاة الترتيب ، وهو كأصحاب الحذف إلا أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كانا فعليّتين ، فتقول : « الضاربه أنا والضاربي زيد » .

وذهب الفارسي والجُرْجاني : إلى أنه تدخل أل على الأول خاصة ، فتقول : « الظانّه أنا إيّاه وظنني عالماً زيد » فهذه خمسة مذاهب ذكرها أبو إسحاق إبراهيم ابن أصبغ في كتابه المسمّى بـ : « رؤوس المسائل في الخلاف » .

---

(١) ط : « والظان عالماً زيداً أنا » بجعل كلمة « زيداً » منصوبة . تحريف صوابه من أ ، ب .

العَـــدَد

أي هذا مبحثه (يؤنث بالتاء ثلاثة) فما فوقها (إلى العشرة) أي معها (إن كان المعدود مذكّراً مذكوراً) نحو : أربعة أيام وعشرة رجال . (وكذا) إن كان المعدود المذكّر (محذوفاً على الأفصح [١]) نحو : صمت خمسةً أي خمسة أيام ، ويجوز فصيحاً ترك التاء وعليه « أربعة أشْهُرٍ وعَشْراً [٢] » « من صام رمضان وأتبعه ستّاً من شوال » ، وحكى الكسائي : « صمنا من الشهر خمساً » .

(وتحذف التاء) من ثلاثة إلى عشرة (إن كان) المعدود (مؤنثاً) حقيقة أو مجازاً نحو : « سَبْع ليال [٣] » وعشر إماء . (أو اسم جمع أو) اسم (جنس) كل منهما (مؤنث غير نائب عن جمع مذكّر ، ولا مسبوق بوصف يدلّ على التذكير) نحو : عندي ثلاث من الإبل ، وثلاث من البط ، وخمس [١٤٩/٢] من النخل [٤] .

بخلاف اسم الجمع المذكر كتسعة رهط . وثلاثة نفر .

واسم الجنس المذكر ، ومُدَركَهُ السمّاع كعِنَب ، وسِدْرٍ وموز ، وقَمْح . نَصّت العرب على تذكيرها ، وتأنيث البط والنّخل .

واستعملت سائر أسماء الجنس كالبقر مؤنّثة ، ومُذكّرة ، قالوا : والغالب عليها التأنيث .

وبخلاف المؤنث منها ، النائب عن جمع مذكر كقولهم : ثلاثة أشياء ، وثلاثة

---

(١) أ ، ب : « على الأصحّ » .
(٢) سورة البقرة ٢٣٤ .
(٣) سورة الحاقة ٧ .
(٤) ط : « النحل » بالحاء :

رَجْلَه [١] ، لأنهما نائبان عن جمع مفرديهما إذْ عُدِل من جمع « شيء » على « أفعال » إلى « فعلاء » ، ومن جمع « راجِل » على « أفعال » كصاحب وأصحاب إلى فَعْلَة .

وبخلاف المسبوق بوصف يدلّ على التذكير نحو : ثلاثة ذكور من البطّ ، وأربعة فحول من الإبل ، فإن التأنيث في جميع ما ذكر .

والنُّكتَةُ في إثبات التّاء في المذكر أن العدد كله مؤنث وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث ، وتركت من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس ، لأن المذكر أصل ، وأسبق ، فكان بالعلامة أحَقَّ ، ولأنه أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث .

(والعِبْرة) في التذكير والتأنيث (باللفظ غالباً لا بالمعنى ، وقد يعتبر) في ذلك المعنى (بقِلّة) فيجاء بالتاء مع لفظٍ مؤنث لتأويله بمذكّر كقوله :

١٦٨٥ — • ثَلاثَةُ أنْفُسٍ وثَلاثُ ذَوْد [٢] •

وقوله :

١٦٨٦ — • وقائعُ في مُضرٍ تِسْعَةٌ [٣] •

أوّل « الأنفس » بالأشخاص . « والوقائع » بالمشاهد .

ويترك [٤] مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث كقوله :

---

(١) جمع : « الراجل » : رجال — ورجالات — ورجْلَة ورَجِلَة كعِنَبَة .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٧٩ .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ٢٠٤ : « لم أعثر على قائله ولا تتمته . وقد عثرت على تتمّته في كتاب « الإنصاف » لابن الأنباري ٢ : ٧٦٩ . وهي . • وفي وائلٍ كانت العاشرة •

(٤) في ط : « يترك » بدون واو . تحريف .

١٦٨٧ – * وإنّ كِلاباً هذه عَشْرُ أبْطُنٍ [١] *

أوّل « الأبطن » بالقبائل .

(و) العبرة أيضاً في التذكير والتأنيث (بالمفرد) لا الجمع ، فيقال : ثلاثةُ سجِلاّت وثلاثة دُنَيْنِيرات (خلافاً لأهل بغداد) فإنهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون : ثلاث سجلات ، وثلاث حمامات بغير هاء ، وإن كان الواحد مذكراً .

(و) العبرة (في الصفة النائبة عن الموصوف بحاله) أي الموصوف لا بحال الصّفة ، فيقال : رأيت ثلاثة رَبْعات [٢] بالتاء إذا أردت « رجالا » وثلاث ربعات بحذفها إذا أردت نساء اعتباراً بحال الموصوف ، وعليه « مَن جاء بالحسنة فله عَشْر أمثالها [٣] » أسقط التاء اعتباراً بحال الموصوف وهو الحسنات ، ولم يعتبر المثل .

(ويعطف العشرون وإخوته) من ثلاثين إلى تسعين (على النّيف) وهو (ما دون العشرة) من واحد إلى تسْعة . (إن [٤] قصد به التّعيين) فيقال في المذكّر : واحد وعشرون ، واثنان وعشرون إلى تسعة وتسعين وفي المؤنث : واحدة وعشرون ، واثنتان أو ثنتان وعشرون ، إلى تسع وتسعين ، ولا يقال في شَيءٍ ممّا دون العشرة نيف إلاّ وبعده عشرون أو إحدى إخوته .

---

(١) نسب للنواح الكلابي . وتمامه :

* وأنت بريءٌ من قبائلها العشر *

من شواهد : الإنصاف ٢ : ٧٦٩ ، وسيبويه ١ : ١٧٤ .

(٢) الربعة : الإنسان بين الطول والقصر ، وجمعه : ربْعات وتحريك الباء شاذ ، لأن فعله صفة لا تحرّك عينها في الجمع .

انظر القاموس : « ربعة » .

(٣) سورة الأنعام ١٦٠ .

(٤) ومن قوله : « إن قصد به التعيين » إلى قوله : « إلى تسعة وتسعين » سقط من أ .

وسقط من ب أيضاً إلى قوله : خلافاً للفرّاء .

(وإلاّ) أي وإن لم يقصد التّعيين (فبضْعَة في المذكّر . وبَضْع في المؤنث) يعطف عليهما العشرون وإخوته ، فيقال : عندي بِضْعَةٌ وعشرون رجلاً ، وبضع وعشرون امرأة وهما بكسر الباء من : بَضعْت الشّيء : قطعته ، كأنه قِطْعة من العدد .

(ولا يختصّان) أي البِضْعة والبِضْع (بالعشرة فصاعداً) بل يستعملان وإن لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون ، ومنه قوله تعالى : (في بِضْع سنِينَ [1]) . (خلافاً للفرّاء) في قوله : إنهما لا يستعملان إلاّ مع العشرة ، ومع العشرين إلى التسعين . ثم هما اسم عدد مبهم من ثلاث إلى تسع ، وبذلك فارقه النيف ، فإنه من واحد ، وفارقه أيضاً في أنه يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء ، وفي أنه يختصّ بالعشرة فصاعداً وهو من : أناف على [2] الشيء : إذا زاد عليه .

(وتبنى العشرة معه) أي مع الاسم المضموم إليه ، وهو النيّف عند قصد التّعيين وبِضْعة وبَضْع عند عدمه لتضمّنه معنى حرف العطف الذي هو الأصل في العدد . وترك اختصاراً (على) حركة ، لأنه معرب الأصل ، وكانت (الفتح) طلباً للتخفيف . فيقال : أحد عَشر ، وإحدى عَشْرَة وثلاثة عَشر ، وثلاثَ عَشْرة ، وبِضْعة عشر ، وبضْع عَشْرة .

(وجوّز الكوفية) إضافته أي النيّف أو البضع (إليها) أي العشرة ، واستدلوا بقوله :

١٦٨٨ – • بِنْتَ ثَماني عَشْرَةٍ من حِجّتِهْ [3] •

---

(١) سورة الروم ٤ . (٢) سقطت « على » من ط .

(٣) نسبه في التصريح ٢ : ٢٧٥ لنفيع بن طارق وصدره :

• كلِف من عنائه وشِقْوتهْ •

من شواهد الأشموني ٤ : ٧٢ .

وأجيب بأنّه ضرورة إذ لا معنى لهذه الإضافة لأنها إمّا بمعنى اللاّم أو من . والنيّف ليس للعشرة ولا منها ، بل هو زيادة عليها .

(و) جوّز (الأخفش إعرابها مضافة) إلى اسم بعدها (كبعلبك) فيقال : هذه خَمْسَةَ عَشَرُكِ ببقاء الصدر مفتوحاً وتغيير آخر العجز بالعوامل [1] .

(و) جوز (الفراء) حينئذ إعرابها (كابن عرس) فيقال : هذه خَمْسةُ عَشرِك ، ومررت بخمسةِ عشرِك بإعراب الأول على حسب العوامل ، وجرّ الثاني أبداً .

والجمهور منعوا قياس ذلك ، وأوجبوا بقاء الجزأين على الفتح كما لو لم يَضف .

(و) جوَّز [٢/١٥٠] (ابن مالك إظهار العاطف) الذي قدّر في الأصل (فتعرب) لزوال المعنى الموجب للبناء ، فيقال : عندي خمسةٌ وعشرٌ رجلاً ، وخمس وعشرةُ امرأةً .

قال أبو حيان : وما أظن العرب تكلمت بمثل ذلك وأما قوله :

١٦٨٩ – • كأنّ بها البدْرَ ابنَ عَشْرٍ وأرْبَعٍ [2] •

فمخالف لتركيب أربع وعشر بتقديم النّيّف على العشر [3] ، فلا يصحّ الاستدلال به على هذا التركيب .

(وتاء ثلاثة فما فوقها) إلى تسعة (في المركّب) مع عشر (والمعطوف مع العشرين

---

(١) هذا الرأي منسوب في التصريح ٢ : ٤٧٥ لسيبويه واستحسنه الأخفش .

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

• إذا هبوات الصيف عنها تجلّت •

أنظر الدرر ٢ : ٢٠٥ .

(٣) في ط : « العشرة » بتاء التأنيث .

وإخوته كغيره) ثابتة في المذكر ، ساقطة في المؤنث . وتاء عشرة في المركّب بالعكس أي ساقطة في المذكر ، ثابتة في المؤنث كراهة اجتماع علامتي تأنيث ، فيقال : عندي ثلاثةَ عشرَ رجلاً إلى تسعةَ عشرَ ، وثلاثة وعشرون رجلاً إلى تسعة وتسعين . وثلاثَ عَشْرةَ امرأةً إلى تسعَ عشْرةَ . وثلاث وعشرون امرأة إلى تسع وتسعين [١] .

(ولمذكّر دون ثلاثة عشر : أحدَ عشر أو وحد عشر [٢] ، واثني عشر، ولمؤنثه إحدى عشرة أو وحدة عشرة [٣] ، واثنتا عشرة) ولم يبال هنا بالجمع بين علامتي تأنيث لاختلاف اللفظ في إحدى عشرة ، وإعراب الصدر دون العجز في اثنتي عشرة فكأنهما كلمتان قد تباينتا .

(واثنا) عشر (واثنتا) عشرة مبنيّان عجزاً لما تقدم (معربان صدراً) على الأصحّ بالألف رفعاً ، والياء جرّاً ونصباً (لقيامه) أي العجزُ فيهما (عن النون) فبقي الصّدر على إعرابه كما كان مع النون .

(ومن ثَمَّ) أي ومنْ أجل ذلك ، وهو قيام العجز فيها مقام النون (اختصا بمنع الإضافة) فلا يقال : اثنا عَشرك ، ولا اثنتا عشرتك ، كما أنه لا تجامع النّون الإضافة بخلاف سائر أخواتها [٤] فإنها تضاف نحو : أحد عشرك وثلاثة عشرك ، ومقابل الأصح في الصّدر أنّه مبنيّ على الألف والياء كأخواته المركّبات ، وعليه ابن كيسان وابن درستويه .

(وياء ثماني عشرة تفتح) على الأجود لخفّة الفتح على الياء (أو تسكن) كسكونها

---

(١) أ : « إلى تسع وعشرين » . تحريف .

(٢) قال الأشمونيّ ٤ : ٦٧ : وهمزة « أحد » مبدلة ، من واو . وقد قيل : « وحدعشر » على الأصل . وقد سقطت : « وحد عشر » من أ .

(٣) سقطت : « وحدة عشرة » من أ .

(٤) ط فقط : « أخواتهما » بالتثنية . تحريف .

في « معدي كرب » أو (تحذف) لأنها حرف زائد . وليست من سنخ الكلمـــة . وحذفها (بعد) إبقاء (كَسْرٍ قبلها) دلالةً عليها (أو) بعد (فتح) للتركيب . (وقد يلزم الحذف في الإفراد) قبل أن تركّب في العدد ، فيجعل الإعراب على النون نحو : هذه ثمانٌ ، ورأيت ثماناً ، ومررت بثمانٍ .

(وشين عشرة في التركيب ساكنة) في لغة الحجاز ، قال تعالى : « اثنتا عَشْرة عيناً [1] » . وقد تكسر في لغة تميم ، وقرىء به في الآية . (أو تفتح) رجوعاً إلى الأصل فيها ، وقرأ به الأعمش . أما عشر في التركيب فمفتوح الشين والعين . (أو تسكن عين عشرة) لتوالي الحركات في كلمة ، وقرىء به في « أحَدَ عشر كوكباً [2] » « واثنا عشر شهراً [3] » . (أو) تسكن (« حا » أحد) عشر استثقالاً لتوالي الحركات) .

(وهمزة) أي : أحد بدل (عن واو) الأصل : وَحَد . (وألف إحدى) تأنيث ولذا منعت الصّرف (وقيل : إلحاق) ، وهمزة أيضاً عن واو .

(ويعطف عليهما) أي على أحد وإحدى (العشرون وإخوته كما) يعطف على واحد وواحدة . (ولا يستعملان غالباً دون تنييف [4]) مع العشرة أو العشرين وإخوته (إلا مضافين لغير علم) نحو : « لإحْدَى الكُبَر [5] » . « إحْدَى ابْنَتَيّ [6] » . « قالت إحداهما [7] » . « فَتُذكِّر إحداهما الأخرى [8] » . أحد الأحدين ، واستعمالهما بلا نيف ولا إضافة قليل نحو : « وإن أحد من المشركين [9] » .

---

(١) سورة البقرة ٦٠ ، سورة الأعراف ١٦٠ .
وفي أ ، ط : « اثنتي » بالياء . تحريف .
(٢) سورة يوسف ٤ .
(٣) سورة التوبة ٣٦ . وفي ط : « اثنتي » بالياء والتأنيث . تحريف .
(٤) أ : « دون نيف » . وتنييف اصطلاح ابن مالك في : « التسهيل » ١١٨ .
(٥) سورة المدثر ٣٥ . (٦) سورة القصص ٢٧ .
(٧) سورة القصص ٢٦ وفي ط : « أحديهما » بالياء . تحريف .
(٨) سورة البقرة ٢٨٢ وفي ط : « أحديهما » بالياء . تحريف .
(٩) سورة التوبة ٦ .

١٦٩٠ – • لقد ظَهَرْتَ فما تَخْفَى على أحدٍ [١] •

وأضيفت إلى العلم في قول النابغة :

١٦٩١ – • إحدَى بلِيٍّ وما هام الفُؤاد بها [٢] •

فأوّل على حذف المضاف أي إحدى نساء بَلِيٍّ .

والغالب عند عدم النيف واحد وواحدة .

(ويعرَّف العدد المفرد) وهو من واحد إلى عشرة إذا لم تضف ثلاثة وما بعدها ، والعقود : عشرون وإخوته ومائة وألف إذا قصد تعريفه (بأل) كسائر الأسماء المفردة فيقال : الواحد ، والاثنان ، والثلاثة ، والعشرة ، والعشرون ، والتسعون ، والمائة ، والألف .

(وتدخل في المتعاطفين) بإجماع كقوله :

١٦٩٢ – إذا الخَمْسَ والخمسِين جاوزْتَ فارتقب
قُدُوماً على الأموات غَيْرَ بَعِيد [٣]

---

(١) قائله ذو الرمة ديوانه ١٩١ .
من شواهد : ابن يعيش ١ : ١٢١ . وتمامه :
• إلاّ على أحد لا يعرف القمرا •
وفي الدرر ٢ : ٢٠٥ قائله مجهول .

(٢) وتمامه :
• إلاّ السفاه وإلاّ ذكرةٌ حُلُما •
وبليّ : قبيلة من قضاعة .
انظر ديوان النابغة ١٠١ .

(٣) قائله مجهول . انظر : الدرر ٢ : ٢٠٥ .

(و) تدخل (في) ثاني (المضاف) دون أوله نحو : ثلاثة الأثواب ومائة الدرهم ، وألف الدينار . قال :

١٦٩٣ – • ثلاثُ الأثافِي والرُّسُوم البلاقع [1] •

وقال :

١٦٩٤ – • فأدْرِكِ خمسَة الأشبار [2] •

(و) تدخل في (أول المركب) دون ثانيه نحو : « ما فعلت الأحدَ عشَر درهماً .

(وجوَّز الكوفية دخولها في جزئيهما) أي المضاف والمركب ، فيقال : الثلاثة الأثواب [٢/١٥١] ، والخمسة العَشر رجلاً .

والبصريون قالوا : الإضافة لا تجامع أل ، والمركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث إن الإعراب في محل جميعه ، فكان ثانيه كوسط الاسم .

ولا تدخل على أوّل المضاف مع تجرّد ثانيه بإجماع كالثلاثة أثواب .

(و) جوّز (قوم) دخولها (في تمييزه) بناءً على جواز تعريف التمييز نحو : العشرون الدرهم .

(و) جوّز (قومٌ تركها من المعطوف) ودخولها في المعطوف عليه فقط نحو : الأحد وعشرون رجلاً ، واختاره الأبّذي تشبيهاً بالمركّب ، وردّه أبو حيّان بالفرق ، فإن المتعاطفين كل منهما معرب ، فليس الثاني من الأول كالاسم الواحد .

---

(١) لذي الرمّة . وصدره :

• وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى •

انظر : ديوان ذي الرمّة ٤٢٢ .

(٢) سبق ذكره رقم ٨٥٥ .

(وإذا ميّز) العدد (بمذكّر ومؤنّث) فالحكم في التاء وحذفها (للسّابق مع الإضافة مطلقاً) وجد العقل أم لا ، اتّصل أم لا ؟ نحو : عندي عشرة أعبد وإما ، وعشر إماء وأعبد ، وعشرة جمال ونوق ، وعشر نوق وجمال ، وعشرة بين جمل وناقة ، وعشر بين ناقة وجمل .

والحكم للسابق أيضاً (مع التركيب بشرط الاتصال وعدم العقل) نحو : عندي ستة عشر جملا وناقة ، وست عشرة ناقة (و) جملاً .

(وإن فصل بين) مع عدم العقل (فللمؤنث) سبق أم لا ؟ نحو : ست عشرة بين جمل وناقة أو بين ناقة وجمل . ووجْهُهُ أن المذكّر فيما لا يعقل كالمؤنث (وإن وجد العقل فللمذكّر مطلقا) سبق أم لا ؟ فصل بـ « بين » أم لا ؟ نحو : خمسة عشر عبداً وأمة ، أو أمة وعبداً أو بين عبد وأمة ، أو بين أمة وعبد .

قال أبو حيان : ولو كان عاقل وغيْرُهُ غلّب العاقل . قال : والعدد المعطوف هل هو كالمركب ؟ ظاهر كلام ابن مالك . لا ، وابن عصفور نعم .

[مسألة في اسم الفاعل]

(المشتق من العدد يصاغ من اثنين) فما فوقهما (إلى عشرة : وزن فاعل) بغير تاء من المذكر وفاعلة (بالتاء من المؤنث بمعنى بعض ما صيغ منه) ولا يتصوّر ذلك في معنى الواحد ، لأن الواحد نفسه هو اسم العدد فلا أصل له يكون مصاغاً منه .

ويستعمل (فرداً) كثانٍ ، وثانية وثالث وثالثة إلى عاشر وعاشرة (أو مضافاً لما) هو مصوغ (منه) كثاني اثنين ، وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة (ولا ينصبه) أي لا لا ينصب هذا المصوغ أصله المأخوذ منه (في الأصحّ) وعليه الجمهور ، لأنه لا فعل له ، لم يقولوا : ثَلَثْتُ الثلاثة ، ولا ربعْتُ الأربعة ، وعمل اسم الفاعل فرع الفعل .

والثاني : أنه ينصبه وعليه الأخفش والكسائي ، وثعلب ، وقطرب ، فيقال :

ثالثٌ ثلاثةً ورابعٌ أربعةَ على أن معناه متممٌ ثلاثةً ، ومتمِّمٌ أربعةً .

(وثالثها) : وعليه ابن مالك (ينصب ثان فقط) دون ثالث فما فوقه ، قال : لأن له فعلاً سمع : ثَنيت الرَّجلين إذا كنت الثاني منهما ، فيقال : ثاني اثنين ، ولم يسمع مثل ذلك في البواقي .

(ويضاف غير عاشر) أي تاسع فما دونه إلى (مركب مصدَّر بما) هو مصوغ منه ، فيقال : تاسعُ تِسْعَةَ عشَر ، وتاسِعَة تِسْع عشرة وهذا الوجه أحسن مما يأتي .

ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب إذا كان أصله : تاسع عَشَر تِسْعة عَشَر .

قال أبو حيان : وقياس مَن أجاز الإعمال في ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى : متمِّم تِسْعة عشَر .

(أو يعطف عليه عشرون وإخوته) فيقال : التاسع والعشرون ، والتاسعة والعشرون، وكذا سائرها .

(أو تركب مع العشرة) تركيبها مع النَّيِّف (مقتصراً عليه غالباً) نحو : التاسع عشر، والتاسعة عشرة .

(أو مضافاً لمركّب مطابق) مع بقاء كل من جزئي اسم الفاعل والعدد المضاف إليه نحو : تاسع عشر تسعة عشر ، وتاسعة عشر تسع عشرة (وهو الأصل) وأقلها [1] استعمالاً ، والأوّلان محذوفان منه اختصاراً . وهل حذف في الثاني التركيب الثاني [2] أو صدره ، وعجزه الأول ؟ قولان : فعلى الثاني يعرب الجزء الأول لزوال التركيب دون الأول .

---

(١) ط : « وأقلهما » بالتثنية . تحريف .

(٢) ط : « المركب الباقي » .

(ومثله الحادي في الزائد على العشرة) فيقال : على الأول حادي أحد عشر ، وحادية إحدى عَشْرَة ، والحادي والعشرون والحادية والعشرون . وعلى الثاني الحادي عشر والحادية عشرة . وعلى الثالث : حادي عشر أحد عشر ، وحادية عشر إحدى عشرة .

وحادي مقلوب واحد جعلت فاؤه مكان لامه ، فانقلبت ياء لكسر ما قبلها : وحكى الكسائي : واحد عشر على الأصل .

(وإن قُصِدَ به) أي بفاعل من المصوغ من اثنين إلى عشرة ، (جعل الأسفل في رتبته) أي رتبة أصله الذي صيغ منه (عمل) لأن له فعلاً ، حكى : ثَلَثْت الاثنين ، ورَبَعْت الثلاثة ، فيقال : رابع ثلاثة بمعنى جاعلها أربعة ، وثالث اثنين ، وحكى : ثاني واحد .

وحكم عمله كاسم الفاعل من النصب أو الإضافة إذا كان بمعنى الحال أو [١٥٢/٢] الاستقبال ، ووجوب الإضافة إذا كان بمعنى الماضي وفي التنزيل : « ثلاثة رابِعُهم كلبهم [١] » الآية . « ثلاثةٍ إلاّ هو رابعُهم [٢] » الآية .

(ولا يجاوز العشرة في الأصَحّ) وقيل : يجاوز بأن يستعمل مع التّركيب لكن بشرط الإضافة ، وعدم النصب ، فيقال رابعُ ثلاثَة عَشر بإعراب الأول ، ورابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ ببناء جزء كُلٍّ ، وإضافة المركّب الأوّل إلى الثاني ، وهو الأصل .

ولا يجوز هنا الاقتصار على مركب واحد لالتباسه وهذا رأي سيبويه قاله قياساً ، واختاره ابن مالك . والجمهور على خلافه ، لأنه لم يسمع .

---

(١) سورة الكهف ٢٢ .

(٢) سورة المجادلة ٧ .

وجوَّز الكسائي بناءه من العقود ، وحكى : عاشِرَ عشرين ، وقاس عليه الأخفش [١] إلى التسعين ، فيقال : هذا الجزءُ الثالِثَ ثَلاثِين ، وأباه سيبويه ، والفراء ، وقالا : يقال : هذا الجزء العشرون ، زاد غيره ، أو كمال العشرين أو تمام العشرين ، أو الموفي عشرين .

(١) كلمة : « الأخفش » سقطت من ب ، ط .

التأريخ

أي ، هذا مبحثه ، وهو عدد الأيّام والليالي بالنظر إلى ما مضى من السنّة ، والشّهر ، وما بقي . وفعله : أرّخ ، وورّخ وكذا يقال : تاريخ وتوريخ .

(يؤرّخ بالليالي) دون الأيام (لسبقها) لأنّ أول الشهر ليل ، وآخره يوم ، والليل أسبق من النّهار خَلْقاً كما قاله [1] ... أخرجه ابن أبي حاتم . (وإن تأخرت ليلة عَرفة) عن يومها (شرعاً) فذاك بالنسبة إلى الحُكْم وهو شروعية الوقوف في هذا الوقت المخصوص .

(فيقال أول) ليلة من (الشهر . كتب لأول ليلة منه) أو في أول ليلة أو (لغُرّته) أو (لمُهلّه) أو (لمُستَهَلّه) .

(ثم) إذا أرّخت بعد مضي ليلة يقال : كتب (لليلة خلت) أو مضت منه .

وإذا أرخت بعد مضي ليلتين (فخلتا) أي فيقال لليلتين خلتا منه (فَخَلَوْن) أي ويقال بعد مضيّ ثلاث فأكثر لثلاث خَلَوْن منه .

(للعشر فخلت) أي ويقال بعد العشر : لإحدى عَشْرَة ليلة خلت بالتاء ، لأنه جمع كثرة ، وقد تقدم في الضّمير أن الأحسن فيه التاء ، وفي جمع القلة النون . ويجوز عكسه .

وإذا أرّخت يَوم خمسة عشر فيقال : كتب (لنِصْفٍ من) شهر (كذا) وهو

---

(١) بعد « كما قاله » بياض بالنسخ الثلاث .

وفي ط : علق في الهامش بهذه العبارة : « هكذا بالأصل » .

(أجود من) أن يقال (لخَمْس عَشْرة) ليلة (خلت) منه (أو بقيت) منه .

الجائز أيضاً (فلأرْبَع عشرَة بقَيتْ) يقال في الستةَ عشَر مؤرخاً بالقليل عند الأكثر .

ويقال في العشرين (لعِشرِ بقين) وكذا ما بعده .

وفي التاسع والعشرين (لآخر [1] ليلة بقيت) وفي ليلة الثلاثين (لآخر ليلة) منه (أو لسلخه) أو (لانسلاخه) .

وفي يوم الثلاثين (لآخر يوم) منه (كذلك) أي لسلخه أو لانسلاخه .

(وقيل : إنما يُؤرَّخ) في النّصف الثاني أيضاً (بما مضى) لأنه محقق ، وما بقي غير محقق .

(ويقال) كتبته (في العشر الأول والأواخر ، لا الأوائل والأُخَر)[2]

(١) « الآخر » سقطت من أ .

(٢) في أ فقط : الأواخر .

الحِكَايَة

أي : هذا مبحثها ، وهي : إيراد لفظ المتكلِّم على حسب ما أوْرده في الكلام .

(يسأل بأيّ عن مذكور [1] نكرة) سواء كان عاقلاً أم لا ؟ وصلاً أم وقفاً ؟ (فالأفصح) فيه (مطابقة المَحْكيِّ إعراباً وتذكيراً ، وإفراداً وغيرهما) أي تأنيثاً ، وتثنية ، وجَمْعاً ، فيقال في حكاية : قام رجل : أيّ ، وفي قامت امرأة : أية ، وفي قام رجلان : أيَّان . وفي قامت امرأتان : أيّتان وفي قام رجال : أيُّون ، وفي قامت فتيات : أيَّات ، وفي رأيت رجلاً : أيًّا ، . وفي مررت برجل : أيٍّ ، وهكذا ، ويجوز ترك المطابقة فيما عدا الإفراد والتأنيث ، والأول أكثر في لسان العرب .

ويسأل عن المذكور النكرة (بمَنْ وقفاً لا وَصْلاً خلافاً ليونس فكذلك) ، أي فالأفصح المطابقة فيما ذكر ، (و) لكن (تُشْبَعُ نونها في الإفراد) فيقال في قام رجل : منو ، وفي ضربت رجلاً : منا ، وفي مررت برجل : مَنِي .

(وتَسكن) نونها (قبلَ تاء التأنيث في التثنية غالباً) فيقال : مَنْتَانِ في الرفع . ومَنْتين في النصب والجر .

وقد تُسَكَّن قبلها في الإفراد ، فيقال : مَنْتْ بسكون النون ، والباقي الرفع والنصب ، والجر ، والفصيح منه بفتح النون ، وإسكان الهاء المبدلة من تاء التأنيث .

---

(١) ط : « مذكر » . تحريف .

وقد يحرّك قبلها في التثنية. فيقال : مَنتَان ، وهو القياس ، لأنه تثنية منَة بالتحريك، والتثنية فرع الإفراد ، وهو المشار إليه بقولي : غالباً .

ويقال في حكاية التثنية والإعراب : منان ومنين ، وفي حكاية: الجمع والإعراب : منون ومنين . وفي حكاية الجمع والتأنيث منات .

ويجوز أيضاً ترك المطابقة فتقول : إذا قيل : قام رجل أو رجلان أو رجال : مَنُو ، وفي نصب ذلك : منَا ، و في جره : مَنِي . وكذلك في المؤنث إفراداً وتثنيةً [١٥٣/٢] وجمعاً. وهو لغة لقوم من العرب ، وكأن هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب الإسم فقط .

وأجاز يونس الحكاية بمَن في الوصل وإلحاق الزيادات بها حينئذ تقول : منو يا فتى ، ومنَا يا هذا ومَنِي يا هنـــد . ولا تُنَوَّن ، ومَنْتْ [1] يا فتى في الأحوال تشير إلى الحركة ، ولا تنوّن ، ومنان ، ومنَتانِ يا فتى ، فتكسر النون ، ومتون منينَ يا فتى ، فتفتح النون ، ومنات يا فتى فتضم التاء ، وتنوّن في الرفع ، وتكسر التاء ، وتنوّن نصباً وجراً ، وحكاها لغة لبعض العرب ، ولشذوذها ، قال : لا يصدَّقُ بهذه اللغة كلّ أحد .

(وقيل : الحروف الناشئة زيادة) زيدت أوّلاً (في الحكاية) ولزمت عنها الحركات ، لا اشباع للحركات ، فنشأت الحروف وتولّدت عنها فحاصل القولين

---

(١) في النسخ الثلاث : « ومنه » بالهاء .

وهذا النص منسوب إلى يونس أيضاً في الأشموني ٤ · ٩٠ ، ولكن « منه » مكتوبة بالتاء المفتوحة : « منت » .

وفسّر الصبّان الإشارة إلى الحركة بقوله : أي بحركة تاء : « منت » إلى الحركة أي حركة الحلى : هذا وقد تقلب التاء هاء كما قال ابن مالك :

• وقل لمن قال أنت بنت مَنَهْ •

أنه اختلف : هل الحكاية وقعت بالحركات . وتولّدت عنها الحروف . أو بالحروف ، ولزمت عنها الحركات ؟ والأول قول السّيرافيّ والثّاني : قول المبرّد والفارسيّ .

(وقيل) : الحروف (بدل من التنوين) قال أبو حيان : وهـذا ليس بشيء ، لأن الإبدال من التنوين رفعاً وجرّاً لغة لبعض العرب . وأمّا منو ، ومَنِي فكل العرب تقوله .

(ومثل بدل من لام العهد) لأنّ النكرة متى أعيدت كانت باللام لئلا يتوهّم أن الثاني غير الأول .

(ولا يحكي غالباً معرفة) وشذّ حكاية المضمر فيما روى من قولهم : مع منين ؟ لمن قال : ذهب معهم (خلافاً ليونس) حيث أجاز حكاية جميع المعارف كالإشارة والمضاف . (إلاّ علَم لم يتيقّن نفي الاشتراك فيه) اسماً أو كُنْيَة أو لقَباً ، فيحكي بإجماع النّحاة على لغة الحجازيّين (بمَن دون عاطف . فيقدر إعرابه كله في الأصحّ) كقولك لمن قال زيد : من زيد ولمن قال : رأيت زيداً : من زيداً ولمن قال : مررت بزيدٍ : من زيدٍ ، فـ « من » في الأحوال الثلاثة مبتدأ . وزيد خبر ، وحركات الإعراب الثلاثة مقدرة لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية .

وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع إعراب . ولا تقدير إذ لا ضرورة في تكلّف رفعه مع وجود أخرى ، وإنّما قيل به في النّصب والجرّ للضرورة .

وذهب الفارسيّ : إلى أن « من » في مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملة محذوفة ، وزيد بعض تلك الجملة ، والتقدير : مَن ذكرته زيداً [1] ، ومن مررت به زيد ، فيكون بدلاً من الضمير المقدّر .

---

(١) ط : « من ذكرته زيد » برفع : « زيد » . تحريف .

وذهب بعض الكوفيّين : إلى أن « مَنْ » محمولة على [١] عامل مضمر يدلّ عليه العامل في الاسم المستفهم عنه ، والواقع بعد مَنْ بدل منها ؛ فإذا قيل : ضربت زيداً فقلت : مَنْ زيداً ، فالتقدير : مَن ضربت ؟ وزيداً بدل مِنْ « من » ، وإذا قيل : مررت بزيد ، فقلت : مَن زيد ، فالتقدير : بمن مررت ؟ وزيد بدل مِنْ « مَنْ » ؛ فإن اقترنت من بعاطف فقلت : ومَن زيدٌ ؟ بطلت الحكاية ، وتعيّن الرّفع ، سواء كان زيد في كلام المتكلّم منصوباً أم مجروراً لزوال اللبس . ولو تيقّن نفي [٢] الاشتراك في العلم لم يجز أن يُحْكى [٣] .

وقد يترك الحجازيّون حكاية العلم مع وجود شرطه ، ويرفعون على كل حال كُلفة غيرهم فإن بني تميم لا يجيزون الحكاية أصلاً .

قال أبو حيّان : والإعراب أقيس من الحكاية ، لأنها لا تتصور [٤] إلاّ بخروج الخبر عما عُهِد فيه من الرفع .

(ويحكى الوصف المعرّف المنْسوبُ ، قال سيبويه : ؛ « من » ملحقة بأل والياء) المشدّدة (كالمَنيّ) لمن قال مثلاً : قام زيد القرشي فلم تفهم القرشيّ ؛ فاستفهمت عنه ويعرب إذ ذاك ويؤنث ، ويُثَنّى ، ويجمع بالواو والنون ؛ وبالألف والتاء ، وتثبت هذه الزيادات في الوصل والوقف ، فإن فهمت الصفة المنسوبة ، ولم يفهم الموصوف لم تحك ، بل تقول : مَنْ زيد القرشي ؟ إلا على لغة من يحكي العلم المُتبَع وذلك قليل [٥] ، ثم إن سيبويه أطلق هذا الحكم ولم يذكر خصوصاً ولا عموماً (فعمّم قوم ذلك) في العاقل وغيره ، وفي النّسب إلى أب أو أم ، أو قبيلة أو بلد أو صنْعَة .

---

(١) من قوله : « على العامل » إلى قوله : « العامل في الاسم » سقط من أ .

(٢) كلمة « نفي » سقطت من أ .

(٣) في ب فقط بعد « أن يحكى » : بياض مشار إليه بـ « كذا » .

(٤) أ فقط : « لا تتوصّل » .

(٥) ط : « قلل » . تحريف .

(وخصَّه المبرد بالعاقل وحكى غيره بالماي والماوي) لأن « ما » لما لا يعقل ، فإذا قيل : رأيت الحمار الوحشيّ أو المكيّ تقول : الماي ، أو الماوي .

قال صاحب البسيط : وفي هذا نظر عندي ، لأن « ما » لا يحكى بها فينبغي ألا تدخل في هذا الباب ، قال : وكان الأقيس أن تدخل فيه ، أي لأنها لغير العاقل ، ولها حظ في الحكاية ، فيقال : الأيوي ينسب إلى أي .

وقال غيره : الصّحيح أن سيبويه أطلق القول ولم يسمع : « الماي » ولا الماوي ، وإنما قاله من قاله بالقياس .

(و) خصّه (السّيرافيّ بالنسب إلى الأم والأب والقبيلة) كالعلوي ، والفاطمي ، والقرشيّ ، قال : وأما النسب إلى البلد كالمكيّ أو الصّنعة كالخيّاط فلا يقال فيهما : المنى ، لأنه لم يسمع ذلك إلا في النسب لغير الصنعة ، والبلد . والقياس [١٥٤/٢] يقتضيه ، لأن القصد بالحكاية إنما هو المحافظة على الاسم ، وهُم إنّما يحافظون على النّسب إلى الأم ، والأب ، والقبيلة لا غير ذلك . انتهى .

(ولا يحْكى [١] عَلَم مُتبع بغير ابن مضافاً لعلم) سواء اتبع بنعت أو عطف بيان أو بدل أو تأكيد ، بل يتعيّن الإعراب في جميع ذلك فإذا قيل : رأيت زيداً الفاضل أو أخا عمرو أو نفسه ، يقال : من زيدٌ الفاضل ، أو من زيدٌ أخو عمرو ، أو من زيد نفسه .

فإن اتبع « بابن » مضاف إلى علم جازت الحكاية لأن التابع مع ما جرى عليه قد جعلا كشيء واحد ، فيقال لمن قال : رأيت زيد بن عمرو : مَنْ زيد بن عمرو ؟

(وقيل : يُحْكَى الوصف والموصوف مطلقاً) ، قاله أبو عليّ .

(وفي) حكاية العلم (المعطوف) والعلم (المعطوف عليه خُلْف) . فذهب يونس

(١) أ : « ويحكى » مكان : « ولا يحكى » . تحريف .

وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر مبطل للحكاية .

ومذهب آخرين أن العطف لا يبطلها ، وفرّقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها ، فإن فيها بياناً للمتبوع ، فيقال لمن قال : رأيت زيداً وعمراً : من زيداً وعمراً ؟ فإن كان أحد المتعاطفين مما يحكى ، والآخر بخلافه بنيت على المتقدّم منهما ، واتبعته الآخر في الحكاية أو إبطالها ، فيقال في رأيت زيداً وصاحب عمرو : من زيداً وصاحب عمرو ؟ وفي رأيت صاحب عمرو وزيداً : مَنْ صاحب عمرو وزيد ؟

(وربّما حكى الاسم دون سؤال) كقوله تعالى « يقال له إبراهيم [1] » فإبراهيم ليس بمسئول ، وقد حكى هذا اللفظ لأنه كاسمه ، فحكى وأعرب ، وجعل مفعولاً لم يسم فاعله .

(ويحكى التمييز بماذا) فيقال لمن قال : عندي عشرون رجلاً عندك : عشرون ماذا ؟ . قاله : أبو حيّان .

(و) يحكى (المفرد المنسوب للفظه حُكْماً أو يجري معرباً) بوجوه الإعراب (اسماً للكلمة أو لِلّفظ) كقولك في قول القائل : « ضربت زيداً » : « زيداً مَفْعول » فتحكى الكلمة كما نطق بها في كلامه ، أو تقول : « زيد مفعول » بالإعراب والتذكير أي هذا اللفظ ، أو زيدٍ مفعولةٌ بالإعراب والتأنيث ، أي هذه الكلمة ، فإن لم يكن مما يقبل الإعراب تعيّنت الحكاية كقولك في قام منْ في الدار : من موصول ، وفي عجبت مِن زيدٍ مِنْ حرف جر ، ولا يجوز من مَوصولٌ ، ولا « مِن » حرف جر[2] .

---

(١) سورة الأنبياء ٦٠ .

(٢) أي لا يجوز إعراب : « من » مبتدأ مثل : « زيد مفعول » لأن : « من » لا تقبل الإعراب . وكذلك : « من الجارّة » وإنما تذكر مَن الموصول ومَن الجارّة على الحكاية فقط .

[حكاية المسمّى به من متضمّن إسناد]

(مسألة)

(يُحكى المسمّى به من متضمّن إسناد) كبرق نَحْره ، وتأبط شرّاً و « قام » ناوياً فيه الضّمير (أو عمل) رفعاً أو نصباً أو جرّاً : كقام أبوه ، وضارب زيداً ، وغلامُ زيدٍ . قال في الارتشاف : ويتأثر بالعوامل فتقول : قام قائمٌ أبوه ، ورأيت قائماً أبوه ، ومررت بقائمٍ أبوه . ويتأثّر في غلام زيد الأول ، والثاني مجرور دائماً . (أو إتباع) كأن يسمّى بصفةٍ أو موصوف كرجل عاقل ، أو بمعطوف ومعطوف عليه : كزيد وعمرو ، أو نسق (بحرف دون متبوع) كأن تسمّى : وزيدٌ أو وزيداً أو زيدٍ ، فيحكى كما تحكى الجملة .

(أو مركّب حرف واسم) كيازيد ، وأنت وبزيد ، وحيثما ، وكذا وكأين ، وهذا ، وهؤلاء .

(أو) مركّب حرف (وفعْل) كهلما إذا لم يضمر فيه ويضربون ، وضربوا في لغة : أكلوني البراغيث .

(أو) مركّب (حرفين) كأنما وليتما . (وقيل : يعرب) المركّب من حرفين (إن كان أحدهما زائداً لغير معنى) كعن ما في : « عمّا قليل [1] » فيقدر تقدير اسمين ، ويتمّم منهما ما يحتاج إلى التّمام كما لو سمى بما من قوله : « فبما نَقْضِهم ميثاقهم [2] » فيقال على هذا : بي ما بالأتمام . (قيل) : ويُعْرب (نحو : قمت) أيضاً مما اتّصل به ضمير الفاعل ، فيقال : هذا قمت ، ورأيت قمتاً ، ومررت بقمت .

ولا يضاف شيء من هذه الأنواع المسمّى بها ويحكى (ولا يُصَغّر) لأنها إما جملة وإما شبه جملة ، وكذلك لا يُثَنّى ولا يُجْمع .

---

(١) سورة المؤمنون ٤٠ . (٢) سورة النساء ١٥٥ .

(ويعرب غير ذلك) مما يسمى به ، وليس من الأنواع المذكورة .

(و) المسمى بحرفين (يضعّف ثانيهما أو يردّ ما حذف) منه ، إن كان محذوفاً منه (إن كان ليناً) نحو : « لو » ، و « كي » فيرد آخرهما ، ونحو : « قل » ، و« بع » ، و « خف » ، فيقال : قلّ ، وبعّ ، وخفّ بالتضعيف . أو قولْ ، وبِيع ، و « خاف » بالرد . (وإلاّ) بأن كان حرفاً صحيحاً (فلا) يضعّف كمن ، وعَنْ ، بل يُعْربان « كيد » و « دم » .

(و) المسمّى (بحرف) واحد (ليس بعض كلمة إن تحرّك كمل بتضعيف) حرف (مجانس حركته) كأن تسمّى بالتاء من ضربت ، وبالياء من يزيد ، وبالكاف من أكرمك ، فتقول : « تو » ، و « بي » ، و « كاء » .

(وإلاّ) بأن كان ساكناً كلام التعريف على رأي سيبويه فيُكمّل [1] (بهمزة الوصل) فيقال : قام ال ، فإن [٢/١٥٥] كان ألفاً لا يقبل التّحرّك لم تصح التّسمية بها .

(أو بَعْضاً) فإن سكن فبالوصل أو الحرف) الذي كان قبله (أو به يردّ كل كلمة . أقوال) مثاله : إذا سميت بالراء من ضَرْب المصدر فتقول على الأول : قام أوْ وعلى الثاني : قام ضَر .

(وإلاّ) بأن تحرك (فبالتّضعيف) كقولك في الضاد المفتوحة من ضَرب : ضاء ، والمكسورة من ضِراب [2] : ضِيٌّ والمضمومة من ضُحى : ضُو [3] . (أو بالفاء إن كان عيناً) كقولك في الراء من « ضرب » القفل إذا سمّى به : قام ضر (وعكسه) أي بالعين إن كان فاءً كقولك في الضاد منه : قام ضر أيضاً .

---

(١) « على رأي سيبويه فيكمل » سقط من أ .

(٢) في النسخ الثلاث : « ضرب » وهو تحريف صوابه من كتاب سيبويه ٢ : ٦٤ .

(٣) في النسخ الثلاث : « ضرب » : تحريف . صوابه من كتاب سيبويه ٢ : ٦٤ .

(واللام بأحدهما) إما بالفاء أو العين كقولك في الباء من ضرب : ضَبْ ، أو رَبْ .

(أو إن كان فعلاً بالفاء واللام) كقولك في الضاد من ضرب : ضَبْ (وهي) أي اللاّم (بغير الفاء) . إمّا الفاء أو العين [١] ...

(أو يرد كُلَّ الكلمة أقوال . ومنع الفراء التّسمية بساكن مطلقاً) لأنه لا يمكن الابتداء به . (و) منعها (بعضهم إن امتنع تحريكه) كالألف .

(ويجعل « فو » فماً) لأن العرب لما أفردته عن الإضافة قالوا : (فم وفو) بمعنى صاحب (ذَوَى) عند سيبويه رُدَّ إلى أصله عنده وهو : ذَوَىَ [٢] فقلبت الياء ألفاً (وذوو) عند الخليل ، لأنه أصله [٣] عنده ، فيقال : قام ذَوُّ ، ورأيت ذوّاً ، ومررت بذوٍّ [٤] .

(و) يردّ همز (الوصل في فعل قطعاً) فإذا سمّيت بنحو : انطلق قلت : أنطلق

---

(١) لعلّ المراد : إذا سمّيت باللام بدون التسمية بالفاء ، فإنك تردّ الفاء معها فتقول : ضب ، أو العين فتقول : رب .
وهذا التفسير بناء على ما جاء في نسخة أ بعد قوله : « أو العين » حيث ذكر ما نصه : « لا نقص هنا » إشارة إلى أن النسخ الأخرى بعدها بياض ، وقد أشير إليه في ب : بـ « كذا » ، وفي ط علق في الهامش « هكذا بياض في النسخ كلها » .
وكسر همزة : « إما » يجعل العبارة كاملة .
أما فتح الهمزة من « أمّا » فإنه يجعل الكلام ناقصاً .

(٢) فهي على رأي سيبويه وزنها : « فعل » .

(٣) ووزنه عند الخليل : « فُعْل » بسكون العين ، ولامه واو ، حذفت الواو الثانية احتياطاً ، ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى .
وفي النسخ الثلاث : « وذوا » . تحريف . وانظر الأشموني والصبان ١ : ٧١ .

(٤) بتشديد الواو ، لأنها مضعفة على رأي الخليل .

بقطع الهمزة ، لقلّة ما جاء من الأسماء بهمزة الوصل ، فلا يقاس عليه بخلافها في الاسم نحو : انطلاق فلا يقطع لأنها ثبتت فيه ، وهو اسم لم يخرج عن الاسمية .

(قيل أو اسم) أيضاً وعليه ابن الطّراوة فقال : تقطع الهمزة في انطلاق .

(و) يجعل الفعل (المحذوف آخره) كلم تَرْم ، ولم يَغْزُ (أو متلوّه) أي ما قبل آخره كلم يَقُم ، ولم يَبِعْ . (أو لامه وفاؤه) نحو : « ع » ، و « ف » . (أو) لامه (وعينه) نحو : « ر » (مكملاً) برد المحذوف ، فيقال في الأمثلة : قام ، يرمي ، ويغزو ، ويقوم ، وبيبع ودع ، ورأيت ، وعيَا ، ورأى ، كعصَى .

(و) يجعل (الفكّ للجزم والوقف مدغماً) فإذا سميت بلم يردد ، أو اردد ، قلت : جاء يَرُدُّ غير منصرف وردٌّ منصرفاً . (و) يجعل (هاء السكت محذوفاً) فيقال في : ارمه : جاء ارمٍ على حدّ جوارٍ .

(و) المسمى (بجارّ فوق حرف ومجرور الأجود إعرابه مضافاً لمجروره) فيقال في نحو : مِن زيدٍ ، جاء من زيدٍ ، ورأيت من زيدٍ ، ومررت بمن زيد (ومعطى ماله مستقلا) بأي يُضعف إن كان آخره لين ، فيقال : جاء فيّ زيد ، ويقابل الأجود أنه يحكى ، فيقال : جاء مِن زيد .

(وقيل : يجب) الإعراب والإضافة (في ثلاثي أو ثنائي صحيح) كمنذ ، ورب ، ومن ، وعن ، ولا تجوز الحكاية .

(وقيل) تجب (الحكاية في ثنائي معتل) كفى ، ولا يجوز الإعراب .

(و) المسمّى بجار ومجرور ، والجارُّ (حرف) واحد (يحكى وجوباً عند الجمهور) وأجاز المبرّد والزّجاج إعرابهما ، ويكمّل الأول كما لو سمّى به مستقلاً فيقال في « بزيد » : جاء بي زيد [1] .

---

(١) ط : « في » مكان : « بي » .

(و) المسمّى (بالذي وفروعه إن قلنا أل معرفة حذفت) فيقال : جاء لذ ، ولت (وإلاّ) بأن قلنا زائدة وتعريفها بالصلة (فقولان) قيل : تحذف ، وقيل : لا (وعليهما تحذف الصلة) إذ صار علماً ، فأغنى تعريف العلميّة عنها . (وقيل) : هذا إذا لم يلحظ فيه معنى الوصف ، (وإن لحظ الوصف بقيا) أي أل والصلة (ويجعل الياء) من الذي ونحوه (حرف إعراب) فيقال : جاء الذيٌ ورأيت لذيّاً ، كما يعرب عر ، وسحّ[1] (ما لم يحذف) قبل التسمية ثم يسمّى به كما سمى باللذ لغة في الذي (فمثّلوها) وهو الذّال حينئذ يجعل حرف الإعراب ، فيقال : جاء لذٌ ، ورايت لذاً .

(وأسماء الحروف) ألف ، باء ، تاء ، ثاء إلى أخرها (وقف) كما جاءت في القرآن ﴿الٓمٓ﴾[2] (إلا مع عامل فالأجود) حينئذ فيها (الإعراب ومدّ المقصور) منها نحو : كتبت باء ، وتاء ، ويجوز فيها الحكاية كحالها بلا عامل نحو : كتبت باءُ وتاءُ ، وجيمُ ، وجاء . ويجوز ترك المدّ ثان يعرب مقصوراً منوّناً نحو كتبت بأً (كالتعاطف) أي كما إذا تعاطفت فإن الأجود فيها أيضاً الإعراب والمدّ ، وإن لم يكن عامل تقول : جيمٌ ، وكاف ، وباءٌ كما تقول : واحدٌ ، واثنانْ ، وثلاثة وأربعة .

---

(١) في ط : عر وسح ، وفي ب : غز ، وشج وفي أ حروف الكلمتين غير واضحة .

(٢) سورة البقرة ١ وغيرها .

الضَـرَائِـر

أي هذا مبحث الأمور التي تجوز لضرورة الشعر ، ولا تجوز في غيره .

(يجوز للشّاعر) أن يرتكب (ما لا يجوز في الاختيار ، قال ابن مالك : إن لم يجد عنه مندوحة ، بأن لم يُمكنه الإتيانُ بعبارة أخرى) .

(وجوّزه ابن جنّي وابن عصفور ، وأبو حيان ، وابن هشام مطلقاً) أي وإن لم يضطر إليه ، لأنه موضع أُلِفَت فيه الضرائر بدليل : [١٥٦/٢] .

١٦٩٥ – * كم بِجُودٍ مُقْرِفٍ نال العُلا[1] *

فصل بين كم ومدخولها بالجار والمجرور ، وذلك لا يجوز إلا في الشعر ولم يضطر إلى ذلك ، إذ قد يزول الفصل بينهما برفع « مقرف » أو نصبه .

قال أبو حيّان في شرح التسهيل : لا يعني النّحويّون بالضرورة أنه لا مندوحه عن النطق بهذا اللفظ ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وإنما يعنون بالضّرورة أنّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر ، المختصة به ، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصّة دون الكلام . انتهى .

(وذمّه ابن فارس مطلقاً) فقال : ما رأينا أميراً أو ذا شوكة أكرم شاعراً على ارتكاب ضرورة ، فإما أن يأتي بشعر سالم أو لا يعمل شيئاً .

---

(١) سبق ذكره رقم ٩٨٩ .

(نعم لا يخرج عن الفَصاحة إلاّ ما استوحش وفاقاً لحازم) الأندلسي وعبارته في « المنهاج » . الضَّرائر السائقة ، فيها المستقْبَح ، وغيره : وهو ما لا تستوحش فيه النفس كصرْف ما لا ينصرف .

وقد تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة ، وأشدُّ [1] تنوين « أفعل مِن » . ومما لا يستقبح قصر الجمع الممدود ، ومدّ الجمع المقصور ، ويستقبح منه ما أدّى إلى التباس جَمْع بجَمْع كرد مطاعم إلى مطاعيم ، أو عكسه ، فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام .

وأقبح الضرائر الزيادة المؤدّية إلى ما ليس أصلاً في كلامهم كقوله :

١٦٩٦ — • من حيث ما نظروا أدنو فأنْظُورُ [2] •

أي انظر .

إلى ما يقل [3] في الكلام كقوله :

١٦٩٧ — • طأطأت شيمالي [4] •

---

(١) في النسخ الثلاث : « وأشد وتنوين أفعل من » ولعلّ الصّواب : « وأشد تنوين أفعل من » بدون واو . ويصير المعنى : « وأشد استيحاشاً تنوين أفعل من » .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

• وأنني حوثمايثني الهوى بصري •

وفي رواية الخزانة ١ : ٥٨ « حوثما » مكان : « حيثما » و « سلكوا » مكان : « أدنو » .

وفي أ . ط : « فأفطورا » بألف بعد الراء ، وهو تحريف صوابه من ب ، والخزانة ، وسرّ الصناعة ١ : ٣٠ .

(٣) أي أقبح الضّرائر الزّيادة التي تقلّ في الكلام .

(٤) قطعة من بيت لامرىء القيس . تمامه :

كأني بفتخاء الجناحين لقوة على عجل مني . . . . . .

فتخاء الجناحين : لينة الجناحين . واللَّقوة بكسر اللام : العُقاب . انظر ديوانه ٣٨ .

أي شمالي .

والنقص المجحف كقوله .

١٦٩٨ – • درسَ المنَا بمتالعٍ فأبانِ[1] •

أي المنازل .

والعدول عن صيغة لأخرى كقوله :

١٦٩٩ – • جدلاء محكمة من نَسْجِ سلاَّمِ[2] •

أي سليمان . انتهى .

قال في « عروس الأفراح » : وهذا تفصيل حسن ينبغي اعتباره ، قال : وقد أطلق الخفاجي أنّ صرف غير المنصرف وعكسه في الضرورة مُخِلّ بالفصاحة فتلخّص من ذلك قولان (وهي كثيرة جداً) حتى أفردها ابن عصفور بمؤلف (وغالبها مفرّق في أبواب) .

ومنها نقل حركة وحرف لغير محلّه كقوله :

---

(١) للبيد بن ربيعة العامريّ . ديوانه ١٣٨ . وتمامه :

• فتقادمت فالحُبْس فالسّوبان •

ومتالع : جبل بنجد . وأبان : اسم جبل . والسّوبان : اسم واد ورواية الديوان :

• وتقادمت بالحُبس فالسّوبان •

(٢) نسبه حماد للحطيئة . وقد وضعه من قصيدة على لسانه وصدره :

• فيه الرماح وفيه كل سابقة •

انظر الديوان ٧٥ . ورواية : « جدلاء مبهمة » .

١٧٠٠ – • قد كان شَيْبَانُ شَدِيداً وهَصَهُ حتى أتاه قِرْنُهُ فَوقَصَهُ[1] •

نقل ضمّة الهاء إلى الصّاد كقوله :

١٧٠١ – • تكاد أو اليها تُعرِّي جِلْودَها [2] •

أي أوائلها .

(وحذف تنوين) كقوله :

١٧٠٢ – • وقل بشاشَةَ الوجهُ المليحُ [3] •

أي بشاشةً بالنصب على أنه تمييز نسبة ، والوجه [4] فاعل قل .

(و) حذف (نون شتان) كقوله :

---

(١) اللسان : « وقص » روايته :

• حتى أتاه قرنه فوقصه •

وفي اللسان أيضاً : « هبصه » مكان : « وهصه » في الشطر الأول .

هذا ورواية التصريح ٢ : ٣٤٢ .

ما زال شيبان سديداً رهصه حتى أتانا قرنه فوقصه

(٢) ذكر صاحب الدرر ٢ : ٢٠٩ أنه لم يعثر على قائله ولا تتمته وقد عثرت على قائله وتتمته : أما قائله – كما ورد في اللسان : « وأل » – فذو الرمّة . وأما تتمته فهي :

• ويكتحل التّالي بمورٍ وحاصب •

وأواليها يريد : أوائلها .

وفي ط : « تعري » بالعين . تحريف .

انظر المنصف ٢ : ٥٧ . وملحقات ديوان رؤبة ٦٦١ .

(٣) من الأبيات المنسوبة إلى آدم عليه السلام . وصدره :

• تغير كل ذي حُسْن وطيب •

(٤) ط فقط : « الوجه » بدون واو العطف .

١٧٠٣ – أريد صلاحَها وتريد قَتْلِي وشَتّانَ بَيْن قتلي والصّلاحِ [١]

(و) حذف (نون لكن) كقوله :

١٧٠٤ – فلست بآتيــه ولا أسْتَطِيعُه ولاكِ اسْقِنِي إن كان ماؤُك ذَا فضْلِ [٢]

(و) نون (لم يكن قَبْل ساكن) كقوله :

١٧٠٥ – لم يَكُ الْحقّ سوى أن هاجه رسمُ دارٍ قد تَعفّت بالطّلَلْ [٣]

(و) حذف (ما) النافية (ولا النافية حيث لا تجوز) بأن لم تكن [٤] إلاّ في مضارع جواب قسم كقوله :

١٧٠٦ – لعَمْرُ أبي دَهْماء زالتْ عزيزةً على قومها ما فَتّل الزَّنْد قادِحُ [٥]

أي ما زالت .

وقوله :

١٧٠٧ – رأيتك يا بن الحارثيّة كالّتي صناعتَها أبقت ولا الوَهَى تَرْفَعُ [٦]

أي لا صناعتها .

---

(١) عند صاحب الدرر ٢ : ٢٠٩ مجهول القائل . وقد عثرت على قائله وهو جميل . انظر الخزانة ٣ : ٤٧ . واللسان : « شنت » وديوان جميل ٥٢ .

(٢) من أبيات للنجاشي .

من شواهد سيبويه ١ : ٩ ، والخزانة ٤ : ٣٦٧ .

(٣) سبق ذكره رقم ٤١٥ برواية « قد تعفت بالسّرر » وفي النسخ الثلاث : « على أن هاجه » مكان : « سوى أن هاجه » .

(٤) ط : « لا » مكان : « إلاّ » تحريف .

(٥) سبق ذكره رقم ٣٥٥ وعجزه هناك يختلف عن عجزه هنا .

(٦) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٢١٠ .

(و) حذف (همز مئين) كقوله :

١٧٠٨ – • وذلك أنّ الفَكْسُ قليلٌ لواحِدِنا أجَلْ أيضا ومينُ • [١]

أي مئين .

(و) حذف (كان بلا عوض) عنها مما بعد إنْ ونحوها كقوله :

١٧٠٩ – • أزْمانَ قومي والجماعة [٢] •

أي أزمان كان قومي .

(وقصر الممدود) كقوله :

١٧١٠ – • لا بدّ من صَنْعَا وإن طال السّفرْ [٣] •

وقال الكسائيّ : في (النصب فقط) قال : لا تكاد العرب تقصر ممدوداً في رَفْعٍ ولا جرٍّ . وَوُردٌ بما تقدم وبقوله :

---

(١) لحسان بن ثابت ديوانه ٢٥٤ .

وقد سقط هذا الشاهد من ب إلى قوله : « أزمان قومي » . وسقط من أ إلى قوله : « وحذف كان بلا عوض » .

وفي ط : « وميناً » بالنصب . تحريف .

ورواية الدرر ٢ : ٢١٠ : « كثير » مكان : « قليل » .

(٢) سبق ذكره رقم ٤١٢ .

(٣) قائله مجهول .

من شواهد العيني ٤ : ٥١١ ، والتصريح ٢ : ٢٩٣ والأشموني ٤ : ١٠٩ وأوضح المسالك رقم ٥٣٥ . وتمام البيت .

• ولو تحنّى كل عَوْد ودبر •

١٧١١ – • وأهْلُ الوَفا مِن حادِثٍ وقَدِيمِ [١] •

(و) قال (الفرّاء : إن جاز مجيئه مقصوراً) في بابه كالهواء بخلاف ما له قياس يوجب مدّه كقَعْلاء[٢] أفْعَل ، فلا يجوز قَصْرهُ . ورُدّ بقوله :

١٧١٢ – • صَفْرا كلوْنِ الفرَسِ الأشْقَرِ [٣] •

(واستثنى ابن هشام) فيما رأيته بخطّه في حواشي « شرح الألفيّة » لابن الناظم (نحو سَواء) قال : لأنهم قالوا فيه سِوى بالضم والكسر مع القصر فيهما ، وحيث فتحوا مدّوا لا غير ، فليس لك أن تفتح [١٥٧/٢] وتقصر للضّرورة ، لأنّ لك عن ذلك مندوحة بأن تَضُمَّ أو تَكْسِر فلا يقع لك تجوّز في الكلمة وخروجها عن أصلها . وغيْرهُ لم يستثْن ذلك لاشتراطه ألاّ يجد مندوحة ، وهو مَفقُودُ هنا .

(وعكسه) أي مدّ المقصور كقوله :

١٧١٣ – يا لَكَ من تَمْرٍ ومِنْ شِيْشَاءِ يَنْشَبُ في المسْعَلِ واللّهاءِ [٤]

(خلافاً لأكثر البصريّة) في قولهم بالمنع (مطلقاً ، وللفرّاء في اشتراط أن يكون

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : العينيّ ٤ : ٥١٢ ، والتصريح ٢ : ٢٩٣ والأشموني ٤ : ١٠٩ . وتمامه :
• فهم مثل الناس الذي يَعرفونه •

(٢) ط : « كفعلاء » بدون همزة .

(٣) سبق ذكره في الشاهد رقم ١٢٩ ضمن بيتين سابقين لهذا الشاهد ساقهما الدرر قبل الشاهد : وصدر البيت :
• فقلت لو باكرت مشمولة •

(٤) نسب لأبي المقدام الراجز .
من شواهد الأشموني ٤ : ١١٠ .

له قياس يوجب مدّه) ليكون رجوعاً إليه بخلاف ما يوجب القياس [١] قصره كفَعْلي فَعْلان ، فلا يجوز مدّه .

(وإبدال حركة أو حرف من) حركة أخرى أو حرف (آخر) فالأوّل كإبدال كسرة نون المثنّى بفتحة أو ضمّة ، وفتحة الجمع بكسرة . والثاني (كالياء من آخر ثالث ، وخامس ، وسادس ، وأرانب وضفادع ، وتقضض) في قوله :

١٧١٤ – • قد مرّ يومان وهذا التّالي وأنْت بالهُجْران لا تبالي [٢] •

وقوله :

١٧١٥ – • وعام حَلَّتْ وهذا التّابعُ الخامِسى [٣] •

وقوله :

١٧١٦ – • فزوجُك خامِسٌ وأبوكِ سَادِى [٤] •

---

(١) ط : « الياس » مكان : « القياس » . تحريف .

(٢) قائله مجهول . وقد جاء هذا الرجز على النحو التالي :

يفديك يا زرع أبي وخالي قد مرّ يومان وهذا التالي

• وأنت بالهجران لا تبالي •

انظر : الممتع ١ : ٣٧٨ ، وشرح الشافية ٣ : ٢١٣ وابن يعيش ١٠ : ٢٨ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

• مضت ثلاثُ سنين منذ حلّ بها •

أنظر : الممتع ١ : ٣٦٨ ، وتهذيب الألفاظ ٥٩١ ، والإبدال ٢ : ٢١٨ ، والضرائر ١٥١ ، والمخصص ١٧ : ١١٢ ، واللسان : « خمس » – « خما » .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : الشافية ٣ : ٢١٣ رقم ١٦٩ ، والإبدال ٢ : ٢١٧ . وفي الممتع ١ : ٣٦٨ : « وحموك » مكان : « وأبوك » .

وانظر أيضاً تهذيب الألفاظ ٥٩١ .

وقوله :

١٧١٧ – • من الثّعالِي ووَخزٍ من أرانيها [١] •

وقوله :

١٧١٨ – • ولضِفَادِي جمّه نقَانِقُ [٢] •

وقوله :

١٧١٩ – • تَقَضِّيَ البازي إذَا البازِي كسَرْ [٣] •

وكإبدال (الجيم من يا حجتي) في قوله :

---

(١) سبق ذكره رقم ٧١٠ .

(٢) نسبه الأعلم لخلف الأحمر . وصدره :

• ومنهل ليس له حَوازقْ •

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٤٤ ، والممتع ١ : ٣٧٦ والإبدال ٢ : ٣٢٥ ، وابن يعيش ٢ : ٢٥٧ والشافية ٣ : ٢١٢ .

وفي الدرر ٢ : ٢١٣ : « خوارق » بالخاء والراء مكان : « حوازق » بالحاء والزاي . وقائله عند صاحب الدرر مجهول القائل .

(٣) للعجاج كما نسبه الزمخشري في كشافه ٤ : ٧٠٧ وصدره :

• إذا الكرام ابتدروا الباعَ ابتدرْ •

وانظر شواهد الكشاف – ١ .

وفي ديوان العجاج ٢٨ جاء الرجز على النحو التالي :

• إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدرْ •
• داني جناحيْه من الطور فمرْ •
• تفضّيَ البازي إذا البازي كسرْ •

وفي الدرر ٢ : ٢١٣ : « الباغ » مكان : « الباع » بالعين تحريف .

١٧٢٠ – • يا رَبِّ إن كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ [١] •

(و) كإبدال (هاء من ألف ما ، وهنا) في قوله :

١٧٢١ – • من بَعْدِ ما ، وبَعْدِ ما ، وبعد مَتْ [٢] •

وقوله :

١٧٢٢ – • من هَهُنا ومن هُنَهْ [٣] •

(وحركة عين ساكنة) في اسم أو فعل كقوله :

١٧٢٣ – • ضَرْباً أليماً بِسبْت يَلْعج الجِلدا [٤] •

وقوله :

١٧٢٤ – • مذ سنةٌ وخَمِسون عَدَدَا [٥] •

---

(١) سبق ذكره رقم ٦٩٧ .

(٢) لأبي النجم . وصدره :

• واقهُ نجّاك بكفّيْ مُسْلِمتْ •

من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٥٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ٢١٥ .

(٤) لعبد مناف الهذليّ . وصدره :

• إذا تأوّب نوح قامتا مَعه •

من شواهد : الخصائص ٢ : ٣٣٣ ، والمنصف ٢ : ٣٠٨ .

(٥) في الدرر ٢ : ٢١٤ ليست له تتمة ، ولا قائل معروف وقد عثرت على قائله وتتمته . أمّا قائله فقد نسب إلى الأسيديّين . وأما تتمّته فهي :

علام قتل مسلم تعبّدا

مذ ستة وخمسون عددا .

انظر : النوادر لأبي زيد ١٦٥ ، والمحتسب ١ : ٨٦ والخصائص ٢ : ٧٧ ، واللسان : « يوم » .

وفي الدرر « سته » بالتاء والهاء . و« معبدا » بالميم مكان : « تعبدا » .

وفي اللسان : « خمسة » مكان « ستة » .

(وزيادة حرف إشباعاً) أو غيره [١] كقوله :

١٧٢٥ – • أقلي اللوم عاذِلَ والعِتَابا[٢] •

وقوله :

١٧٢٦ – • كأنَّك فينا يا أبات غَرِيبُ [٣] •

وقوله :

١٧٢٧ – • تَقَطّعْتْ في دُونِك الأسبابُ [٤] •

أي تقطعت .

(وإثبات النون في الإضافة) كقوله :

١٧٢٨ – • هم القائِلونَ الخَيْرَ والآمِرونَه [٥] •

(وفكّ المدغم) كقوله :

---

(١) ط : « وغيره » .

(٢) سبق ذكره رقم ١٣٨٩ .

(٣) في الدرر ٢ : ٢١٥ ما نصه : « ولم أعثر على قائل هذا البيت » .
وقد عثرت على قائله وهو : أبو أبي الحدْرجان . انظر : نوادر أبي زيد ٢٣٩ ، والعينيّ ٤ : ٢٥٣ ، والتصريح ٢ : ١٧٨ واللسان : « أبي » .
هذا وصدره :

• تقول ابنتي لما رأتني شاحباً •

(٤) قال صاحب الدرر ٢ : ٢١٥ : « ولم أعثر على قائله ولا تتمّته » .

(٥) قائله مجهول . وتمامه :

• إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمر مُعْظما •

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٦ ، والخزانة ٢ : ١٨٧ .

١٧٢٩ – • الحمد لله العَلِيِّ الأجْلَل [١] •

(وقطع) همزة (الوصل) كقوله :

١٧٣٠ – • وكُلّ إثنين إلى افْتِراق [٢] •

(وتشديد المُخفّف) كقوله :

١٧٣١ – • وهُوَّ على من صَبَّه الله عَلْقَمُ [٣] •

(وتأنيث المذكر) كقوله :

١٧٣٢ – • سَائِلْ بني أسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ [٤] •

(وعكوسها) أي سكون عين متحركة كقوله :

١٧٣٣ – • أبى من تُرَابٍ خَلْقَهُ اللهُ آدَمُ [٥] •

---

(١) لأبي النجم العجلي . وتمامه :

• الواسع الفضل الوهوب المجزل •

من شواهد : الممتع ٦٤٩ ، والطرائف الأدبيّة ٥٧ والخزانة ١ : ٤٠١ ، والمنصف ١ : ٢٣٩ ، ٢ : ٣٠٢ وأوضح المسالك رقم ٥٨٣ ، واللسان : « جلل » .

(٢) قال صاحب الدرر ٢ : ٢١٦ : لم أعثر على قائله ولا تتمته وقد عثرت على تتمته ، وهي صدر جاء على النحو التالي :

• يا نفس صبراً كل حيٍّ لاق •

انظر : الخصائص ٢ : ٤٧٥ ، والمحتسب ١ : ٢٤٨ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٥٠ .

(٤) لرويشد بن كثير . وصدره :

• يأيها الركب المزجى مطيّته •

انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ ١ : ١٦٦ ، وسرّ صناعة الإعراب ١٣ ، والإنصاف ٢ : ٧٧٣ والخصائص ٢ : ٤١٦ ، واللسان : « صوت » .

(٥) قال في الدرر ٢ : ٢١٧ : « لم أعثر على قائله ولا تتمته » .

وقوله :

١٧٣٤ – • ولكنِ نَظْرات بعَيْنٍ مَريضَةٍ [١] •

ونقص حرف كقوله :

١٧٣٥ – • وأخو الغوانِ متى يَشَأْ يَصْرِ منهُ [٢] •

وقوله :

١٧٣٦ – • والبَكراتِ الفُسَّجِ العَطامَسا [٣] •

والعطاميس [٤] جمع عيطموس . وقوله :

١٧٣٧ – • أو الفأ مكّة من وُرْق الحَمى [٥] •

أي الحمام .

وزوال النون في غير الإضافة كقوله :

---

(١) قائله غير معروف ، وكذلك تتمته . انظر الدرر ٢ : ٢١٧ .

(٢) للأعشى . وتمامه :

• ويَكُنَّ أعداءَ بُعيْد وداد •

من شواهد : سيبويه ١ : ١٠ ، وديوانه : ٥٣ .

(٣) من شواهد : سيبويه ٢ : ١١٩ ونسبه إلى عيلان والدرر ٢ : ٢١٨ لم ينسبه . وصدره :

• قد قرّبت ساداتُها الروائسا •

والفسَّج : جمع فاسجة ، وهي التي ضربها الفحل قبل أن تستحق الضراب .

وفي أ ، ط : « الفسح » بالحاء ، وفي ب : « الفسخ » بالخاء . كلاهما تحريف صوابه من سيبويه .

(٤) ط : « العطاميس » بدون واو .

(٥) سبق ذكره رقم ٧١٣ .

١٧٣٨ – • وهم مُتكَنِّفو البَلَد الحرامَا [١] •

وإدغام ما يستحق الفكّ كقوله [٢] :

ووصل همزة القطع كقوله :

١٧٣٩ – • أبُوهمْ أبي والأمّهاتُ امّهاتُنا [٣] •

وتخفيف المشدّد كقوله :

١٧٤٠ – • رَهْطُ مَرْجُومٍ ورَهْطُ ابن المُعَلْ [٤] •

أي المعلّى .

وتذكير المؤنث كقوله :

١٧٤١ – • لو كان مدحَةُ حيٍّ مُنْشِراً أحَداً [٥] •

(وزيادة : « من » في الحكاية وصلاً) كقوله :

---

(١) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

وقد سقط هذا الشاهد من ب إلى قوله :

• أبوهم أبي • الخ •

(٢) بياض بعد قوله : « كقوله » في أ ، ب . هذا مع سقوط هذا الشاهد . والعبارة التي قبله والتي بعده من ب كما أشرت آنفاً .

(٣) قائله مجهول ، وتتمته مجهولة أيضاً . أنظر الدرر ٢ : ٢١٨ .

(٤) قائله لبيد . وصدره :

• وقبيلٌ من لكيز شاهد •

من شواهد سيبويه ١ : ٢٩١ .

وفي ط : « رهط ابن مرجوم » بزيادة : « ابن » . تحريف .

(٥) قال صاحب الدرر ٢ : ٢١٨ : لم أعثر على قائله ولا تتمته .

١٧٤٢ – • أتَوْا ناري فقلت مَنُون أنتُمْ ؟ [١] •

(و) زيادة (هاء السكت فيه) أي الوصل كقوله :

١٧٤٣ – • يا مَرحَباهُ بحمار نَاجِيَهْ [٢] •

وقوله :

١٧٤٤ – • فقلت أيَا ربّاه أوّل سؤْلتي [٣] •

(و) زيادة (نون شديدة آخراً) كقوله :

١٧٤٥ – أُحِبُّ مِنْك مَوْضعَ الوُشْحُنّ ومَوْضِعَ الإزار والقفَنّ [٤]

---

(١) قائله سمير بن الحارث .

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٠٢ ، والخزانة ٣ : ٢ وتمامه :

• فقالوا الجنّ قلت : عموا ظلاما •

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٢ : ٣٥٨ ، والمنصف ٣ : ١٤٢ ، وابن يعيش ٩ : ٤٦ ، والخزانة ١ : ٤٠٠ . وتمامه :

• إذا أتى قَرّبتُهُ لِلسّانِيهْ •

والسّانية : الدلو العظيمة .

(٣) لمجنون ليلى . ديوانه ٦٧ . وتمامه :

• بنفس ليلى ثم أنت حسيبها •

(٤) عند صاحب الدرر قائله مجهول . انظر ٢ : ٢٢٠ . وقد عثرت على قائله وهو : دهلب بن قريع . انظر رسالة الملائكة ٢٦٤ ، وقد ورد فيها الرجز على النحو التالي :

وأنت يا بنيّ فاعلم أني أحبُّ منك موضع الوُشحنّ
وموضع الإزار والقفنّ

وفي رواية اللسان : « وشح » :

أحبُّ منك موضع الوُشْحُنّ وموضع اللبّة والقرْطُنّ

(و) زيادة (لام في مفعول تقدّم فعله) كقوله :

١٧٤٦ – • مُلْكاً أجار لمُسْلِمٍ ومُعاهِدٍ [١] •

(و) زيادة (ما بعد كما) كقوله :

١٧٤٧ – كما مَا امْرُؤٌ في معشر غير قَوْمه ضَعيفُ الكلام شَخْصُهُ مُتضائِلُ [٢]

(و) زيادة ما بعد (اللّهم) كقوله :

١٧٤٨ – وما عَلَيْك أنْ تَقُولِي كُلّما سَبّحْتِ أوهَلّلْتِ يا اللّهم ما [٣]

(و) زيادة ما (ابتداء) كقوله :

١٧٤٩ – مَا مَعَ أنّكَ يَوْمَ الوِرْدِ ذُو جزرٍ
ضَخْمُ الدسيعة بالسّلْمين وكّارُ [٤]

= وانظر : « ضرائر الشعر » لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميميّ القزاز القيروانيّ ص ١٤١ .
وفي ط : « والقعن » بالعين . تحريف .

(١) لابن ميّادة . وصدره :
• وملكت ما بين العراق ويثرب •
من شواهد : المغني ١ : ١٨٠ .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٢٢٠ .

(٣) قائله مجهول .
انظر : الخزانة ١ : ٣٥٩ ، وروايته : « تقول » مكان : « تقولي » . و « أو صليت » مكان : « أو هللت » .

(٤) لعبدة بن الطبيب .
انظر نوادر أبي زيد ٤٧ ، وابن الشجرى ١ : ٣٧٠ ، ٢ : ٢٢٠ ، ٢٢٢ .
وصاحب الدرر ٢ : ٢٢٠ ينص على أنه لم يعثر على قائله ولا يخفى ما في وزنه . مع أن وزنه سليم وهو من البسيط . هذا . ورواية أبي زيد : « ضخم الجُزارة » .
والسّلمان : الدلوان . والدسيعة : العطية ، والجزارة : القوائم ، ويعني هنا يديه ورجليه . والوكار : العداء .

(و) زيادتها (بين البدل ومتبوعه ، والفعل ومرفوعه) كقوله : [٢/١٥٨] .

١٧٥٠ – وكأنّهُ لَهِقُ السّراة كأنّهُ ما حا جابَيْهِ مُعَيّنٌ بسواد [١]

وقوله :

١٧٥١ – • ضُرِّجَ ما أنْفُ خاطبٍ بدَم [٢] •

(و) زيادة (الجار على) جار (مثله) لفظاً كقوله :

١٧٥٢ – • ولا لِلما بهم أبداً دواءُ [٣] •

أو تعدية كقوله :

١٧٥٣ – • فأصْبحْنَ لا يَسْألْنَهُ عنْ بِما بِهِ [٤] •

(و) زيادة (النافي) كقوله :

١٧٥٤ – • وما إنْ لا تُحَاكُ لهمَ ثِيابُ [٥] •

---

(١) نسب للأعشى .
من شواهد : سيبويه ١ : ٨٠ ، والخزانة ٢ : ٣٧٠ وفي ا ، ط : « مغشيا » مكان : معين . وفي ب : « مغش » وكلاهما تحريف .

(٢) للمهلهل بن ربيعة . وصدره :
• لو بأبانين جاء يخطبها •
انظر : معجم البلدان ١ : ٧٢ ، وعيون الأخبار ٣ : ٩١ و « أبا » جبل ، وهما : أبانان : أبان الأسود ، وأبان الأبيض . وانظر الدرر ٢ : ٢٢١ .
وفي المغنى ٢ : ١٠ : « رَحل » مكان : « ضَرَّج » .
وانظر : ابن يعيش ١ : ٤٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٥٧٥ .

(٤) سبق ذكره رقم : ١٠٥٥ .

(٥) عند صاحب الدرر ٢ : ٢٢١ : أنه لم يعثر على قائله ولا تتمته وقد عثرت على قائله وهو : =

وقوله :

١٧٥٥ – • إلا الأواري لأياً ما أُبَيِّنُهَا [١] •

زاد : « إن » ، و « لا » و « إن »[٢] و « ما » .

(و) زيادة (لفظ اسم) لقوله :

١٧٥٦ – • إلى الحوْل ثُمّ اسْمُ السّلام عَليْكما [٣] •

(وكل ما وضَعْناه) في هذا الكتاب فيما تقدّم أو يأتي (بالنُّدور أو الشذوذ أو المنع اختياراً أو) المنع (في السَّعة) فهو من ضرائر الشعر .

(وقَلْبُ الإعراب) (قيل يجوز فيها) أي الضّرورة (مطلقاً ، وقيل) يجوز فيها (بشرط تضمين العامل) معنىً يصحّ به . (وقيل يجوز في الكلام أيضاً) اتّساعاً واتّكالاً على فهم المعنى .

(أمّا إبدال اسم بمناسبه اشتقاقاً كسلاّم من [٤] سليمان) في قوله :

١٧٥٧ – • محكمةٌ من نَسْج سَلاّم [٥] •

أو غيره نحو :

١٧٥٨ – • والشّيْخُ عثمانٌ أبو عفّانا [٦] •

= أميّة بن أبي الصلت ، وتتمته وهي صدر :

• طعامهُمُ إذا أكلوا مهنّا •

انظر الخصائص ٢ : ٢٨٢ / ٣ : ١٠٨ .

(١) سبق ذكره رقم ٨٨١ وفي أ ، ب : « لا أن ما أبيّنها » وفي ط . « لأيا أن ما أبينها » زيادة « أن » في ط تحريف .

(٢) زيادة أن كما وردت الرواية في أ ، ب .

(٣) سبق ذكره رقم ١٢٢٤ .

(٤) ط فقط « عن » مكان « من » .

(٥) سبق ذكره رقم ١٦٩٩ . (٦) قال صاحب الدرر : قائله مجهول ، وكذلك تتمته انظر ٢ : ٢٢٢

أي ابن عفان .

أبو عمرو [١] : (فممنوع) لا يجوز في الشعر ولا في غيره .

(واستحسن أهل البديع بعض ما سمّاه النحاة ضرورة كحذف معمول الجوازم) والجار والمستثنى (المسمّى) عند أهل البديع (بالاكتفاء) .

ونظم فيه الباحرزي :

١٧٥٩ – • علي نحت القوافي وما عَلي إذا لَمْ [٢] •

(فإن اشتمل) الكلام (على تَوْرِيةٍ تَصْرفُه عنه) أي عن الاكتفاء (فأحسن) وأحْلَى كقوله [٣] :

خاتمـــة

(المختار وفاقاً للأخفش) وخلافاً لأبي حيان وغيره (جوازه) أي ما جاز في الضّرورة في النثر (للتناسب والسّجع) نحو قوله : ﷺ فيما رواه الحاكم وغيره : (اللهم ربّ السموات) السبع (وما أظللن) وربّ الأرضين السبع وما أقْلَلْن . (و) ربّ الشياطين ومـــا أضللن . وكان القياس أضلّوا فأتى بضمير مؤنث لمناسبته : أظللن وأقللن . وقوله في حديث المواقيت في الصحيح (هن لهن) والقياس « لهم » بعوده على أهل المدينة ومن ذكر معهم . وقوله فيما رواه البزارُ في مسنده وغيره (أنفِقْ بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقلالاً) نون المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقلالاً .

---

(١) في النسخ الثلاث : « أبو عمرو » بدون كلمة : « وقال » أو « واو العطف » وكلمة : « فممنوع » جواب : لـ « أمّا » السابقة . ولعل المراد أن هذا المذكور رأي أبي عمرو .

(٢) وقد أشار الباخرزي إلى قول البحتري :

علي نحت القوافي من معادنها وما عليّ إذا لم تفهم البقر

(٣) بعد كلمة : « وأحلى كقوله » بياض بالنسخ الثلاث .

وقوله للنساء حين رجعن من الجنازة فيما رواه ابن باجة وغيره : (ارجعن مأزورات غير مأجورات) والقياس موزورات بالواو ، وقوله فيما رواه : (كل ما أصْمَيْتَ) أي ما رميْت من الصّيد فقتلته وأنت تراه (ودع ما أنْمَيْت أي ما رميْتَه فغاب عنك ثم مات . والقياس [1] (أنموت) .

وقوله : فيما رواه البزارُ [2] : « أيتُكن صاحبة الجمل الأدبب [3] ، تنبحها كلاب الحوأب » والقياس : الأدب [4] بالإدغام . وقوله فيما رواه البخاري : « أعيذكما بكلمات الله التامّة » (من كل شيطان وهامّة [5]) أي حنش مُخوِّف . (و) من (كل عين لامّة) أي تصيب بسوء . والقياس : « مُلِمّة » ، ونظائر ذلك في الحديث والكلام

---

(١) بعد قوله : « والقياس » بياض بالنسخ الثلاث . ومكان البياض فيما أرى كلمة واحدة هي : « أنْموْت » وذلك إذا كان أصلها الواو على رأي يعقوب الذي يرى أنها : « ينمي – وينمو » وقد قلبت الواو ياء للإتباع على رأي السيوطيّ مع أنه في شرح المفصّل : أن الواو إذا وقعت رابعة فصاعداً قلبت ياء مثل : أغزيت ، والأصل : أغزوت ، كرهوا أن يقولوا : أغزوت ، لأن الأفعال جنس واحد فأرادوا المماثلة .

أما إذا كان أصلها : « نماينمي » بالياء فهي على أصلها وهو : « أنميت » وليس فيها إخلال بالقاعدة من أجل الإتباع كما استشهد بها السيّوطيّ :

انظر : اللسان : « نمى » وابن يعيش ١٠ : ١١٥ .

(٢) البزاز : جماعة من المحدّثين . منهم أبو طالب بن غيلان وعيسى بن أبي عيسى بن بزاز – انظر القاموس : بزز .

وفي أ : « البرار » . تحريف .

وفي ب ، ط : « البزار » بالراء .

(٣) في ط : « ألازيب » بالزاي . تحريف : صوابه من أ ، ب .

(٤) ط : « الأزب » . تحريف كما بيّنا .

(٥) الهامّة : كل ذي سمّ يقتل من الحيّات .

وأمّا ما لا يقتل ويسمّ فهو السّوامّ . مشدّدة .

الفصيح كثير لا يمكن استيعابه ومما استدل به لذلك قوله تعالى : « وتظنّون بالله الظّنونا [١] » « فأضلّونا السّبيلا [٢] » بزيادة ألف لتوافق الفواصل .

(١) سورة الأحزاب ١٠ .

(٢) سورة الأحزاب ٦٧ :